جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التدخل الدولي في منطقة الساحل الإفريقي

التدخل الفرنسي في مالي نموذجا 2013-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وقانون دولي

إعداد الطالبة:

* دباك حورية

إشراف الأستاذة

* د/صافا يمينة

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
خلفة نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	رئيسا
صافا يمينة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
مبطوش الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
بن يحي عتيقة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	مشرفا مساعدا
غربي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	عضوا مناقشا
نش حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى من بـــها أسمو العلا، وعليها أرتكز، إلى رمز العطاء

(والدتي الحبيبة)

إلى من كانوا خير سند لي

(إخواني وأخواتي)

إلى كل من ساهم و ساعدني في حياتي الدراسية .....

إلى جميع من سبق: أهدي أطروحة الدكتوراه هذه،

وأسال الله تعالى أن يتقبلها خالصًا....

حورية

شكر وتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

في البداية لا بدّ لي أن أتوجه أولا بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع، الذي أرجو أن يكون مرجعا لكل طالب علم.

كما أتوجه بالشكر والامتنان للأستاذة صافا يمينة فقد كان لإشرافها ومنحها لي الكثير من الوقت اليد الأولى في خروج هذه الأطروحة بالشكل الذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاتها ونصائحها دورا أساسيا في إتمام دراستي العلمية.

حورية

مقـــــدمة

بدأ التدخل الدولي منذ القدم وذلك قبل نشأة القانون الدولي، ومع تطور المجتمع الدولي وانتشار الحروب وخصوصا الحربين العالميتين ومن أجل الحفاظ على أمن واستقلال الدول وسيادتها، وظهور التنظيم الدولي، ظهرت ضرورة وضع قواعد قانونية تعمل على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وهو ما نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، لكن بانتهاء الحرب الباردة وظهور تغييرات جذرية على الساحة الدولية بدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الذي هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي في الانحسار لصالح التدخل الذي أصبح ضرورة ملحة في كثير من الأحيان، لكن الدول الكبرى استغلت هذه التغيرات التي حصلت في الساحة الدولية من أجل تبرير تدخلها في العديد من دول العالم خدمة لمصالحها ومن أجل إسقاط الأنظمة الغير موالية لها أو التي تهدد نفوذها وهيمنتها، ومنها حالة منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر مستعمرات سابقة لفرنسا التي لم تتقبل فكرة استقلالها وخسارتها لدول المنطقة فراحت تفرض هيمنتها وتبعيتها عليها من خلال دعم الأنظمة الموالية لها ومحاولة إحداث البلبلة والصراعات الداخلية لإسقاط الأنظمة المعادية، وكما حدث في حالة التدخل الفرنسي في مالي فبعد ظهور التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح فرنسا في المنطقة قامت بحشد التأييد الدولي وسعت للاستصدار القرار من مجلس الأمن الدولي لتتمكن من التدخل في مالي للحفاظ على مصالحها من التهديدات ومن التنافس الدولي وخصوصا الأمريكي، إذ تعتبر نفسها هي الأحق بالمنطقة لأنها عبارة عن مستعمرات سابقة لها، بل وتعتبرها في الكثير من الأحيان بمثابة الحديقة الخلفية لها، وما التطورات التي حصلت في المنطقة إلا ذريعة لفرنسا من أجل تنفيذ مخططاتها فيها.

أهمية موضوع الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة من أهم المواضيع التي تعالج ظاهرة التدخل الدولي، التي هي ظاهرة قديمة قدم المجتمع الدولي، لكن تم إعادة صياغتها في إطار التحولات الدولية الراهنة والتي تعتبر من المفاهيم الغامضة التي لم يتم الاتفاق حول تعريفها وحصرها وحتى مدى شرعيتها في نظر القانون الدولي، ولذا حاولت هذه الدراسة التطرق لهذا المفهوم بالشرح والتحليل لإزالة الغموض عنه، بالإضافة إلى ربطه بالتحولات الدولية الراهنة والتي أثرت بشكل كبير في ظاهرة التدخل الدولي. تتناول هذه الدراسة التدخل الدولي في الساحل الإفريقي، وتنبع أهميتها من تحول الاهتمام الدولي إلى منطقة الساحل الإفريقي بعدما كانت لفترة طويلة خارج اهتمامات القوى الدولية، حيث زاد الاهتمام الدولي

بالمنطقة في إطار إستراتيجية كبرى وضعتها هذه القوى من أجل تحقيق مصالحها نتيجة لتغيرات البيئة الدولية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التطرق إلى مفهوم التدخل الدولي من خلال عرض مختلف المفاهيم التي وضعها فقهاء القانون الدولي وكذلك المفكرين والمنظرين في العلاقات الدولية وحتى الهيئات الدولية للتدخل الدولي، وأهم مظاهره وأهدافه والحالات التي أجاز فيها القانون الدولي للأطراف الدولية بالتدخل، وعرض لمختلف النظريات التي تناولت موضوع التدخل الدولي.

- التعرف على منطقة الساحل الإفريقي ومختلف الظروف المحيطة بالمنطقة، حيث شكلت في السنوات الأخيرة أهمية بالغة للقوى الكبرى وبالخصوص فرنسا، وذلك بالتركيز على خلفيات التدخل الفرنسي والمتعلقة بالبعد الاستعماري والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى انتشار الهجرة الغير شرعية والاتجار بالمخدرات وغيرها من التهديدات، أو من ناحية الاكتشافات النفطية في المنطقة والتي أصبحت تستقطب القوى الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، وهو ما جلب انتباه مراكز البحوث حول العالم.

- تسليط الضوء على التدخل الفرنسي في مالي من خلال تسليط الضوء على منطلقات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل ككل ومالي بشكل خاص في إطار تنافس القوى الدولية على المنطقة وإستراتيجية الأطراف الدولية اتجاه هذه المنطقة من أجل تجسيد التواجد فيها، وحيثيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على اثر الأحداث التي جرت فيها من تمرد للطوارق مع الجماعات المسلحة إلى الانقلاب العسكري ومختلف أبعاد الأزمة المالية، إضافة إلى ردود الفعل الإقليمية والدولية اتجاه هذا التدخل.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

أ- الأسباب الذاتية:

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب لعل أهمها:

1- الأوضاع الحالية التي تعيشها قارة إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي على أرض الواقع وبالخصوص مالي وباعتبارها دولة مجاورة للجزائر فإن ما يؤثر في أمنها واستقرارها ينعكس بالضرورة على أمن واستقرار الجزائر.

2- بالإضافة إلى تحول اهتمامات المجتمع الدولي وبالخصوص الدول الكبرى إلى منطقة الساحل الإفريقي التي طالما كانت بعيدة عن اهتمامات هذه الدول، ومحاولات إقامة القواعد العسكرية بالمنطقة كتواجد واقعي خطير على أرض هذه الدولة.

ب- الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع في:

1- توجه أنظار القوى الكبرى نحو منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وفي دولة مالي على وجه الخصوص، فبروز تحديات أمنية تمثلت في ظهور تحديات أمنية تمثلت في انتشار الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة ونتيجة الانفلات الأمني الذي عرفته المنطقة أدى إلى انتشار الاتجار بالمخدرات إلى جانب الازدياد في معدلات الهجرة الغير شرعية، كل ذلك أدى إلى توجه الأنظار نحو المنطقة عن طريق رسم الاستراتيجيات من قبل القوى الدولية الكبرى من أجل احتواء هذه التهديدات للحفاظ على مصالحها.

2- استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة خصوصا مع الاكتشافات النفطية الجديدة من أجل تحريك عجلة الاقتصاد في هذه الدولة، وبالخصوص فرنسا التي يربطها البعد الاستعماري بالمنطقة والتي ترجمت هذا الاهتمام عن طريق التدخل العسكري المباشر، بالإضافة إلى الاهتمام الذي لاقته هذه التحولات من طرف المنظرين في مختلف مراكز البحوث حول العالم.

الإشكالية:

من خلال التحولات التي طرأت على منطقة الساحل الإفريقي من انتشار لمختلف التهديدات الأمنية إضافة إلى اكتشاف الموارد الطبيعية، تلك التحديات الأمنية باتت تشكل تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة بالإضافة إلى التنافس الدولي، أدى بفرنسا التي يربطها بالمنطقة ارث استعماري

وحتى علاقات تبعية بعد الاستقلال إلى وضع استراتيجيات منفردة من أجل المحافظة على مصالحها، وبشكل جماعي عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بشأن حل للأزمة في مالي.

ولمعرفة إن كان هذا التدخل جاء من أجل حفظ الأمن والاستقرار ومساعدة الحكومة المالية على استعادة كامل أراضيها والحفاظ على وحدتها أو من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لفرنسا بشكل خاص وباقي الأطراف الدولية الأخرى المنافسة لفرنسا في المنطقة أو لأسباب أخرى، ولهذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات **من خلال طرح الإشكالية التالية:**

ما هي خلفيات التدخل الفرنسي في مالي؟ أو بعبارة أخرى: **ما هي المتغيرات المتحكمة في التدخل الفرنسي في مالي؟**

ينبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية كما يلي:

- ما مفهوم التدخل الدولي؟

- ما هي الظروف **الدولية والإقليمية والداخلية** لمنطقة الساحل الإفريقي؟

- ما هي أهم خلفيات ودوافع وتداعيات التدخل الفرنسي في مالي؟

-الفرضية الأساسية:

كلما زادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والتهديدات الأمنية (مالي) كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة وهي علاقة طردية ايجابية.

كما تنبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية من أهمها ما يلي:

- كلما زادت الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي (مالي) كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

- كلما وجد الإرث التاريخي للتواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

- كلما زادت التهديدات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد على **منهج دراسة الحالة** كمنهج أساسي للدراسة، والذي هو عبارة عن منهج يركز على دراسة وفهم وتحليل كافة الجوانب التي تتعلق بالتعرف على الظواهر والحالات الفردية، حيث يقوم الباحث من خلاله بالتعرف على الظاهرة أو مشكلة الدراسة وتعميم النتائج على الحالات المشابهة، وعليه فقد تم الاعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة وذلك من خلال تسليط الضوء على حيثيات التدخل الفرنسي في مالي كحالة من حالات التدخل الدولي في قارة إفريقيا وبالخصوص منطقة الساحل الإفريقي.

كما تم توظيف **المنهج التاريخي** بشكل ثانوي في هذه الدراسة بهدف رصد الخلفية التاريخية للتدخل الفرنسي في مالي بداية من الاستعمار الفرنسي لدول غرب إفريقيا وبالخصوص دولة مالي إلى استقلال هذه الدول ومحاولة فرنسا الإبقاء على هيمنتها ونفوذها في المنطقة بالإضافة إلى مراحل تدخلها العسكري في مالي، وكذا التطرق إلى مراحل تطور الأزمة في مالي من جذورها إلى تطورها عبر عقود من الزمن.

بالإضافة إلى توظيف **المنهج الإحصائي** الذي هو عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق الرقمية التي تستخدم عادة في جمع مجمل المعلومات الإحصائية ومن ثم القيام بتحليلها، وفي الأخير يتم القيام بتقديم مجموعة من التفسيرات المنطقية لهذه البيانات، حيث يتم استخدام أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات الخاصة بالظاهرة أو المشكلة المدروسة.

حيث تم توظيف المنهج الإحصائي في هذه الدراسة بهدف تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في عامل الإرث التاريخي وازدياد التهديدات الأمنية والسياسية، وخاصة تصاعد العمليات العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة بمالي على وجه الخصوص، وبمنطقة الساحل الإفريقي عموما في الفترة التي سبقت التدخل الفرنسي في مالي، بالإضافة إلى عامل الأهمية الجيو إستراتيجية وحتى العامل الاقتصادي المتمثل في ازدياد الاكتشافات النفطية، والمواد الطاقوية والمعادن والتي ذكرتها الدراسة بالأرقام، وهي كلها متغيرات متحكمة في التدخل الفرنسي، حيث كلما زادت هذه المتغيرات، زاد التدخل الفرنسي في المنطقة.

كما تم الاعتماد أيضا على **النظرية الواقعية واقتراب الدور** بغرض فهم وقراءة خلفيات التدخل الدولي.

النظرية الواقعية: تركز هذه النظرية على القوة والمصلحة بشكل كبير وتجعل منهما المحور في التحليل للعلاقات الدولية، حيث أنه حسب النظرية الواقعية فإن الدولة تسعى دوما لزيادة قوتها وخدمة مصالحها في المجتمع الدولي وهو ما يبرر التدخل الفرنسي في مالي من أجل استغلال الموارد الطبيعية لتطوير اقتصادها وإيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها ومن أجل فرض هيمنتها على مستعمراتها السابقة في منطقة الساحل الإفريقي، وخصوصا في ظل التنافس الدولي وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالحها الإستراتيجية تحت غطاء محاربة الإرهاب.

اقتراب الدور: وهو دراسة دور الدولة باعتبارها فاعلا من مجموعة فواعل أخرى، كون الدولة تقوم بالتعبير عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي، وتم استخدام اقتراب الدور في هذه الدراسة من خلال إبراز دور الجزائر في الأزمة المالية، حيث اعتبرت كطرف فاعل في إدارة الصراع في مالي على مدى عقود من تمرد الطوارق وتكثيفها للجهود الدبلوماسية ولعب دور الوساطة بين أطراف النزاع من أجل التهدئة والتوصل إلى الحلول للأزمة المالية.

متغيرات الدراسة: تعتمد الدراسة على متغيرات أساسية وهي المتغيرات المستقلة وهي المتغيرات التي تتحكم في المتغير التابع والمتمثل في متغير التدخل الدولي.

1- المتغير الجيو استراتيجي لمنطقة مالي.

2- متغير الإرث التاريخي للمنطقة.

3- متغير التهديدات الأمنية الخطيرة بمالي .

أما المتغير الثابت فهو متغير التدخل الدولي وهو المتغير الذي يخضع للمتغيرات المستقلة التي تتحكم في حركيته، **حيث أنه:**

1- كلما زادت الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي (مالي) كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

2- كلما وجد الإرث التاريخي للتواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

3- كلما زادت التهديدات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية.

الحدود الزمنية والمكانية:

1- الحدود الزمنية: تنحصر فترة الدراسة منذ بداية التدخل الفرنسي في مالي عام 2013م إلى غاية 2017م، وهي الفترة التي امتازت بغزارة الأحداث ومن أبرزها وأهمها ما يلي:

- تكثيف العمليات العسكرية التدخلية الفرنسية بالمنطقة.

-ازدياد خطر التهديدات الأمنية وازدياد نشاط الجماعات المسلحة بمالي.

- تداعيات التدخل الأجنبي والآثار المترتبة عليها سواء على دولة مالي أو على كامل منطقة الساحل الإفريقي.

2- الحدود المكانية: حاولت الدراسة التركيز على منطقة الساحل الإفريقي وبالتحديد دولة مالي وما يجري بها من تفاعلات، بداية من انتشار التهديدات الأمنية في المنطقة وما تلاها من ثورات في شمال إفريقيا وخصوصا تداعيات الثورة الليبية مما أدى إلى تعقيد الأزمة وصولا إلى التدخل الفرنسي العسكري في مالي كمنطقة تتشابك فيها الأزمات الأمنية وتتداخل لتشكل خطرا كبيرا يهدد المنطقة.

أدبيات الدراسة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع التدخل الفرنسي في مالي، حيث تناولته من زوايا مختلفة، وسوف يتم ذكر البعض منها والتي تمت الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز النقاط التي تناولتها وهي:

1- عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، **آفاق إفريقية**، المجلد 11، العدد 37، 2013.

لقد تناولت دراسة عبد الصبور حسن الحديث عن أزمة مالي وتتابع الأحداث بما فيها إعلان استقلال أزواد والانقلاب العسكري على نظام الرئيس المالي "أمادو توماني توري" 2012، التي أدت إلى التدخل الفرنسي في مالي، كما تناولت الدراسة الظروف المحيطة بالقرار 2085 الصادر من مجلس

الأمن الدولي، كما تطرقت الدراسة إلى مواقف الأطراف الدولية من الأزمة في مالي بشكل عام ومن التدخل على وجه الخصوص، حيث تحدثت الدراسة عن الموقف الأمريكي والفرنسي والموقف الجزائري، ثم الموقف الإفريقي المتمثل في منظمة الاتحاد الإفريقي ومنظمة دول غرب إفريقيا (الإكواس)، والموقف الأوربي.

كما تطرقت الدراسة إلى نتائج التدخل العسكري الفرنسي في مالي فكما تمكن التدخل من استعادة الأراضي التي سيطرت عليها الحركات المسلحة إضافة إلى المتمردين الطوارق كما نتج عن هذا التدخل أوضاع سلبية داخل مالي وخارجها وخصوصا الدول المجاورة، ففي داخل مالي أدت الحرب إلى تصاعد الصراعات العرقية وارتفاع عدد النازحين وانتهاك حقوق الإنسان.

وهي بذلك تختلف عن دراستنا في كونها لم تذكر الأسباب الكامنة وراء التدخل الفرنسي في مالي على عكس دراستنا التي تناولت بالشرح والتحليل أسباب التدخل الفرنسي في مالي كمتغيرات متحكمة في متغير التدخل الدولي من:

أ- الأهمية الجيو إستراتيجية.

ب- الإرث الاستعماري للمنطقة.

ج- التهديدات الأمنية.

2- غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، 2014.

تناولت دراسة غضبان التدخل الدولي في إطار القانون الدولي ثم تحدثت الدراسة عن الظروف المحيطة بقرار مجلس الأمن 2085 الخاص بمالي وما تلاها من أحداث إلى غاية تنفيذ فرنسا لتدخلها العسكري في مالي، ثم انتقلت الدراسة إلى ذكر الذرائع التي استخدمتها فرنسا لتدخلها في مالي بالشرح والتحليل في إطار القانون الدولي، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الحجج التي ارتكزت عليها فرنسا في تدخلها في مالي هي مبررات سياسية أكثر منها أخلاقية وقانونية.

وعليه اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في كونها نظرت إلى التدخل من الناحية القانونية أي من مدى شرعيته في إطار القانون الدولي بينما دراستنا تناولت تدخل فرنسا من منظور سياسي.

3- علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد 03، 2020.

لقد تحدثت دراسة مدوني على مفهومي الأمن و التدخل العسكري ثم الميراث التاريخي للعلاقات الفرنسية المالية، ثم بداية الأزمة المالية والانتقال للأسباب المختلفة للتدخل الفرنسي في مالي وبعدها تم التطرق إلى مختلف المواقف الدولية من هذا التدخل والمتمثلة في موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الدول المجاورة وهي موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو وأخيرا موقف الجزائر التي طالما تمسكت بخيار الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي في مالي، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن فرنسا ومن أجل تمكنها من استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة ومن أجل تعزيز نفوذها هناك تلجأ إلى التدخل تحت عدة ذرائع.

وبهذا تتفق هذه الرؤية مع تفسيرنا للتدخل الفرنسي حيث تلجأ فرنسا لعدة مصوغات لتبرير تدخلها في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا من أجل المحافظة على نفوذها ضمن التنافس الدولي على المنطقة واستغلال الثروات والموارد الطبيعية فيها.

هيكلة الدراسة:

تشتمل الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول بعنوان طبيعة التدخل الدولي من ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي، المبحث الثاني مبدأ عدم التدخل الدولي، المبحث الثالث النظريات المفسرة للتدخل الدولي وهي النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

الفصل الثاني بعنوان دوافع التدخل الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي –دولة مالي نموذجا- من خلال أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، أما المبحث الثاني فيتعلق بالإرث التاريخي للتواجد الفرنسي في مالي، أما المبحث الثالث فيتعلق بالتهديدات السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، المبحث الرابع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث بعنوان التدخل الفرنسي في مالي في الفترة من 2013 إلى غاية 2017، تكون من ثلاث مباحث، يتعلق المبحث الأول بطبيعة الأزمة المالية، أما المبحث الثاني تناول العمليات العسكرية

الفرنسية في مالي، أما المبحث الثالث فيتمحور حول ردود الأفعال الدولية والإقليمية على التدخل الفرنسي في مالي.

ثم جاءت الخاتمة تتضمن نتائج الدراسة بالإضافة إلى التوصيات وبعدها قائمة المصادر والمراجع ثم الفهارس التي تنقسم إلى فهرس الأشكال وفهرس الجداول ثم فهرس المحتويات، ثم ملخص الدراسة.

الفصل الأول

طبيعة التدخل الدولي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي.

المبحث الثاني: مبدأ عدم التدخل.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل الدولي.

يمتاز حقل العلاقات الدولية بأنه يقوم أساسا على السلم والصراع ويهتم بدراسة جميع الظواهر السياسية التي تدور في فلكه، ونظرا لتشابك التفاعلات والسلوكيات داخل هذا الحقل وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وظهور العديد من الصراعات في العالم مما جعل الوحدات الدولية أو الدول الكبرى تقوم بعدة تدخلات تحت عدة ذرائع وحجج ولذا سيتم تسليط الضوء على التدخل الدولي خلال فترة الدراسة، حيث سوف يتم التطرق في الفصل الأول إلى طبيعة التدخل الدولي يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي، والمبحث الثاني مبدأ عدم التدخل الدولي أما المبحث الثالث فيتعلق بدراسة النظريات المفسرة للتدخل الدولي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي.

لقد حاول العديد من فقهاء وكتاب القانون الدولي وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل إذ تم وضع عدة تعريفات لهذا المصطلح أو المفهوم[1]، ويمكن أن يأخذ التدخل أشكالا مختلفة حيث يتراوح ما بين التدخل الدبلوماسي والتدخل الاقتصادي والتدخل العسكري، وغالبا ما يتحول التدخل الدبلوماسي والعسكري إلى تدخل عسكري في نهاية المطاف[2].

المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي وأهم تقسيماته وأشكاله.

يعتبر التدخل الدولي من الممارسات التي تم اللجوء إليها بكثرة في السنوات التي أعقبت التغييرات الحاصلة في النظام الدولي في فترة تسعينيات القرن الماضي وما تلاها من أحداث ووقائع[3]، ولهذا لا بد من محاولة وضع الاجتهادات التي ساهمت في توضيح مفهوم التدخل الدولي.

أولا: مفهوم التدخل الدولي.

سيتم التطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتدخل الدولي.

[1] طلعت جياد لجي الحديدي، **مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2012، ص 118.

[2] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**: الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 39.

[3] مجموعة باحثين، "قضايا شرق أوسطية: دراسات علمية محكمة"، عمان، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، جانفي 1999، ص 13.

1- التعريف اللغوي.

أصل لفظ تدخل من الفعل الصحيح دخل على وزن فعل ومنه الفعل المشدد تدخل على وزن تفعل أي تكلف فعل ما ليس من طبعه أي أقحم نفسه عنوة فيما ليس له، وهذا الفعل من لفظه يفيد القيام بما لا يجب شرعا وطبعا ومنه التدخل على وزن التفعل أي الانخراط فيما هو مرفوض بالشرع والطبع ولا تطيقه النفس إلا غصبا[1].

وكذلك تم تعريفه: من أنه مشتق من الفعل تدخل وتدخل في الأمور يعني أدخل نفسه فيها، تكلف الدخول فيها، وتدخل الشيء أي دخل قليلا[2].

2- التعريف الاصطلاحي.

هناك التعريف القانوني الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث اتجاهات سوف يتم ذكرها تبعا:

الاتجاه الأول: مفهوم التدخل الدولي من منظور التضييق.

يرى أنصار هذا الاتجاه العمل على التضييق من مفهوم التدخل، حيث يقتصر مفهوم التدخل في هذا الاتجاه في التدخل بالقوة واستخدام الوسائل القسرية فقط[3].

وعليه فإن التدخل الخارجي أو الدولي، وفقا لرأي أنصار هذا الاتجاه، يتمثل أساسا في استخدام الإجبار أو القوة بشكل منتظم، من جانب دولة ما أو منظمة دولية أو من جانب عدة دول ضد دولة أخرى، لإجبارها على إحداث تغيير معين أو لمنع حدوث تغيير معين في النظام السياسي لهذه الدولة[4].

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه العربي "محمد طلعت الغنيمي" الذي يعرفه: "بأنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها"[5].

---

[1] بسيوني محمد الخولي، **الثورة العربية في ظل نظام دولي غير واضح المعالم**، بسيوني محمد الخولي خاص- ، مصر، 2020، ص ص 34-35.

[2] راضية مزيان، "التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، ص 174.

[3] نور الدين بيدكان، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 22، 2018، ص 200.

[4] جمال منصر، "مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة"، **مجلة المفكر**، العدد 06، مارس 2018 ، ص 426.

[5] موسى سليمان موسى، "التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان"، **رسالة ماجستير**، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 34.

كما يرى "محمد عبد الوهاب" أن التدخل "يعني عادة القيام بأعمال تؤثر في سيادة الدول الأخرى وحقها في التصرف عن طريق التهديد بإحداث أضرار جسيمة في مصالحها الحيوية أو التورط في أعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة تدخل في الاختصاص الداخلي للدول فرادى، كما قد يعني أيضا الأنشطة المنظمة عبر الحدود المعترف بها بغرض التأثير على التركيب السياسي الداخلي بهدف إما تغيير هذا النظام أو دعم الأنظمة القائمة".

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه الغربي الفقيه "بوتر"Potter الذي يرى أن التدخل هو العمل الذي يتضمن استخدام القوة من جانب دولة أو عدة دول في شؤون دولة أو عدة دول أخرى، وهذا التدخل يمكن أن يشكل تهديدا ضمنيا بمباشرة ضغط أيا كانت درجته أو طبيعته.

ويقول الأستاذ "كلسن" "Kelsen"*: "إن التدخل يحصل عندما يشتمل فقط على أعمال التعرض في شؤون الدول الأخرى التي تأخذ شكلا جبريا أو استبداديا والتي تتضمن استعمال أو التهديد باستعمال القوة"[1].

كما يرى "ستويل" "Stowell" أن التدخل "هو اللجوء إلى وسائل القوة الفعلية أو التهديد باستخدامها بغرض إجبار الدول الأخرى على اتخاذ نمط معين في تصرفاتها، أو أن تضع حدا لأعمال العداء أو التصرفات الأخرى غير المرغوب فيها"[2].

عموما يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يمكن اعتبار سلوك ما يؤثر على سيادة الدولة تدخلا مادام أنه لم يرقى إلى مستوى القوة الفعلية والإجبار حيث تعرض هذا الرأي إلى الانتقاد لأنه هناك العديد من الأفعال التي تعتبر تدخلا دون استخدامها للقوة والإجبار.

* هانس كيلسن (11 أكتوبر 1881- 19 أفريل 1973) كان فقيها قانونيا نمساويا وفيلسوفا في القانون والسياسة، وهو واضع الدستور النمساوي لعام 1920، الذي يعتبر صالحا بدرجة كبيرة حتى يومنا هذا، غادر إلى ألمانيا في عام 1930 بسبب تصاعد الشمولية في النمسا ثم غادرها الى جنيف وبعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1934 وقال عنه روسكو باوند بأنه فقيه زمانه الرائد دون شك.

[1] شداد إسماعيل عماوي، "نطاق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام"، **رسالة ماجستير**، جامعة جرش، الأردن، 2016، ص ص 10-11.

[2] نور الدين بيدكان، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

الاتجاه الثاني.

يرى أنصار هذا الاتجاه بضرورة التوسع في المفهوم لدرجة اعتبار أن أي سلوك لدولة ما تجاه دولة أخرى من شأنه أن يؤثر على سيادة هذه الأخيرة حتى ولو لم يأخذ هذا السلوك الطابع العسكري أو أي شكل من أشكال الأعمال القسرية.

ومن أنصار هذا الاتجاه في الفقه العربي "علي صادق أبو هيف" يرى أن التدخل "هو تعرض دولة ما للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، دون أن يكون لهذا الغرض من التدخل هو إلزام الدولة المتدخل في أمرها بإتباع ما تمليه عليها الدولة المتدخلة في شأن من شؤونها الخاصة، لذا فمدلول التدخل في شكله المطلق يمثل تقييدا لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها".

ويذهب الفقيه "دامروش"Damrosch في تحديد مفهوم التدخل إلى أبعد من ذلك، حيث يرى أن سلوك التدخل قد يكون في صورة ظاهرها تقديم المساعدة للدولة المستهدفة وباطنها ينطوي على تدخل فعلي في شؤونها الداخلية، وإحكام الرقابة والسيطرة على سياستها الخاصة[1].

الاتجاه الثالث.

وهو الاتجاه الذي يأخذ به أغلب الفقه ويعمل على التوفيق بين الاتجاهين، حيث يرى أن التدخل أي كان شكله سواء تم فيه استخدام القوة من عدمه إذ يكفي أن يمس السلوك سيادة الدولة ليعتبر تدخلا، ويعتبر هذا الاتجاه هو الأقرب إلى الواقع الدولي المعاصر وفي هذا الصدد يمكن أن نورد هذا التعريف للتدخل "هو تعرض دولة أجنبية للشؤون الداخلية أو الخارجية الخاصة بدولة أخرى دون سند قانوني، مما يقيد حرية هذه الأخيرة ويعتبر اعتداءا على سيادتها وبالتالي عملا غير مشروع بحرمة القانون الدولي"[2]، حيث تكمن المشكلة الرئيسية في تضييق نطاق التدخل واختزاله في مجرد الأعمال الإكراهية، كما حرص الأمين العام للأمم المتحدة من جانبه في سياق سعيه لتقديم أوجه ايجابية لمفهوم التدخل الدولي، على التأكيد على أن المساعدات الخارجية التي تقدم للدول المحتاجة تندرج تحت مسمى التدخل الدولي[3].

---

[1] نور الدين بيدكان، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

[2] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 94.

[3] عماد جاد، التدخل الدولي، **الموسوعة السياسية للشباب**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007، ص ص 31-32.

تعريف علماء السياسة للتدخل.

اختلفت اتجاهات تعريف التدخل باختلاف المفكرين واختلاف أفكارهم ومعتقداتهم وحتى انتماءاتهم وعليه يمكن رصد عدة تعاريف منها:

عرفه "جوزيف ناي" "joseph nye"* بأنه الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة عن طريق القوة العسكرية.

كما عرفه "جيمس روزنو" " james rosena" عن طريق وضع خاصيتين بالتعرف على حالة التدخل مهما كانت الوسائل والأشكال المستعملة وهما[1]:

1- أن يكون العمل جديدا وخارقا للعادة.

2- أن يكون لسلوك التدخل تأثير سلبي أو ايجابي في التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة.

كما عرفه "هوارد ريغنس" (Howard Riggins) عن طريق تحديده لخاصيتين:

1- إذا كان السلوك الخارجي للدولة يهدف إلى التصرف سواء في الشؤون الداخلية أو السياسة الخارجية للدولة المستهدفة.

2- إذا كانت العملية متبوعة بالتهديد، حيث يبدأ العمل التدخلي بسلوكات غير عنيفة، والقوة تستعمل فقط في حال فشل الوسائل الأخرى غير العنيفة من أجل تحقيق النتائج المرجوة، أو عندما يكون غيرها من الوسائل له مردود بطيء لا يتناسب مع حجم الأهداف المراد تحقيقها من التدخل[2].

ويرى شارل روسو "Charle Rousseau" الفرنسي أن التدخل "عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما ويضيف بأن

---

* جوزيف صموئيل ناي الابن ولد في 19 يناير 1937 بأمريكا أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كنيدي الحكومية في جامعة هارفارد، أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني.

[1] رياض حمدوش، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان-دراسة في تحول المفاهيم- "، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد أ، العدد 14، ، جوان 2014، ص 390.

[2] جمال منصر، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة"-**رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص ص 86-87.

الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري"[1].

ويرى ماريو بيتاتي "Mario bettati"* أن التدخل يمكن أن يحدث بوسائل أخرى غير استخدام القوة المسلحة ويرى أن التدخلات التي تحدث من قبل الأشخاص العاديين أو من قبل المؤسسات أو الشركات الخاصة أو من المنظمات الحكومية أو غير الحكومية لا ترقى إلى كونها تدخلا دوليا إنما تعد مخالفات داخلية يتصدى لها القانون الداخلي للدولة[2].

كما يعرف كذلك بأنه "تعرض دولة لدولة أخرى وإملاء إرادتها عليها في الشؤون الداخلية والخارجية، بغرض تغيير الوضع الراهن فيها بدون أن يكون هناك سند قانوني لهذا الغرض[3].

كما يعرف أنه إجراء قسريا من قبل طرف خارجي أو عدة أطراف يحدث داخل دولة ذات سيادة[4].

انطلاقا مما سبق نستنتج أن التدخل الدولي يعتبر سلوك واعي ومنظم تقوم به دولة أو عدة دول، أو منظمات دولية سواء أكانت عالمية أو إقليمية بممارسة ضغوطاتها من أجل تغيير الوضع القائم داخل الدولة المتدخل فيها وتكون هذه الضغوطات في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أو في مجال واحد.

[1] موسى سليمان موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

* ماريو بيتاتي (7 نوفمبر 1937- 23 مارس 2017) شغل منصب أستاذ للقانون الدولي في جامعة بانتيون أساس أو باريس الثانية من عام 1988 إلى عام 2006 وكان أستاذا فخريا وعميدا فخريا من عام 2006 وضع نظريات حول حق التدخل الإنساني مع برنارد كوشنير.

[2] علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] وضاح زيتون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 94- 95.

[4] Alton Frye, **Humanitarian Intervention: Crafting A Workable Doctrine**, Council On Foreign Relations Books, New York, 2000, P 66.

ثانيا: تقسيمات وأشكال التدخل الدولي.

يمكن تقسيم التدخل من حيث أساليبه إلى تقسيمات مختلفة يظهر فيها التدخل على صور وأشكال متعددة يختلف من تقسيم إلى آخر، ومن أهم هذه التقسيمات تقسيم التدخل:

1- من حيث عدد الأفراد المشاركة في التدخل.

إلى تدخل فردي وتدخل جماعي، إذ قد تتدخل الدولة منفردة في شؤون دولة أخرى أو تتدخل مجموعة من الدول مجتمعة، ويعتبر التدخل الجماعي من أكثر صور التدخل خطورة على الدولة المتدخل في شؤونها وبالتالي أكثر تأثيرا على إرادتها وقراراتها[1]، وجاء في المادتين 14 و36 من ميثاق الأمم المتحدة بأنه تعتبر من صلاحيات كل من الجمعية العامة، مجلس الأمن بتوصيات لاتخاذ ما يراه ملائما من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم[2].

أ-التدخل الدولي الجماعي.

وهو ذلك التدخل الذي تقوم به مجموعة من الدول تكون مصالحها وأهدافها متوافقة ومتحدة في فترة زمنية محددة بالتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما أو مجموعة دول[3]، ويعتبر هذا التدخل غير مشروع إلا إذا اقترن بحالة من الحالات الاستثنائية المتمثلة في الدفاع عن النفس أو مساعدة حكومة شرعية قائمة بناء على طلب منها دون ضغط أو إكراه لمواجهة عدوان خارجي وليس لقمع معارضة خارجية، ومن أمثلة هذا النوع من التدخل العدوان الثلاثي على مصر 1956م، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واسبانيا في شمال العراق 1991م بحجة إقامة مناطق آمنة للأكراد.

ب-التدخل الدولي الفردي.

يقصد به قيام دولة منفردة بالتدخل في شؤون دولة أخرى عادة ما تكون أضعف منها وذلك من أجل تحقيق أغراض معينة قد تكون سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غير ذلك شريطة أن تتعارض

---

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام**، دار دجلة، ط1، الأردن، 2009، ص 58.

[2] موسى سليمان موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[3] عبد المومن بن صغير، "التدخل الإنساني وإشكالية المساس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على ضوء قواعد القانون الدولي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 232.

أغراض التدخل مع مصالح وأهداف الدولة المتدخل في شؤونها، ومن أمثلة هذا التدخل، تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي عام 1930م، وبنما 1954م وكوبا عام 1956م والدومينيكان عام 1965م، وغرينادا عام 1982م ونيكاراجوا عام 1984، وفرنسا في إقليم شابا شمال زائير عام 1978م[1].

2- من حيث مدى إخلاله باختصاصات الدولة والتدخل في شؤونها.

ينقسم التدخل وفق هذا المعيار إلى تدخل مباشر وتدخل غير مباشر.

إن الأعمال التدخلية التي تقوم بها الدولة المتدخلة تؤدي إلى المساس أو الإخلال باختصاصات الدولة المتدخل في شؤونها وأن الإخلال بهذه الاختصاصات يؤدي إلى انتهاك استقلال الدولة أو سيادتها، ويتبين من الممارسات الدولية للتدخل أن هذا الإخلال إما يكون إخلالا مباشرا أو غير مباشر.

أ- التدخل المباشر.

يحدث بصورة مباشرة، وذلك عن طريق ممارستها لتلك الاختصاصات أو بعض منها بنفسها، بحيث تفقد الدولة المتدخل في شؤونها ممارسة تلك الاختصاصات تماما، مثال ذلك التدخل العسكري في جزء من إقليم دولة ما، فالدولة المتدخل في شؤونها تفقد ممارسة اختصاصاتها على ذلك الجزء من الإقليم وتمارسها بدلا عنها الدولة المتدخلة.

ب- التدخل غير المباشر.

يحدث عندما تلجأ الدولة المتدخلة إلى التأثير على حرية الدولة الأخرى في اتخاذ قراراتها بشأن ممارسة اختصاصاتها بالشكل الذي يجعل صدور تلك القرارات في صالحها، كالضغوط الاقتصادية أو السياسية أو الدبلوماسية التي يمارسها التدخل لإرغام الدول الأخرى على انتهاج سياسة الدولة المتدخلة وتخدم مصالحها السياسية أو الاقتصادية[2]، أو إرسال الدولة المتدخلة أشخاصا داخل الدولة المراد التدخل فيها بغرض قيامها بأعمال غير مشروعة ضد نظام الحكم أو قيامها بدعم المعارضة لمساعدتها على قلب نظام الحكم[3].

---

[1] عبد الهادي العشري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 54-55.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[3] مصطفى أبو الخير، **القانون الدولي المعاصر**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 282.

3- من حيث مدى إعلانية الأعمال التدخلية.

التدخل الصريح والتدخل الضمني.

يقصد بالتدخل الضمني تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى، وكي تنفرد هي بالمغنم تجعل من تدخلها خفيا، وينتج عن التدخل الخفي آثارا سيئة وضارة كونها تحصل دون سلطات الدولة المتدخل في أمرها[1]، كما يسمى التدخل الخفي في العلاقات الدولية التخريب الدولي أو العدوان غير المباشر ويعرف بأنه التدخل من قبل إحدى الدول عن طريق استخدام قواتها بصورة مقنعة أو غير صريحة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وذلك بقصد مضاعفة نفوذها السياسي فيها أو تحقيق سيطرتها السياسية عليها[2].

4- من حيث الشؤون المراد التدخل فيها.

تدخل داخلي وتدخل خارجي.

التدخل الداخلي يخص كل ما يجري داخل الدولة ويتمثل في تدخل الدولة المتدخلة لصالح أحد الأطراف المتنازعة داخل الدولة المتدخل في شؤنها[3]، ومن الأمثلة البارزة لهذه الصورة من التدخل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1958م في لبنان، وتدخل المملكة المتحدة في الأردن في نفس العام، وقد تتدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى دون أن تكون هناك حرب أهلية أو اضطراب في الدولة المتدخل في شؤونها، مثال ذلك: التدخل العسكري الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا في مصر في أواخر أكتوبر عام 1956 بعد تأميم الحكومة المصرية لإدارة قناة السويس.

أما إذا كان التدخل يخص المجال الخارجي للدولة المتدخل في شؤونها أخذ التدخل في هذه الحالة صورة تدخل خارجي، وذلك بأن تتدخل دولة ما في علاقات دولة أخرى وعادة ما تتصف هذه العلاقات بالعدوانية، مثل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بين كولومبيا وبنما عام 1903م، أثناء الحرب بينهما ومنع كولومبيا من إنزال جنودها في قناة بنما، وإطلاق القذائف على هذه القوات[4].

---

[1] موسى سليمان موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[3] موسى سليمان موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[4] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 64-65.

المطلب الثاني: أساليب التدخل الدولي وأهم أهدافه.

يقصد بأسلوب التدخل الشكل أو الطريقة التي يقوم بها الطرف المتدخل بممارسة الضغط أيا كان نوعه على الطرف المتدخل فيه.

أولا: أساليب التدخل.

وهناك عدة أساليب نذكر منها ثلاث أساليب: الأسلوب العسكري، الأسلوب الاقتصادي، الأسلوب السياسي أو الدبلوماسي.

أ- الأسلوب العسكري.

يقصد بالتدخل العسكري لجوء الدولة أو الطرف المتدخل إلى استخدام قواته العسكرية بقصد التأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها، وتأخذ استخدام القوة من قبل الطرف المتدخل عدة مظاهر أو أشكال مثل أن تلجأ إلى حشد أسطولها أمام شواطئ الدولة المتدخل في شؤونها أو احتلال جزء من أراضيها أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة إذا كان لها في الأصل قوات على إقليم هذه الدولة لسبب ما[1]، ويعني ذلك أنه لكي يكون التدخل عسكريا لا يشترط الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة والقيام بعمليات عسكرية قتالية، بل يكفي اللجوء إلى حشد القوات العسكرية على حدود الدولة المتدخل في شؤونها والتهديد باستخدامها[2].

وهو يعني أن تقوم الدول المتدخلة باستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل في شؤونها وبذلك فان استخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل ومنه فان التدخل العسكري قد يكون باستخدام القوة العسكرية النظامية أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني إلى الدول المراد التدخل فيها أو بإرسال وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد أطراف النزاع القائم في الدول الأخرى، بعد قيام الدولة المرسلة بتدريب وتجهيز هذه الوحدات وهذه الطريقة عادة ما تسمى "الحرب بالوكالة" وكذلك يختلف التدخل العسكري فقد يكون عن طريق استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر وبصورة رئيسية مثل التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001 أو عن طريق التهديد باستخدام القوة المسلحة للتأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها عن طريق حشد الجيوش العسكرية على حدودها

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] وليد أحمد سليمان الجرجري، **دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية: دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 276.

أو القيام بمناورات عسكرية على حدودها والتهديد باستعمال القوات أو احتلال جزء من أراضي الدولة أو خرق مجال من مجالاتها البحري أو الجوي[1].

وفي هذا المجال هناك التدخل العسكري المحدود، مثلا في الثمانينات قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف ليبيا ردا على رعايتها للإرهاب، كما ساعد الاتحاد السوفيتي إحدى الفصائل المشاركة في الحرب الأهلية باليمن الجنوبية، كما أن التدخل بالقوة لا يقتصر على الدول العظمى، فمثلا قامت تنزانيا بإرسال قوات لأوغندا عام 1979 كما فيتنام بغزو كمبوديا[2].

ب- الأسلوب الاقتصادي.

يعتبر التدخل الدولي في المجال الاقتصادي من أخطر أشكال التدخل الدولي وأكثرها خطورة، حيث يستهدف هذا النوع عصب الاقتصاد الوطني للدولة المتدخل فيها[3].

ويقصد به لجوء الطرف المتدخل إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية اتجاه الطرف المتدخل فيه وهي عبارة عن ضغوط اقتصادية لإجبار الطرف المتدخل فيه إلى تغيير مواقفه خدمة لمصالح الطرف المتدخل وهناك نوعان من الضغوط الاقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

1- الضغوط الاقتصادية المباشرة.

ولها عدة مظاهر منها:

أ- المقاطعة الاقتصادية.

ويقصد بالمقاطعة (Boycott) قيام دولة أو مجموعة من الدول بوقف علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دولة أخرى بقصد الضغط عليها، لإجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عنه[4]، وقد استخدم هذا الأسلوب من قبل العديد من دول العالم كوسيلة للضغط على أعدائها ومثال ذلك

---

[1] علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2] جوزيف س ناي الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997، ص 197.

[3] بسيوني محمد الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

[4] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

مقاطعة الحلفاء اقتصاديا لإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية وكانت نتائجها ايجابية للحلفاء[1].

ب- الحصار الاقتصادي.

يعرف الحصار الاقتصادي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تفرض من طرف ضد طرف آخر في مجال العلاقات الدولية من أجل تحقيق هدف سياسي معين، ويعتبر بديلا عن الحرب العسكرية أو خطوة سابقة لها، مثل الحصار الاقتصادي الذي فرض من طرف مجلس الأمن الدولي على العراق 1990- 2003 على خلفية غزوه للكويت[2].

2- الضغوط الاقتصادية غير المباشرة.

نذكر منها:

- ارتباط القروض والمساعدات الاقتصادية المقدمة من طرف الدول المتدخلة بشروط معينة.

- فرض السيطرة الاقتصادية عن طريق إدخال الدولة المقصودة في نطاق عملة الدولة المتدخلة.

- السيطرة الاقتصادية ويتم ذلك بتصدير الدول الكبرى لرؤوس أموالها والقيام بالاستثمارات الضخمة في الدول الضعيفة اقتصاديا[3].

فخلال الحرب الباردة لجأ كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات الدولية للدول لاستمالتها، وقد قامت هيئة الأمم المتحدة بفرض المقاطعة الإجبارية للسلع العراقية بموجب القرار 661[4].

كما أن الحرب الأمريكية على فيتنام بدأت أولا بالتدخل الأمريكي عن طريق المساعدات الاقتصادية تلتها المساعدات العسكرية، وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي وكوبا الذين قدما معونة عسكرية وخبراء إلى نيكاراجوا ودول "عميلة" أخرى وأحد أشكال التدخل الأخرى يتمثل في

---

[1] شاكر نابلسي، **الشارع العربي، مصر وبلاد الشام: دراسة تاريخية سياسية**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 158.

[2] علي أحمد خضر المعماري، **إعادة تشكيل العالم قراءة تحليلية في المفاهيم والمصطلحات الإعلامية المعاصرة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص ص 104-150.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-43.

[4] علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

مساعدة المعارضة، فمثلا في أوائل السبعينيات قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أموالا لمساعدة المناهضين لنظام الرئيس الديمقراطي المنتخب في شيلي "سلفادور أليندي" ، كما كان الاتحاد السوفيتي يقدم أموالا لجماعات السلام في دول أوربا الغربية[1].

ولهذا يعتبر التدخل الاقتصادي من أخطر أنواع التدخل لأنه يمنع الدولة المتدخل فيها من ممارسة سيادتها على مصادرها، كما أن فرض العقوبات عليها يخلف خسائر كبيرة.

ج- الأسلوب السياسي والدبلوماسي للتدخل.

ويبرز كما يلي:

1- الأسلوب السياسي.

ما يميز هذا الأسلوب أنه سلمي وبعيد عن المضاعفات السلبية التي يخلفها التدخل العسكري، ويتفق مع تطور المجتمع الدولي[2]، ويتمثل مضمون هذا الأسلوب عن طريق طلبات كتابية أو شفوية رسمية وعلنية أو غير رسمية وسرية تحمل في طياتها تهديدات معبرة عن مواقف معينة.

حيث يعتبر قرار البرلمان الأوربي والمفوضية الأوربية المتمثل في مراقبة النمسا، وأبرز مثال على التدخل السياسي في بداية هذا القرن، حيث قرر في (3 شباط عام 2000) دعوة الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربية إلى مراقبة تطور العنصرية في النمسا، وطلب منها الاستعداد لتجريد النمسا من حقوقها كعضو في الاتحاد الأوربي، في حالة قيامها بخرق مبادئ الاتحاد الأوربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بسبب موافقة رئيس جمهورية النمسا (توماس كليستل) على الائتلاف الحكومي بين حزب الشعب النمساوي الحاكم وحزب الحربية اليميني المتطرف (المتهم بميوله للنازية)[3].

واعتبر هذا القرار تدخلا صريحا فاضحا في شؤون النمسا الداخلية ولا يمت للشرعية الدولية بصلة، لتعارضه مع حرية الدولة التامة في تشكيل حكومتها ضمن مبادئ الديمقراطية، إلا أن هذا

---

[1] جوزيف س ناي الابن، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2] أنس أكرم العزاوي، **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي: دراسة مقارنة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 126.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

الأسلوب يعتبر ضعيفا لا يحقق أية نتائج إذا لم يكن متبوعا بتدخل عسكري أو اقتصادي من الدولة المتدخلة.

أما **التدخل الدبلوماسي:** فيتمثل في مختلف الممارسات والخطابات الدبلوماسية وذلك من خلال التحريض وتدعيم الانقلابات والحركات الثورية أو من خلال إثارة القلاقل والاضطرابات وتشجيع الانقلابات أو القيام بحملات ضد تصرفات الحكومة القائمة أو مناصرة حزب معين، حيث تم إتباع هذا الأسلوب خلال السنوات الأخيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كنوع جديد من التدخل السياسي أدى إلى موجة من الانقلابات السلمية أو ما يسمى بالثورات الملونة، حيث أدى تدخل الحلف الأطلسي في يوغسلافيا إلى قيام ثورة داخلية عرفت بالثورة القرنفلية تلتها ثورة في جورجيا عرفت بثورة الورود ونفس الشيء في أوكرانيا عندما حل "فيكتور يوشنكو"* محل "يانوكوفيتش"* إثر الثورة البرتقالية[1].

ثانيا: أهداف التدخل.

إن عملية التدخل دائما ما يسعى من خلالها الطرف المتدخل إلى تحقيق أهداف معينة حيث تمثل هذه الأهداف الدوافع الأساسية للتدخل.

إن المتتبع لممارسات التدخل في النطاق الدولي، يجد بأن للتدخل أهدافا مختلفة تختلف من حالة إلى أخرى، ومن خلال دراسة هذه الأهداف والحالات التي جرى فيها التدخل يتبين أن وراء كل عملية تدخل هناك مجموعة مصالح أساسية للجهة المتدخلة بعينها، أو مصالح دولية عامة تهم مجموعة الجماعة الدولية أو غالبيتها، لذا سيتم تصنيف ومعالجة أهداف التدخل من حيث المصالح التي تحققها تلك الأهداف إلى ما يلي:

* فيكتور أندريوفيتش يوشينكو ولد بتاريخ 23 فبراير 1954، شغل منصب رئيس أوكرانيا من 23 يناير 2005 إلى 25 فبراير 2010، ترشح للانتخابات الرئاسية الأوكرانية التي جرت في أكتوبر-نوفمبر 2004 ممثلا للمعارضة، أعلنته لجنة الانتخابات المركزية فائزا بجولة الإعادة الثانية من الانتخابات وذلك في 26 ديسمبر 2004 بنسبة 52%.

* فيكتور فيدورفيتش يانوكوفيتش ولد في 09 يوليو 1950، تولى رئاسة أوكرانيا عام 2010، حيث حصل على العدد الأكبر من الأصوات في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة الأوكرانية.

[1] علاء الدين، زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

***الأهداف التي تحقق مصالح أساسية للجهة المتدخلة بعينها:**

تتنوع وتتعدد هذه الأهداف وعموما هناك أهداف عسكرية وأهداف اقتصادية وأهداف إيديولوجية.

1-التدخل لأهداف عسكرية.

وهو كل تدخل يهدف من خلاله الطرف المتدخل إلى تثبيت أقدامه في المواقع الإستراتيجية وكل ما يصلح أن يكون قاعدة عسكرية[1]، وتستخدم التدخلات العسكرية بدافع الحفاظ على توازن القوى وهي نوعان:

أ- التدخل الدفاعي.

هو محاولة دولة ما إعادة الأوضاع السياسية إلى ما كانت عليه وذلك في حالة ما إذا تغير توازن القوى في الاتجاه الذي لا يخدم مصالحها، فتلجأ إلى التدخل من أجل إعادة ضبط مبدأ توازن القوى بحسب مصالحها[2].

ومن أمثلة ذلك تدخل الحلفاء في روسيا بين 1918م و1920م، وتدخل بريطانيا في العراق في عام 1941م لسحق ثورة "رشيد عالي الكيلاني"* واستعادة حكومة "نوري السعيد"*، وتدخل بريطانيا في اليونان في عام 1944م، وتدخل الاتحاد السوفيتي في بولندا والمجر عام 1956م وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968م، وتدخل أمريكا في جواتيمالا عام 1954م، وفي كوبا عام 1961م وفي جمهورية الدومنيكان في عام 1965م، وفي شيلي عام 1974م وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بالإضافة إلى تدخلها في لبنان عام 1958م، وفي فيتنام منذ عام 1954م وحتى عام 1975م[3].

---

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 66-67.

[2] محمود مرداوي، **أفغانستان والاجتياح الروسي**، شركة الشعاع للنشر، سوريا، 1980، ص 12.

* رشيد عالي الكيلاني (1892- 28 أغسطس 1965) سياسي عراقي ورمز من الرموز الوطنية العراقية، شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات أثناء العهد المالكي في العراق، حيث كان رئيسا للوزراء في الأعوام 1933، 1940، 1941.

* نوري باشا السعيد ولد بتاريخ 1888 بالعراق، شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة من وزارة 23 مارس 1930 إلى وزارة 1 مايو 1958، اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات ضده.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 277.

ب- التدخل الهجومي.

ويكون الغرض من هذا التدخل العمل على إسقاط حكم معين وتغييره، ويعتبر كوسيلة لتغيير ميزان القوى القائم في اتجاه أكثر خدمة لمصالح الدولة التي كانت وراء هذا التدخل[1].

ومن أمثلته: تدخل ألمانيا وايطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا أثناء الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939)، واستخدام الاتحاد السوفيتي الشيوعية الدولية (الكومنترن) في العشرينيات من القرن العشرين لتغيير بعض الأنظمة السياسية وتحويلها إلى الاشتراكية.

2- التدخل لأهداف اقتصادية.

وهو التدخل الذي يكون الدافع والمحرك الأساسي له هو الجانب الاقتصادي، والدوافع الاقتصادية كانت منذ أقدم العصور ولا تزال من أهم أسباب الصراع في المجتمع الدولي[2]، حيث يرى العديد من المفكرين أن الاقتصاد هو السبب الرئيسي للصراع الدولي[3]، وقد احتل العامل الاقتصادي مركز الصدارة في العصر الحديث وبشكل خاص منذ الثورة الصناعية وما نجم عنها من ازدهار اقتصادي وتقدم تكنولوجي، في التأثير على السياسة الدولية وفي صراع القوى في إطار العلاقات في المجتمع الدولي، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد أو بين السياسة الاقتصادية الداخلية والسياسة الاقتصادية الدولية.

يبدو أن الأسباب والدوافع الاقتصادية والمتمثلة بالمصالح النفطية في منطقة الخليج اعتبرت من أهم الدوافع التي جعلت السياسة الأمريكية تقوم بحشد الدعم العالمي والعربي وعلى كافة الأصعدة من أجل التدخل الجماعي والسريع في منطقة الخليج العربي بعد اجتياح القوات العراقية لأراضي الكويت في 1990م، ويرى العديد من المفكرين أن العوامل الاقتصادية ستبقى تمثل أحد الأسباب الأساسية لحالة عدم الاستقرار التي قد يشهدها النظام الدولي مستقبلا[4]، وذلك لأن الرأسماليين يسعون لإعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام الظاهرة

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 285.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[3] جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، الكويت، 1985، ص 169.

[4] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

الإمبريالية التي هي سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمها على التوالي[1].

3- التدخل لأهداف إيديولوجية أو عقائدية.

وهو التدخل الذي يسعى من خلاله المتدخل إلى فرض واقع معين، يتفق أو يتوافق مع عقيدته، أو إلى المحافظة على نوعية النظام القائم والدفاع عنه أمام محاولات التغيير في طبيعته أو عقيدته، حيث تهدف الدولة بتدخلها هنا إلى العمل على خلق نوع من التجانس في القيم والمعتقدات بينها وبين الدول الأخرى، لإدراكها بأن هذا التجانس يخدم مصالحها القومية والأمنية أو يقوي مكانتها في المجتمع الدولي، فالاختلاف وعدم تناسق الإيديولوجيات أو المعتقدات أمر لا يمكن إنكار تأثيره على السياسة الوطنية والدولية، ودوره في تحديد أهداف الدولة في ميدان علاقاتها الدولية.

هناك من يرى أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يكن وليد الصدفة بل كان حتميا ومتوقعا بسبب عوامل تواجدت ما بعد الأفراد والإيديولوجيات، أسباب الحرب الباردة هي أسباب موضوعية تشير أولا إلى وجود دولتين عظمتين انبثقتا من الحرب العالمية الثانية، وثانيا إلى التطور التاريخي للسياسة الأمريكية والسوفيتية، سيطر كل طرف على نصف المعمورة، وتصارعا بشكل لافت لم يسبق له نظير في تاريخ الدول الأوربية، الجغرافية، الديمغرافية، والتقاليد السياسية المتناقضة للدولتين العظمتين أدت إلى نتيجة الحرب الباردة، لكن يبقى أن هذه الحرب هي غير ممكنة دون وجود ستالين "Stalin"*[2].

حيث حاول كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي خلال فترة الحرب الباردة استقطاب أكبر عدد من الدول وتوسيع دائرة نفوذهما فقاما بالتدخل في شؤون الكثير من الدول، فالدول الشيوعية كانت تربط ارتباطا وثيقا بين الإيديولوجية الماركسية والسلام والاستقرار الدولي، حيث لطالما فكر ستالين

---

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

* يوسف فيساريونوفيتش (18 ديسمبر 1878- 05 مارس 1953) هو ثائر جورجي والقائد الثاني للاتحاد السوفييتي، حكم منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى وفاته عام 1953.

[2] جوني عاصي، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، ط1، فلسطين، 2006، ص29.

ومن تولوا الحكم معه بأنه لا يمكن أن يستقر السلام في العالم إلا إذا ساد النظام الاشتراكي الذي كان يعد في نظرهم، النهاية التي يسير إليها نظام الرأسمالية الذي يسود غرب أوربا[1].

*** الأهداف التي تحقق مصالح دولية عامة.**

وتختلف الأهداف في هذه الحالة عن سابقاتها لأنها تحقق مصالح دولية عامة لا تقتصر على مجرد تحقيق مصلحة الجهة المتدخلة لوحدها، بل تهم كل الجماعة الدولية أو غالبيتها وهذه الأهداف تتمثل في هدفين رئيسيين:

1- التدخل لتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع الدولي.

ويقصد به كل تدخل تهدف من خلاله الجهة المتدخلة والتي غالبا ما تكون مجموعة من الدول أو منظمة إلى منع الإخلال بهما، حيث تتميز العلاقات الدولية بظاهرة صراع القوى، بسبب تنافس الدول فيما بينها للحصول على القوة من أجل تحقيق أهدافها[2].

وكرد فعل على ذلك ظهر في حقل العلاقات الدولية كل من مبدأ توازن القوى ومبدأ الأمن الجماعي من أجل الحد من الصراعات، حيث أن سياسة توازن القوى هي السياسة التي يكون هدفها الأساسي حفظ استقلال أي دولة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وذلك عن طريق منع زيادة قوة أي دولة إلى الحد الذي يهدد كيان الدول الأخرى[3].

ويرى العديد من الباحثين استخدام مبدأ توازن القوى لتحليل العلاقات الدولية، حيث أن الدول تسعى إلى التوازن في قوتها من خلال سياستها الخارجية، فالصراع من أجل القوة يقوم بتحقيق التوازن تلقائيا، لأن الصراع يعتبر وسيلة الدول من أجل الحفاظ على الوضع الراهن خدمة لمصالحها ودولا أخرى ترغب في تغييره[4].

منذ قيام الدولة القومية أصبح مبدأ توازن القوى الوسيلة الفعالة التي تلجأ إليها الدول لمنع سيطرة القوة الواحدة من أجل المحافظة على أمن واستقلال جميع الدول، إذ تعد الفترة من معاهدة

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[2] نفس المرجع، ص 72.

[3] حوسين بلخيرات، **النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 62.

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 139.

واستفاليا عام 1648م إلى غاية قيام الثورة الفرنسية عام 1789م العصر الذهبي الأول لتوازن القوى أما بالنسبة للعصر الثاني لتوازن القوى في القرن التاسع عشر فقد كانت بدايته من عام 1815م حتى 1914م والذي كان يعتمد أساسا على وجود عدد محدود من القوى الرئيسية المعنية بالحفاظ على السلام وهذا ما سمي بتوازن القوى التقليدي الكلاسيكي[1].

وتمثل التدابير القمعية لمجلس الأمن الاستثناء الوارد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، للحفاظ على الأمن الجماعي الذي يقصد به تركيز استخدام القوة في العلاقات الدولية بيد مجلس الأمن الذي ينوب عن الجماعة الدولية وتشمل هذه التدابير الإجراءات القسرية أو التدخل العسكري في الحالات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[2].

لقد ظهر نظام الأمن الجماعي لأول مرة في إطار عصبة الأمم، واعتبر كتطور لنظام توازن القوى، ورغم أنه لم يطبق بشكل فعال على أرض الواقع إلا أنه يعتبر أرقى نظام تم التوصل إليه من طرف المجتمع الدولي على عكس سابقه نظام توازن القوى[3].

ويعرف الأمن الجماعي كذلك "أنه النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء، وكذلك النظام الذي تعتمد فيه الدولة حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية.

كما يعرف بأنه فكرة تتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تعمل على منع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات تتخذ بعد وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدي.

وتشترك كل هذه التعريفات في أن الأمن الجماعي فيها يقوم على مبدأ أساسي هو منع استخدام القوة في العلاقات الدولية، وذلك من أجل تحقيق أمن مجموعة من الدول بوسائل مشتركة تشارك فيها كل الدول وتتولى فيها أجهزة محددة شؤون حفظ السلم والأمن، كما تجدر الإشارة إلى أن ميثاق

[1] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، دار الكتب العلمية، بغداد، 2010، ص 127.

[2] إيمان ترامبط، **تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017، ص 40.

[3] عدنان عبد الله رشيد، **الدبلوماسية الوقائية...إلى أين؟ دراسة تحليلية مستقبلية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018، ص 137.

الأمم المتحدة لم يستخدم هذا المصطلح ولم يعط تعريفا له، وكل ما جاء في الميثاق هو مصطلح التدابير المشتركة[1].

2- التدخل لأسباب إنسانية.

ويهدف هذا التدخل إلى وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان التي تم في حقها خرق أو انتهاك حقوق الإنسان من أجل حماية المبادئ العالمية لهذه الحقوق[2].

والتدخل لأهداف إنسانية يمكنه أن يلجأ لاستخدام القوة كما يمكنه الامتناع عن استخدامها ويمكن له أن يتذرع بالشرعية أو المشروعية الدولية، ويسعى إلى احتواء نتائج ومفرزات الحروب والصراعات الداخلية مثل تدخل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في لبنان من أجل احتواء نتائج الحرب الأهلية في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين[3].

المطلب الثالث: مجلس الأمن والتدخل الدولي.

يمارس مجلس الأمن الدولي اختصاصاته عندما يتعلق الأمر بنزاع دولي يتوقع منه تعكير صفو العلاقات الودية بين الدول، أو كان من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، حينها عليه أن يقوم بحل هذه النزاعات حلا سلميا، بموجب السلطات المخولة له بموجب الفصل السادس والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[4].

أولا: لمحة عن نشأة مجلس الأمن الدولي.

إن المهمة الأساسية لمجلس الأمن الدولي هي حفظ السلم والأمن الدوليين، ويعتبر هيئة تنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، وحين أنشئ المجلس مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة 1945م، كان الهدف

[1] معمر بوزناده، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22- 23.

[2] فارس محمد العمارات، **الأمن الإنساني في ظل العولمة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 93.

[3] بسيوني محمد الخولي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص31- 49

[4] خالد عطا حسن همام، "تدخل مجلس الأمن الدولي في قضايا حقوق الإنسان طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، أيار مايو 2016، ص 18.

منه حفظ الأمن العالمي وتحت إمرته جيش دولي، وله صلاحية محاربة أية دولة تتسبب في تهديد الأمن والسلم[1].

والعضوية في مجلس الأمن تنقسم إلى قسمين:

أ- الأعضاء الدائمين.

تستمد عضويتها بموجب الميثاق دون اللجوء إلى الانتخاب، ويبلغ عدد الأعضاء الدائمين خمسة أعضاء، وهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ورثت روسيا الاتحادية مقعده بحكم قاعدة توارث الدول، ويتمتع هؤلاء الأعضاء داخل مجلس الأمن بكل من حق العضوية الدائمة في المجلس وحق النقض الفيتو أي منع صدور أي قرار من المجلس دون موافقة الدولة الدائمة العضوية[2].

ب- الأعضاء غير الدائمين.

وهي الدول الأعضاء في المجلس، التي تكون عضويتها محددة بمدة معينة، ويبلغ عددها عشرة أعضاء، وتكون مدة عضوية كل منها سنتين، حيث تقوم الجمعية العامة في كل عام بانتخاب نصف أعضاء المجلس غير الدائمين لمدة سنتين وهكذا سنويا[3].

ثانيا: مهام مجلس الأمن الدولي.

بموجب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، حيث وضع فريق الخبراء الحكوميين المختص في دراسة مفهوم الأمن المفهوم التالي له: "الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل

[1] سعد محمد سعد الشواف، **العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجا**، ط1، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، 2020، ص 17.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 92.

[3] سعد الشواف، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها"، أما بخصوص الأمن الدولي عرف بأنه "نتيجة وحاصلا لأمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي"[1].

تمكينا لمجلس الأمن من الاضطلاع بدوره في المجتمع الدولي خوله الميثاق القيام بسلطات تتكافأ مع المسؤولية المنوطه به، أسند إليه نوعان من الاختصاصات:

- النوع **الأول:** بمقتضى الفصل السادس من الميثاق كسلطة توفيق يتولى بمقتضاها تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

- **النوع الثاني**: وفق مبادئ الفصل السابع من الميثاق كسلطة قمع وفرض، وبمقتضى هذه النصوص فإن لمجلس الأمن آليات محددة نصا لأداء وظيفته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين[2].

أ-اختصاصات مجلس الأمن وفق الفصل السادس من الميثاق.

نص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات مجلس الأمن في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، حيث تنص المادة 33 من الميثاق "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم"[3].

ب- اختصاصات مجلس الأمن وفق الفصل السابع من الميثاق.

لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه ضروريا لتحقيق غايته المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام المواد (40)، (41)، (42) من ميثاق الأمم المتحدة، وقد تكون تلك التدابير التي يتخذها تتطلب استخدام القوة مثل وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات بأشكالها المختلفة وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية أو قد تكون التدابير التي يتخذها تتطلب استخدام القوة المسلحة في حال

[1] محمد بركة، "اختصاصات مجلس الأمن لحل النزاعات الدولية حلا سلميا"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد 08، العدد 01، ماي 2022، ص 315.

[2] أحمد مبخوتة، "تطور سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 472.

[3] عبد اللطيف دحية، محمد مقيرش، سلطة **مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الوليين في ظل المستجدات الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 25.

أقر مجلس الأمن أن التدابير الأولى لا تفي بالغرض، وله أن يستخدم القوة البرية والبحرية والجوية والحصار المسلح لحفظ السلم والأمن الدوليين[1].

ثالثا: حالات التدخل حسب مجلس الأمن الدولي.

يشمل دور مجلس الأمن في هذا الشأن نوعين من التدخل:

أ- التدخل غير المباشر.

ويقصد به قيام مجلس الأمن بالعمل على تهيئة المناخ المناسب دون أن يكون تدخله ملزما، حيث يشمل التدخل غير المباشر مجموعة من الحالات التي نص عليها الميثاق في الفصل السادس.

ب- التدخل المباشر.

يقصد به حق مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات المناسبة عند وقوع ما يهدد السلم أو يخل به، وبرغم وجود هذه الحالات فإن تدخل مجلس الأمن ليس وجوبيا، وقد تكفلت أحكام الفصل السابع من الميثاق ببيان اختصاصات المجلس في هذه الحالات[2].

رابعا: تغيير نظرة مجلس الأمن للتدخل الدولي.

أصبحت اليوم الأمراض المستعصية والمجاعة والجرائم بمختلف أنواعها، واضطهاد الأنظمة الحاكمة لشعوبها وحدوث الكوارث الطبيعية واتساع بؤر الإرهاب الدولي في العالم، تشكل انشغالات الفرد في حياته اليومية، والمجموعة الدولية برمتها، فساهم ذلك بطريقة مباشرة في اتساع مفهوم السلم والأمن الدوليين بداية من تسعينيات القرن الماضي، نتيجة ظهور توترات في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة[3].

---

[1] هادي طلال هادي، "مدى مشروعية التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطان الداخلي للدول"، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 01، 2020، ص 359.

[2] أحمد مبخوتة، **مرجع سبق ذكره**، ص 474.

[3] الجوزي عز الدين، "مجلس الأمن الدولي ومسألة حماية حقوق الإنسان: تصور عالمي جديد لمفهوم السلم والأمن الدوليين"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص 638.

إضافة إلى بروز النزاعات الداخلية بشكل كبير، وبعد أن رأت الأمم المتحدة بأن النزاعات المسلحة الداخلية للدول تتزايد يوما بعد يوم، منحت لنفسها تأكيدا بالتدخل في هذه النزاعات معتبرة أن هذه التصرفات مشروعة وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على عكس ما كان عليها موقفها خلال الحرب الباردة التي اقتصرت على إصدار القرارات والتوصيات دون أن تتدخل في شؤون الدول على أساس أن أعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ذات شأن داخلي للدول، لذا يجب أن تكون هناك موافقة فعلية من قبل الدولة المعنية للتدخل الدولي الإنساني فيها[1].

لم تعد سيادة الدول اليوم تمثل ذلك الحاجز الذي طالما مثلته والذي يمكن أن يحول دون التدخل الإنساني، ذلك لأن زمن السيادة المطلقة الخالصة للدول قد مضى كما يقول الدكتور "بطرس غالي" الأمين العام السابق للأمم المتحدة وأن مهمة قيادة الدول اليوم هي تفهم هذا الأمر وإيجاد توازن بين احتياجات الحكم الداخلي الجيد ومتطلبات عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم، ويكمن أحد هذه المتطلبات في الالتزام بحقوق الإنسان مع اهتمام خاص بحقوق الأقليات سواء أكانت عرقية أو دينية أو اجتماعية أو لغوية[2].

يظهر اتساع دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين إلى المجال الإنساني، من خلال تدخله في قضايا عديدة منذ مطلع التسعينيات، والذي تم بالاستناد إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، حيث قام بتكييف الوضع في أغلب هذه الحالات على أنه ينطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين، أول حالة كانت أزمة الخليج الناتجة عن اجتياح العراق للكويت، ثم الأزمة اليوغسلافية، الوضع الناتج عن انهيار السلطة في الصومال، الأزمة الرواندية والوضع في أنغولا، ومؤخرا تكييف الوضع في كل من ليبيا ومالي[3].

لقد قام الأمين العام السابق "كوفي عنان" في خطابه أمام الجمعية العامة خلال افتتاح دورتها الرابعة والخمسين في تشرين الأول 1999 بتحديد ثلاثة ضوابط للتدخل الإنساني[4]:

[1] هادي طلال هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 363-364.

[2] خالد إبراهيم سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

[3] عزيزة بن جميل، "تدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني"، **التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 38، جوان 2014، ص 161.

[4] خالد إبراهيم سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

أ- الضابط الأول.

حصول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحيث يترتب عليها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب وعلى نطاق واسع.

ب- الضابط الثاني.

ارتكاب هذه الأعمال من قبل الدولة أو من قبل جماعات موالية للدولة أو متمردة عنها بحيث يتعذر على الدولة وقف هذه الانتهاكات أو ترفض هي بحد ذاتها إيقافها، كما حدث في تيمور الشرقية عند عجز الحكومة الاندونيسية عن السيطرة على الجماعات الأصولية المتطرفة المعارضة للاستقلال مما أدى بها إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل في عام 1999.

ج- الضابط الثالث.

صدور قرار من مجلس الأمن بالتدخل، لأن الخطر يكمن في لجوء آخرين لتنفيذ القانون الدولي بأيديهم إذا لم يفوض مجلس الأمن قراراته مثال ذلك قصف حلف شمال الأطلسي لجمهورية الصرب من أجل حل الصراع في كوسوفو نيسان 1999.

خامسا: الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي.

إن فكرة الأمن الجماعي ترتبط بفكرة التنظيم الدولي القائم على أساس التعاون والتضامن بين الدول، لتحقيق مصالحها المشتركة، كما أن نظام الأمن الجماعي هو النظام الكفيل بالقضاء على الحروب، ومنع نشوبها بمعنى تحمل الجماعة الدولية حماية كل عضو من أعضائها[1].

وقد ارتبط مفهوم الأمن الجماعي بعصبة الأمم ويعد ابتكارا مهما في علاقات القرن العشرين الدولية، ويؤكد أن أفضل وسيلة للتغلب على معضلة الأمن ليست بالقدرات الوطنية الذاتية ولا باعتبارات ميزان القوى، بل من خلال إرساء قواعد التزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد الأطراف التي تهدد سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها[2].

[1] عبد النبي أحمد عبد الله النقراط، "الأمم المتحدة والأمن الجماعي في ظل النظام الدولي الجديد"، **رسالة ماجستير**، جامعة أم درمان الإسلامية، 2004-2005، ص 13.

[2] محمد أشتية، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر، عمان، 2011، ص 442.

إن نظام الأمن الجماعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة يقوم أساسا على فكرة أن أمن أي دولة يعتبر أمن لكل الدول ويعتبر مجلس الأمن الهيئة المسئولة عن تحقيق هذا الأمن الجماعي والمحافظة عليه من أي تهديد بالعدوان والتصدي وردع كل إخلال بالسلم والأمن الدوليين وفق الفصل السابع من الميثاق[1].

إن ممارسات الأمن الجماعي الدولي المعاصر تبرز بوضوح مفهومه ونطاقه، ليمتد إلى مجالات لم تكن ضمن اختصاصاته مما يظهر جليا الانتقائية الواضحة في تحديد أولويات التدخل أو عدم التدخل، واتخاذ تدابير الأمن الجماعي من قبل مجلس الأمن، لذا فإن مسائل حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني، ومشاكل اللاجئين، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، ومشكلة الإرهاب الدولي، قد أصبحت مجالات يتم فيها الاعتراف بجواز التدخل بتدابير الأمن الجماعي من قبل مجلس الأمن الدولي، إذ أن التركيز على هذه المسائل يعبر عن توجه سياسي لمجموعة من الدول والنخب السياسية أكثر من كونه تعبيرا عن إجماع الإرادة الدولية[2].

المبحث الثاني: مبدأ عدم التدخل.

إن مبدأ عدم التدخل هو مبدأ من المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، فهو يعبر عن حق الدولة في ممارسة سيادتها على إقليمها وتسيير مصالحها، إلا أن التطورات التي أفرزها الواقع الدولي خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت العديد من التحديات التي واجهت المجتمع الدولي، هذا ما أدى إلى تراجع مفهوم السيادة المطلقة للدولة لصالح المجتمع الدولي، وتقلص مبدأ عدم التدخل مفسحا المجال للتدخل الدولي في عدة حالات أقرها ميثاق الأمم المتحدة كتهديد السلم والأمن الدوليين.

المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل وأهم أهدافه.

يعتبر مبدأ عدم التدخل الأساس لضمان النظام الدولي وضمان استقلال الدولة في ذات الوقت ويعني هذا المبدأ امتناع كل دولة عن التدخل في شؤون دولة أخرى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في

[1] محمد صادق إسماعيل، **أمن الخليج العربي....الواقع وآفاق المستقبل**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص ص 41-42.

[2] حميد الراوي، **العدوان الأمريكي على العراق وموقف المنظمات الدولية**، الآن ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2019، ص 27.

أي من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، ولهذا سوف يتم تسليط الضوء على مصطلح عدم التدخل من حيث الأصل والنشأة والتطورات التي طرأت عليه وما هو مدلوله في ميثاق الأمم المتحدة وأسباب تراجع هذا المبدأ في ظل التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي.

أولا: نشأة وتطور مبدأ عدم التدخل.

إن المبدأ العام في القانون الدولي هو عدم التدخل لأن هذا المبدأ يعبر في الواقع عن معنى سيادة الدول واستقلالها من جهة واحترام الوحدة الإقليمية للدولة من جهة ثانية، كما يقول أوبنهايم بذلك[2]، فقد تميزت النظم التي سادت أوربا حتى منتصف القرن السادس عشر بأنها نظما ملكية، إلا أن نجاح الثورة الفرنسية عام 1789م وتأسيسها لنظام سياسي جديد، أدى إلى تهديدات بالتدخل في الشؤون الفرنسية الداخلية والخارجية من طرف الدول الأوربية، كرد فعل على إعلان الثورة الفرنسية استعدادها لتلبية نداء الشعوب في الإطاحة بالنظم الملكية السائدة فيها، حيث نص الدستور الفرنسي لعام 1793م على أن يمتنع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون دولة أخرى، ويرفض تدخل الحكومات الأخرى في شؤونها الداخلية، ولهذا تعود جذور مبدأ عدم التدخل إلى الثورة الفرنسية وبعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية[3]، في ظل مبدأ "مونرو" لوقف التدخل الأوربي في شؤون القارة الأمريكية لأنها شكلت عملا دفاعيا ضد كل تدخل أجنبي في شؤون الدول[4].

وقد تضمن تصريح مونرو ثلاث مبادئ أساسية:[5]

- مبدأ عدم شرعية الاستعمار.

- مبدأ عدم التدخل.

- مبدأ الانعزال.

[1] رحيمة لدغش، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 10، جوان 2018، ص 742.

[2] مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 06، العدد 11، جوان 2014، ص 65.

[3] جمال منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 428.

[4] نور الدين بيدكان، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[5] جمال منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 429.

وأضحى مبدأ عدم التدخل قاعدة قانونية ملزمة لكل الدول في القرن العشرين من خلال توصل دول أمريكا اللاتينية في مؤتمر (مونتيفيديو) عام 1937م إلى تبني اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول التي نصت المادة (08) منها على أنه (لا يحق لأية دولة التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، كما شكل مبدأ عدم التدخل المحور الأساسي الذي قامت عليه منظمة الدول الأمريكية حيث تضمنت المادة (07) من ميثاقها (لا ينبغي التعدي على حرمة الوحدة الترابية لدولة عضو ولا يمكن إخضاع أي دولة ولو مؤقتا لاحتلال عسكري أو أي شكل من أشكال الأعمال القمعية من طرف دولة أخرى مهما كانت الأسباب باستثناء التدخل الجماعي لدول المنظمة في أزمة داخلية أو حرب أهلية عندما تؤثر حالة الفوضى هذه في السلم والأمن الإقليمي والدولي)[1].

ثانيا: تعريف مبدأ عدم التدخل وسنده القانوني.

انقسم الكتاب والفقهاء في تعريف عدم التدخل إلى اتجاهين:

أ- اتجاه عرفه باعتباره التزاما قانونيا.

ومن بينهم الأستاذ "كلاهن" (Glahn) الذي يعرفه بأنه (التزام أساسي يفرض على أية دولة الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى) وأيضا الدكتور (عبد العزيز محمد سرحان) حيث يقول: يقصد بذلك (أي بمبدأ عدم التدخل) الالتزام الدولي الذي يقضي بأن تباشر كل دولة اختصاصها داخل إقليمها فقط وأن تكف عن كل عمل يعد تدخلا في الشؤون الداخلية، أي متعلقا بالاختصاص الإقليمي لدولة أخرى.

ب- واتجاه عرفه باعتباره حقا من حقوق الدولة.

ومن بين هؤلاء الأستاذ (محمد طلعت الغنيمي) حيث يقول: (إن المبدأ أساسا هو عدم التدخل، بمعنى أن للدولة حقا في ألا تتدخل الدول الأخرى في شؤونها)[2].

ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة على "ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقضي للأعضاء أن يعرضوا

[1] عادل حمزة البزوني، "التدخل في العلاقات الدولية رؤية قانونية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 01، العدد 20، 2014، ص89.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع[1].

ومن خلال تفسير مفهوم عدم التدخل فانه يظهر جليا أن هيئة الأمم المتحدة حددت الاختلاف بين نوعين من التدخل فكما جعلت تدخل دولة في شؤون دولة أخرى محرما باعتباره أمرا يمس سيادتها، فقد أجازت تدخلها في شؤون الدول في حالة الإخلال ببنود الفصل السابع لميثاقها.

ثالثا: تراجع مبدأ عدم التدخل في ظل تطورات المجتمع الدولي.

لقد ظهرت في المجتمع الدولي كيانات أو قوى فوق قومية، كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية كقوى فاعلة بدأت تلعب دورا متناميا في العلاقات الدولية، وأثرت بشكل ملفت على تراجع دور الدول والحكومات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية أيضا.

إن كل هذه الأمور أدت إلى تهميش الكثير من المفاهيم التقليدية في المجتمع الدولي، وخاصة المفاهيم المتعلقة بمبدأ السيادة وبالتالي إلى تراجع مبدأ عدم التدخل أمامها[2].

لقد شكل مبدأ عدم التدخل نقاشات متعددة[3]، فالتطور الدولي أثبت عدم ملائمة مبدأ عدم التدخل بصيغته التقليدية المطلقة للمتغيرات الدولية الجارية، ولذلك جاءت الممارسة الدولية مليئة بالعديد من المظاهر التي تعكس بشكل كبير تراجعا لهذا المبدأ، فبعد أن كان الواقع الدولي يفرض عدم التدخل، حدث تحول في الموقف الحالي الذي انتشر فيه التدخل بين الفاعلين الدوليين وأصبح التدخل الآن هو القاعدة.

وإذا كانت مراجعة المبدأ في صيغته الصارمة أضحت أمرا ضروريا في زمن العولمة، فان تكييف هذا المبدأ مع الواقع الدولي المتغير، أصبح يخضع لتجاذبات مصالح وأولويات عالمية من جهة ومصالح انفرادية ضيقة من جهة أخرى[4].

---

[1] المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

[3] نرجس صفو، "مقاربة تحليلية لمبدأ عدم التدخل في الاختصاص الداخلي للدولة في منهاج عمل مجلس الأمن الدولي"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد 24، 2019، ص 7.

[4] نور الدين بيدكان، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

فأمام التغييرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية والتي أدت إلى بلورة قناعة قوية بعدم قدرة الدول بمفردها على التغلب على هذه المشاكل والتحديات، وبالتالي الإقرار بضرورة التوصل إلى أشكال تنسيقية جماعية لمواجهة هذه الأمور التي تجاوزت بعض تداعياتها مخاطر الحرب الباردة ذاتها، وهكذا برزت المؤتمرات الدولية كآلية لاحتواء هذه المخاطر من خلال سبل التنسيق والتعاون.

ومن ناحية أخرى تسارعت وتيرة زحف العولمة التي اكتسحت مهام ووظائف عديدة اعتبرت من قبل ضمن الوظائف الأساسية للدولة، وهكذا كثفت الدول تنسيقاتها في مختلف المجالات، وهو الأمر الذي كلفها التنازل عن جزء مهم من سيادتها من أجل مواجهة التحديات الراهنة[1].

وانطلاقا مما سبق نستنتج أن التطورات الدولية الحالية قد أفرزت واقعا مختلفا تماما عما كان عليه في السابق ما جعل مبدأ عدم التدخل يقف عائقا أمام التعامل مع هذه المتغيرات فأصبح من الضروري إعادة تكييف هذا المبدأ ليصبح أكثر ملائمة مع التحديات الحالية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، رغم أن هذا التكييف صار سلاحا تستخدمه الأطراف الدولية حيث يتم توظيفها خدمة لمصالح عالمية في ظاهرها وانفرادية ضيقة في باطنها.

المطلب الثاني: عدم التدخل الدولي ومفهوم السيادة.

يرتبط مبدأ عدم التدخل الدولي بالسيادة وذلك لعدة أسباب:

أ- يرى أنصار نظرية السيادة بضرورة ارتباط مبدأ عدم التدخل بسيادة الدولة واستقلالها لأنهم يعتبرون التدخل اعتداء على سيادة واستقلال الدولة المتدخل في شؤونها، ويرى البعض أن مبدأ عدم التدخل هو نتيجة طبيعية ومتلازمة لمبدأ المساواة في السيادة، ويمنع على أية دولة أن تستخدم وسائل سياسية أو اقتصادية أو أية وسيلة أخرى لاغتصاب حق دولة أخرى في سيادتها.

ب- إن الممارسات التدخلية تؤكد أن أكثر المسائل التي تثيرها تلك الممارسات في مجال العلاقات الدولية هي قضية سيادة واستقلال الدولة المتدخل في شؤونها، ويظهر ذلك من خلال احتجاج الدول بسيادتها ضد أي تدخل أجنبي.

[1] مصطفى صندل، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بين النصوص والمتغيرات الدولية"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 219.

ج- إن نظرية السيادة كانت إلى وقت قريب الأساس الذي قامت عليه التنظيمات الدولية كعصبة الأمم[1]، فالمادة العاشرة من ميثاق العصبة تطالب الدول الأعضاء باحترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لكل دولة[2]، إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة)، وكذلك الأداة لتفسير معظم المبادئ والنظم القانونية الدولية.

أولا: نشأة فكرة السيادة.

إن نشأة فكرة السيادة تعتبر حديثة نسبيا، حيث لم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى القرن السادس عشر، وبدأت هذه الفكرة في بداية الأمر بفكرة سياسية تنادي بتقوية سلطة الدولة في مواجهة نفوذ الإقطاع في الداخل وبالتحرر من سلطة الكنيسة الإمبراطورية الجرمانية في الخارج[3].

المعنى الأصلي لكلمة السيادة Sovereignty يرجع إلى كلمة السمو Superiority أما أصولها التاريخية، بالنسبة للقانون الدولي الأوربي فترجع إلى معاهدة Augsburg* عام 1555م وسلام واستفاليا عام 1648م الذي خرج منه نظام الدول ذات السيادة، ويدعى كذلك بنظام دولة واستفاليا الذي كان سابقا يتمثل في سلطان بابا روما أو الإمبراطور الروماني على الدول، فسلطات هؤلاء كانت غير محدودة بحد، وليس عليها أي رقابة قانونية، وقد كان للفلاسفة والفقهاء دورا كبيرا في إبراز فكرة السيادة وتطويرها حتى أصبحت ذات مفهوم محدد، أي أن السيادة تطورت من مفهوم سياسي إلى مفهوم قانوني، مع تطور الدول القومية التي قام عليها القانون الدولي[4].

ثانيا: مفهوم السيادة.

ويقصد بالتعريف القانوني للسيادة بيان القواعد القانونية التي تحكم السيادة على نحو يمكن الأشخاص من التعرف عليها من الناحية القانونية وهنا يجب التفريق بين التعريف القانوني للسيادة

[1] عبد الفتاح، عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[2] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 25.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

* وتسمى صلح أوغسبورغ وهي معاهدة وقعت بين فرديناند الأول الذي حل محل أخيه شارل الخامس كإمبراطور روماني مقدس، وقوات اتحاد شمالكالدي حليفة الأمراء اللوثريين في 25 سبتمبر 1555 بمدينة أوغسبورغ في بافاريا بألمانيا، وقد أنهت رسميا الصراع الديني بين الطائفتين وصنعت انفصالا قانونيا دائما للمسيحية داخل الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

[4] عبد الهادي العشري، **التدخل من أجل الديمقراطية**، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2005، ص 65.

والهيكل القانوني لشكل السيادة، فهذا الأخير يوضحه الدستور باعتباره الوثيقة القانونية المعلنة التي توضح العلاقة بين الحكام والمحكومين وما بين مؤسسات الدولة السياسية ببعضها البعض[1].

كما يمكن تعريفها أنها القدرة الفعلية للدولة على رفض خضوعها لأية سلطة خارجية، وبالتالي قدرتها على إثبات ذاتها في المجال الدولي بكل حرية، وتعرف من الناحية القانونية بأنها صفة من صفات الدولة، حيث تتساوى جميع الدول التي تشكل المجتمع الدولي في السيادة، انطلاقا من مبدأ مساواتها في الحقوق والواجبات أمام القانون الدولي[2].

كما عرفها "جان بودان" بأنها: "السلطة العليا التي تعلو ولا يعلى عليها، ولا تقبل التجزئة ولا التفويض، فالدولة صاحبة اختصاص إقليمي على شعبها وإقليمها لا تنازع فيه، وهي لا ترتبط في علاقاتها الخارجية إلا برضاها، وهي حرة في أن تأخذ موقف الحياد أو المسالمة أو الحرب، وأن تتعاقد على ذلك"[3].

ثالثا: أنواع السيادة.

هناك سيادة داخلية وسيادة خارجية.

أ- السيادة الداخلية.

ويقصد بها تمتع الدولة بسلطة عليا في شؤونها الداخلية، حيث تعتبر الدولة بموجب هذه السيادة حرة في فرض إرادتها على جميع الأفراد والهيئات الذين يدخلون في نطاق حدودها، وفي تنظيم شؤون إقليمها.

ويشكل السيادة الداخلية معنيين أحدهما سلبي والآخر ايجابي، حيث يتمثل المعنى السلبي في عدم خضوع الدولة لأية سلطة أخرى في الداخل، أما المضمون الايجابي فيتمثل في تمتعها بالسلطة التي تعلو على جميع السلطات في الداخل، إضافة إلى فرض أوامرها وقراراتها[4].

[1] أيمن أحمد الورداني، **حق الشعب في استرداد السيادة**، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2008، ص 49.

[2] أبو المجد علي درغام، **السيادة والمسؤولية والتكافؤ**، المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2020، ص ص 09-10.

[3] مجموعة مؤلفين، تقديم: عبد الرحمان النقيب، السيد عمر، **بناء المفاهيم الأصلية لعلوم الأمة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 2020، ص 202.

[4] إياد كامل ابراهيم الزبباري، **التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2012، ص ص 58-59.

ب- السيادة الخارجية.

ويقصد بها أن تكون الدولة ذات سيادة خارجية عندما لا تخضع لدولة أخرى أو سلطة أعلى منها عند ممارستها شؤونها الخارجية، ولكن القانون الدولي يفرض قيوده على كل من السيادة الداخلية والخارجية للدول أي على ممارسة السيادة.

إضافة إلى ما تم ذكره من سيادة داخلية وخارجية هناك السيادة عبر الإقليم، وهي تتمثل في الامتيازات التي كانت للدول الأوربية على الدول الأخرى في القرن التاسع عشر، فبرغم أن هذه الامتيازات أصبحت من الماضي إلا أن بعض الدول تحاول إعادتها من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

رابعا: خصائص السيادة.

تتمثل خصائص السيادة في ما يلي:

1- الأصالة.

ويقصد بها أن سيادة الدولة الداخلية والخارجية على إقليمها هي سيادة أصلية، وهي لا تستمد صفاتها من سلطة بشرية داخلية أو خارجية لتستطيع أن تبسط سلطانها.

2- التجريد.

معناه أن السيادة مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون سلطة الحكم بالدولة، مما يجعل من سيادة الدولة على إقليمها لا تتأثر بسقوط نظام الحكم[1].

3- غير قابلة للتجزئة.

ويقصد بذلك أنه لا توجد سوى سيادة واحدة على مستوى الدولة ولا يمكن تجزئتها، وفي هذا الإطار يقول "جان جاك روسو" "Jean Jacques Rousseau"* ": إن السيادة لا تتجزأ، لأن الإرادة

[1] مهند وليد الحداد، **المدخل لدراسة علم القانون**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 83-84.

* جان جاك روسو (28 يونيو 1712- 02 يوليو 1778) هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات سويسري، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوربي امتدت من أواخر القرن السابع عشر ميلادي الى أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، ساعدت فلسفته على تشكيل الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

إما أن تكون عامة وإما ألا تكون كذلك، فهي إما إرادة الشعب في مجموعة وإما إرادة جزء منه فقط، وفي الحالة الأولى تكون الإرادة العامة المعلنة عملا من أعمال السيادة ولها أن تسن القوانين، وفي الحالة الثانية ليست سوى إرادة خاصة أو عمل من أعمال الإدارة ولا تكون إلا مرسوما على أكثر تقدير"[1].

4- سيادة مطلقة.

أي أن الدولة لها سيادة مطلقة في ممارسة سيادتها في إقليمها واتجاه أعضاء المجتمع السياسي، وفي مواجهة باقي الوحدات السياسية الأخرى في العالم الخارجي، لكن توجد قيود من نوع آخر وهي الأنماط الثقافية في المجتمع مثل العادات والتقاليد والأعراف التي تفرض على السيادة[2].

خامسا: نقد نظرية السيادة.

بنظرية نقدية لمفهوم السادة يرى "لويس هنكين" "Louis Henkin" أحد فقهاء القانون الدولي أن "مفهوم السيادة مفهوم سيء لأنه يستخدم لخدمة أهداف وطنية متطرفة"، ويعتبر "جورج سيل" "George Scelle" صاحب فكرة قيام النظام العالمي الفدرالي القائم على أولوية الكائن البشري "أن مفهوم السيادة تخطته الأحداث، ولم يعد يصلح سوى للعرض في المتاحف، فضلا عن كونه يشكل تحديا للمنطق القانوني، ولا يمكن الدفاع عنه"[3].

فالدولة في هذا السياق لا يمكن أن تسلم بوجود أية سلطة أو قوة أخرى فوق إرادتها ولو كانت قوة القانون وقواعد الأخلاق، فهي تعتبر إن إرادتها ورغبتها بمثابة القانون الأعلى لها[4].

إن السيادة في ظل تطور الحياة الدولية المشتركة لم تعد مطلقة، ولقد كان أكثر التغييرات الحديثة تأثيرا على مبدأ سيادة الدول، التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة والمتمثلة في أشكال التدخل

---

[1] عبد المعين محمد طاهر الشواف، **السلطة والتسلط – نماذج لأسوء الحكام المتسلطين عبر التاريخ**، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، 2016، ص ص 16-17.

[2] رافع علي المدني، **العولمة وأثرها في السيدة الوطنية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2021، ص 56.

[3] مصطفى سحاري، **السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجا**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017، ص 50.

[4] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

الخارجي في مسائل اعتبرت إلى وقت ليس بالبعيد تشكل صميم الاختصاص الداخلي للدول، وذلك باسم القانون الدولي والأمن الجماعي، وتحت لواء الشرعية الدولية، وبرز الحديث عن حالات من التدخل الدولي مرتبطة بمفاهيم أخرى مثل التدخل لأسباب إنسانية، والتدخل لأسباب أمنية وبيئية لوقف استعمال محتمل لأسلحة الدمار الشامل، وقف إطلاق مواد تسبب أضرارا شديدة وواسعة النطاق لمناخ ومعالم الأرض والبحر أو لتجنب تلك الأضرار.

لم تعد للدول حرية التصرف داخل إقليمها، إذ هي تخضع للقانون الدولي المفروض على جميع الدول بناء على اعتبارات تعلو على إرادتها وتحكم تصرفاتها، فمفهوم لسيادة تغير مع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة، وجاءت مفاهيم العولمة لتطرح وتنفذ مبادئها في التدخل بحجة أن الدول وحكوماتها أصبحت تعترف بأنها لا تستطيع بمفردها مواجهة وحل المشاكل القائمة، في وقت ازداد فيه الإدراك بأن التعاون الدولي لا غنى عنه، وهذا ما أدى الى تنامي ظاهرة تدخل الدول الكبرى تحت غطاء النظام العالمي الذي يتبنى فكرة أساسية مفادها أن الدولة يجب أن تؤدي وظائف داخلية تساعد على تقدمها مثل الاهتمام بحقوق الفرد التي هي أساس حقوق الشعوب جمعاء[1].

لقد تراجع مفهوم السيادة تدريجيا وظهر مصطلح "ازدواجية السيادة"، ففي الآونة الأخيرة تحول المفهوم إلى مفهوم له قوة رمزية أكثر منها فعلية، حيث أصبحت أكبر مشكلة تواجه السيادة هي توجه الأشخاص إلى تنظيمات عبر وطنية أو تنظيمات تحت قومية من أجل حل مشاكلهم[2].

لقد تأثر مبدأ المساواة في السيادة بفعل النظام الدولي الجديد، حيث نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ بشكل صريح، وحرصت الدول بشكل كبير على احترامها لهذا المبدأ وذلك في تعاملاتها المتبادلة، إلى أن ظهر نظام الأحادي القطبية في تسعينيات القرن الماضي والذي قام بالقفز على هذا المبدأ من خلال الانحراف بالشرعية الدولية عن طريق إصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين تكرس الازدواجية في المعايير لخدمة مصالح الدول الكبرى[3].

[1] محمد أحمد المقداد، "واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق- دراسة حالة)"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 32، العدد 2، 2005، ص 372.

[2] رباحي أمينة، "قدسية سيادة الدولة القومية بين التفكيك والاندماج"، **مجلة التراث**، المجلد 07، العدد 25، مارس 2017، ص 67.

[3] علي أبو هاني، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، **مراجعة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 06، العدد 01، مارس 2012، ص 14.

المطلب الثالث: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل الدولي.

لقد أدى ظهور النظام الدولي الجديد إلى التأثير البالغ على تراجع مبدأ عدم التدخل، لأن الدولة بمفهومها التقليدي فقدت المفاهيم المتعلقة بعناصرها التكوينية وخاصة عنصر السيادة، وما ينجر عن ذلك من عدم التدخل في شؤونها الداخلية، باعتباره أحد مظاهر الدولة، حيث ازدادت الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل التي تتمثل في: التدخل بناء على وجود معاهدة، التدخل بناء على دعوة، التدخل في حالة الثورة أو الحرب الأهلية، التدخل ضد التدخل، التدخل دفاعا عن الذات، التدخل الإنساني[1].

أولا: التدخل بناء على وجود معاهدة.

ويقصد به أن يتم التدخل بموجب اتفاق أو معاهدة مع حكومة الدولة المتدخل فيها، ومن أمثلة التدخل الذي تم بموجب اتفاق أو معاهدة بين الدول الأطراف في التدخل، الاتفاق الذي أبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا عام 1901 م والذي تم تجديده عام 1903 م، إضافة إلى معاهدة باريس الثانية التي تم إبرامها في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1815 م بين دول الحلف المقدس[2].

يرى البعض أن التدخل بموجب اتفاق أو معاهدة يعتبر مشروعا في حالة ما إذا أقدمت عليه الدولة استنادا إلى حق صريح يخولها ذلك، لا شك أن إضفاء صفة المشروعية على التدخل الذي يتم استنادا إلى حق منصوص عليه في المعاهدة، وفق إجماع رأي الفقه ونظام القضاء الدوليين، من أبرز مصادر القانون الدولي العام.

ولكن مع ذلك يبدو أن هذا الحكم على إطلاقه بجانبه الصواب في بعض حالات التدخل التي تتم بموجب المعاهدات، إذ أن تحديد مدى مشروعية (التدخل بناء على وجود معاهدة) يفترض مقدما البحث عن جملة مسائل ذات أبعاد قانونية يمكن من خلالها تحديد مدى مشروعية التدخل الذي نحن بصدده، وهذه المسائل ترتبط بالأساس الذي يستند إليه الرأي السابق وهو المعاهدة التي بموجبها يتم التدخل، **وأهم المسائل التي قد تكون قابلة للبحث في هذا المجال هي:**

---

[1] نجدت صبري، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، دار دجلة، ط1، الأردن، 2011، ص 244.

[2] يحي ياسين سعود، **حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2016، ص 166.

1- النظر في مدى صحة المعاهدة التي تستند إليها الدولة المتدخلة، حيث يشترط لصحة المعاهدة ونفاذها جملة من الشروط منها المتعلقة بالانعقاد[1]،كأن تصدر ممن له أهلية إبرامها وبإرادته السليمة الخالية من الشوائب وأن يكون موضوعها مشروعا، ومنها المتعلقة بتمام نفاذ المعاهدة الذي يجعلها ملزمة لأطرافها[2].

أي أن المعاهدة التي ينقص شرط من شروطها تعتبر باطلة وبالتالي فان التدخل القائم عليها يعتبر باطلا بالضرورة.

2- البحث في مدى سريان المعاهدة – التي تخول حق التدخل لأحد أطرافها- على الدولة المتدخل في شؤونها إذ يحدث أن تكون الدولة المتدخل في شؤونها طرفا في المعاهدة التي تخول للدولة المتدخلة حقوقا قد تحتج بها في مواجهتها، فالقاعدة العامة في هذا المجال أن المعاهدات لا تسري على غير أطرافها ويطلق عليها (قاعدة أو مبدأ نسبية المعاهدات)، أي أن الآثار القانونية للمعاهدة محدودة بالأطراف المتعاقدة حصرا.

3- البحث في مدى مشروعية التدخل الذي يتم استنادا إلى معاهدة غير متكافئة، إذ قد تتمسك دولة ما بنصوص تلك المعاهدات لتبرير تدخلها رغما عن إرادة الدولة المتدخل في شؤونها[3].

ثانيا: التدخل بناء على دعوة.

ويقصد بهذا النوع من التدخل أن تقوم الدولة المتدخلة بالاستجابة لطلب وجه إليها من قبل دولة أخرى تدعوها للتدخل لمساعدتها كتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان عام 1958م بناء على طلب الحكومة اللبنانية، وتدخل بريطانيا في الأردن في نفس العام بناء على طلب الحكومة الأردنية، حيث يعتبر الفقيه "كلاهن" (Glahn) أن التدخل يعد مشروعا عندما يحدث بناء على دعوة جادة

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[2] وائل منذر البياتي، **الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية: دراسة مقارنة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2020، ص ص 35- 73.

[3] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 177- 178.

وصريحة من الحكومة الشرعية في دولة ما[1]، ويمكن إعطاء الموافقة بحسب الظروف أو مقدما عن طريق معاهدة، ويجوز تقييد نطاق الموافقة كما يجوز سحبها من جانب واحد، تبعا لشكلها[2].

ويرى الفقيه الفرنسي "شارل شومان" "Charles Schuhmann"، أن الاعتراف بحق الحصول على مساعدات عسكرية خارجية للحكومات القائمة أمر يتعارض مع مبدأ عدم التدخل، لأن الشرعية الدولية لا تقف إلى جانب الحكومات القائمة على الدوام، فمثلا في حالة حق الشعوب في تقرير مصيرها تصبح الشرعية في صف لشعوب، لذلك لا يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية[3].

ثالثا: التدخل في حالة الثورة أو الحرب الأهلية.

يعرف بعض الفقهاء الثورة بأنها النضال أو التمرد المسلح الذي تقوم به جماعة ما في داخل دولة ما، معترف بها دوليا بغرض الانفصال عن هذه الدولة، أو قلب نظام الحكم فيها[4].

أما الحرب الأهلية فهي نزاع مسلح بين مجموعات متنازعة داخل البلد الواحد، فقد انتشرت الحروب الأهلية حول العالم بعد الحرب العالمية الثانية حيث بلغت حوالي ثلثي إجمالي الحروب التي حدثت بعد عام 1945م، وقارب عددها 200 حرب، وكانت القوى العظمى المتمثلة في المعسكرين الشرقي والغربي المحرك الأساسي لهذه الحروب الأهلية[5].

في الكثير من الأحيان تعتبر الحروب الأهلية والثورات الداخلية دافعا لخلق التدخلات الخارجية، فالعوامل الداخلية في الأساس هي التي تضع الصراع الداخلي، ثم يأتي دور العوامل الخارجية في

[1] حيدر موسى منخي القريشي، **التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2018، ص 79.

[2] جيمس كروفورد، **مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي**، ترجمة: محمود محمد الحرثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط8، قطر، 2022، ص 1161.

[3] موسى سليمان موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[4] عودة يوسف سلمان الموسوي، **جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام: دراسة مقارنة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2018، ص 50.

[5] محمد محمود منطاوي، **الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي**، المصدر القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2015، ص 9.

تعجيل إثارتها وتفجيرها، ومن ثم يتدخل طرف الصراع الدولي في الساحة بعد تهيئة العوامل الداخلية[1].

رابعا: التدخل ضد التدخل.

في هذه الحالة يجب الفصل في مدى مشروعية التدخل من عدمه، حيث لا يجوز التدخل من طرف دولة ثالثة إذا كان التدخل الأول مشروعا، فإذا كانت هناك أضرار بمصلحة الدولة المتدخلة أو جماعة الدول فيصبح تدخلها مشروعا.

وكمثال على ذلك التدخل البريطاني سنة 1826م في شؤون البرتغال لمنع تدخل اسبانيا، إضافة إلى تدخل كل من بريطانيا وفرنسا سنة 1854م في تركيا لمنع التدخل الروسي[2].

خامسا: التدخل دفاعا عن الذات.

إن مبدأ الدفاع الشرعي هو حق مكفول بموجب القانون الدولي لدولة أو مجموعة من الدول حيث يخول لها استخدام القوة لرد عدوان مسلح ارتكب ضد سلامة إقليمها أو استقلالها السياسي[3].

إن الدفاع الشرعي يشترط على الدولة التي تتمسك بحق الدفاع عن النفس ما يلي[4]:

- وجود اعتداء فعلي مسلح.

وفي حالة التدخل الإنساني لا يوجد اعتداء مسلح.

- الضرورة الملحة بعد استنفاذ الوسائل السلمية.

[1] عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[2] يوسف عطاري، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2016، ص 283.

[3] الهاشمي كمرشو، فريد علواش، "حدود الدفاع الشرعي في ظل ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2020، ص 549.

[4] سميرة سلام، "مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص 262.

والملاحظ أن معظم التدخلات الدولية باسم حماية حقوق الإنسان تتم مباشرة ودون المرور بالوسائل السلمية وبصورة منفردة كتدخل الدول الكبرى في العراق، وتدخل حلف الناتو في يوغسلافيا السابقة وليبيا.

- إبلاغ مجلس الأمن.

أي إعلامه بما تتخذه من إجراءات في الوقت المناسب، وليس حتى نهاية العملية العسكرية.

يترتب على ممارسة الدولة لحقوقها قيود حيث أن كل حق يقابله التزام، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات وجب عليها احترامها، ومن بين التزاماتها عدم إلحاق الضرر بالغير، كما أن إساءة استعمالها لحقوقها قد يكون فيه ضرر بدولة أخرى، وفي هذه الحالة لتلك الدولة الحق في التدخل، إذا لم تأتي الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة بالنتائج اللازمة، وقد حدد الفقيه الفرنسي "جوزيف فوشي" "Joseph Fouché"* **بعض الحالات التي يجوز فيها التدخل وهي**[1]:

أ- زيادة التسلح من قبل دولة معروفة بميلها للعدوان.

ب- قيام الدولة بمؤامرة بغرض إشعال ثورة أو قلب نظام الحكم في دولة أخرى.

ج- قيام ثورة في دولة ما يخشى من انتشارها على سلامة الدول المجاورة.

د- حالة تصريح دولة علنا على عزمها في بسط نفوذها على دولة أخرى.

فالدفاع الشرعي هو حق مشروع في كل النظم القانونية، وعليه فمن الطبيعي أن يجد فرصة للتواجد في نطاق القانون الدولي باعتباره حقا طبيعيا يعطي للمعتدي عليه الحق في استخدام القوة الدفاعية في مواجهة القوة الهجومية، كما يشترط أن يكون كرد فعل آني فإذا وقع الفعل وانتهى فلا يتبعه حق الدفاع الشرعي[2].

* جوزيف فوشيه، دوق أوترانتو الأول والكونت فوشيه الأول (21 مايو 1759- 25 ديسمبر 1820)، كان سياسي ودبلوماسي ومحامي كما كان رجل دولة فرنسي ووزير شرطة تحت جناح القنصل الأول نابليون بونابرت الذي أصبح فيما بعد الإمبراطور نابليون.

[1] إبراهيم جودة علي العاصي، **دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2019، ص ص 127-128.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **الأمم المتحدة: الانجازات والإخفاقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 209.

لقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة حق التدخل في حالة الدفاع الشرعي والتي يجوز بموجبها للدولة أن تقوم باستخدام القوة المسلحة لرد خطر الاعتداء الواقع عليها من دولة أخرى، وقد نص الميثاق على ذلك في المادة الواحدة والخمسين (51) منه، حيث جاء فيها: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن النفس، إذا ما اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين"[1].

إن حق الدفاع الشرعي يكفل للدول حق التدخل بشكل فردي أو جماعي من أجل ضمان أمنهم الخاص، فالمادة (51) هي أداة للخروج من الطريق المسدود الذي قد يصل إليه مجلس الأمن بسبب الخلاف بين أعضائه، فالدول التي تتعرض للاعتداء لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي وإنما عليها التدخل واستعمال القوة ولكن ضمن إطار المشروعية الدولية.

إلا أن القانون الدولي قد وضع معايير منضبطة، لكي يمنع من خلالها إساءة استعمال حق الدفاع الشرعي، لكونه استثنائي لا يجوز التوسع في استخدامه، وذلك تجسيدا لقاعدة أن الاستثناء يفسر تفسيرا ضيقا ولا يجوز التوسع في تطبيقه، لذا لم يعط ميثاق الأمم المتحدة حق تطبيق الدفاع الشرعي إلا في حدود ضيقة للغاية، فمثلا لا تعتبر دولة معتدية على دولة أخرى إلا إذا استخدمت قواتها المسلحة في الاعتداء إن كان على إقليم هذه الدولة أو مصالحها الداخلية أو أملاكها في الخارج[2].

ولمنع التعسف في استخدام حق الدفاع الشرعي، فلا يعتبر كل رد فعل على اعتداء مهما كان بمثابة دفاع شرعي، وعليه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط أو الضوابط التي تنظم حق الدفاع الشرعي[3]، وهو ما توضحه المادة الواحدة والخمسين (51) من ميثاق الأمم المتحدة[4].

* ضوابط ممارسة الدفاع الشرعي وفقا للمادة 51 من الميثاق:[5]

- وقوع عدوان مسلح حال على إقليم الدولة.

---

[1] آيت عيسى رابح، "ضوابط الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وواقع الممارسة الدولية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 06، 2017، ص 315.

[2] مصطفى أبو الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

[3] عبد الحليم مرزوقي، أمينة ريحاني، "الدفاع الشرعي ضد فعل العدوان في إطار القانون الدولي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022، ص 254.

[4] نسيب نجيب، **التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص 280.

[5] نور الدين بيدكان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 208-209.

- تقييد ممارسة حق الدفاع الشرعي من حيث المدة حتى يتدخل مجلس الأمن.

- عدم تجاوز الحد اللازم لرد العدوان عند ممارسة الدفاع الشرعي.

- خضوع الدفاع الشرعي للرقابة اللاحقة لمجلس الأمن.

سادسا: التدخل الإنساني.

إن حقوق الإنسان تكتسي أهمية كبيرة في المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية، حيث تهتم بشؤون حقوق الإنسان وحفظ كرامته من الانتهاكات الخطيرة وكل أنواع الاستغلال، وقد سعت هيئة الأمم المتحدة إلى جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى وضع الآليات التي تكفل هذه الحقوق سواء داخل الدولة أو خارجها، ومن هنا جاء التدخل الإنساني للتصدي لشتى أنواع الانتهاكات ضد الإنسان[1]، ويستمد التدخل الإنساني قوته من الخطاب الثوري لحقوق الإنسان[2].

فالتدخل الإنساني يقصد به اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية من أجل وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ويجب أن يكون جماعيا تحت غطاء منظمة دولية معترف بها، ولا يتم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا عند الضرورة الملحة، وعليه فإن كل تدخل لا تجيزه هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي يعتبر تدخلا غير شرعي ومخالف لقواعد القانون الدولي[3]، ويجب أن يكون الدافع وراء التدخل إنسانيا حقيقيا وواضحا[4].

[1] حسان أولاد ضياف، "إدارة الأمم المتحدة للازمات الدولية: مابين مسألة عدم التدخل وإشكالية التدخل الإنساني"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جويلية 2021، ص 567.

[2] Anne Orford, **Reading Humanitarian Intervention: Human Rights And The Use Of Force In International Law**, First Published, Cambridge University Press, 2003, United Kingdom, P 34.

[3] عبد الرحمان منير، "مبدأ سيادة الدول في ظل مفهوم مبدأ التدخل الإنساني"، **مجلة صوت القانون**، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2018، ص 59.

[4] ALTON FRYE, OP.CIT, P 66.

كما يقصد بالتدخل الإنساني كذلك تجاهل دولة ما للحقوق الأساسية لرعاياها، فيمنح ذلك حق التدخل للدول الأخرى وفق مبادئ القانون الدولي وباسم الجماعة الدولية حتى لو اضطرت اثر ذلك إلى فرض سياستها على الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان، لأن الأمر يتعلق بأسباب إنسانية[1].

وللتدخل الإنساني حالتين:

أ- التدخل لحماية الأقليات.

لقد ظهر الحديث عن حقوق الأقليات على الصعيد الدولي، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن دون أن يتم تبني قواعد خاصة بذلك وإنما فقط من خلال حماية حقوق الإنسان، في ظل المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2].

ويعتبر التدخل لحماية الأقليات من أبرز حالات التدخل الإنساني سواء في القانون الدولي التقليدي أو المعاصر، حيث تشكل حماية الأقليات نقطة ارتكاز أساسية في دراسة مسألة التدخل الإنساني.

بالنسبة للدول شكلت حماية الأقليات ذريعة مستمرة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمساس بسيادتها، في حين اعتبرت النشأة الحقيقية لنظام حماية الأقليات تلك التي تجسدت بتضمين المعاهدات والاتفاقيات الدولية نصوص قانونية خاصة بحماية الأقليات وهو ما تم في ظل عصبة الأمم، ومن ثم في ظل هيئة الأمم المتحدة مع الاختلاف في طبيعة الحماية في كل من المنظمتين[3].

إن تعريف الأقلية يتميز بالاختلاف من جانب إلى آخر شأنه في ذلك شأن باقي المفاهيم في العلاقات الدولية.

هناك تعريف لعله أشمل للمصطلح: هي مجموعة بشرية ذات السمات والخصائص التي تميزها عن مثيلتها الأكثرية، ولكل أقلية سمات إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها، كما تختلف نوعا وهوية وانتماءا، كما تأخذ السمات المختلفة التسميات: كالجالية أو الفئة أو الطائفة أو الملة، وغيرها من

[1] بن يحي عتيقة، "إشكالية مبدأ التدخل الإنساني وتطور الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن الدولي منذ 1990: السودان- فلسطين نموذجا"، **أطروحة دكتوراه** ، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص 25.

[2] عزيزة بن جميل، "السابقة الأولى لتدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك حقوق الأقليات – الأقلية الكردية شمال العراق-"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 59.

[3] محمد غازي ناصر الجنابي، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، سوريا، 2010، ص 183.

الوظائف وأصولها وهويتها الاجتماعية والبشرية، وتنطوي تحت مفهوم الأقليات تملك الأنماط: العرقية، الدينية، الأقلية اللغوية، المذهبية، الأقلية القبلية، العشائر، الإقليمية الثقافية، السياسية، الاقتصادية، مثل الاثنية أو العنصرية وغير ذلك[1].

ب- التدخل في حالة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

شكلت جريمة الإبادة الجماعية وعلى مر العصور التاريخية مصدر خطر على الإنسانية لكونها تسببت في هلاك الآلاف من الأبرياء، فكانت لجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية آثارا مدمرة على المجتمع الدولي الذي يعمل على إيجاد الوسائل الكفيلة لمنع تكرار تلك المذابح وهو ما تم بتبني اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948م، التي جعلت الإبادة الجماعية جريمة دولية تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها[2]، حيث جاء تعريف جريمة الإبادة في المادة السادسة من نظام الحكمة الجنائية الدولية مطابقا تماما للمادة الثانية من معاهدة 1948، حيث نصت على أنه: "لغرض هذا النظام الأساسي تعني الإبادة الجماعية أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنيه أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه إهلاكا كليا أو جزئيا"[3]:

1- قتل أفراد الجماعة.

2- إلحاق أذى جسدي أو عقلي خطير بأعضاء من الجماعة.

3- إخضاع جماعة لأحوال معيشية بغرض إهلاكها.

4- فرض تدابير بهدف منع الإنجاب.

5- نقل أطفال الجماعة قسريا إلى جماعة أخرى.

---

[1] بدرية عقعاق، **تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2013، ص 71.

[2] محمد غازي ناصر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

[3] معمر رتيب عبد الحافظ، حامد سيد محمد حامد، **تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط2، القاهرة، 2016، ص 30.

وعليه يتضح من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أنها أكدت على ضرورة تصدي المجتمع الدولي لمرتكبي هذه الجرائم[1].

وعليه نستنتج أن التغييرات الجذرية والمتسارعة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي شملت مستوى التنظير والممارسة الدوليين قد كان لها أثرها البالغ على تغيير المفاهيم والواقع الدولي ما أدى إلى تسارع وتيرة الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل ما جعل التدخل الدولي يفرض نفسه كأمر واقع ويصبح هو القاعدة بدل مبدأ عدم التدخل الذي أصبح استثناء على القاعدة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل الدولي.

لقد أثارت ظاهرة التدخل الدولي الكثير من الجدل في حقل العلاقات الدولية وفي أوساط المنظرين والمفكرين والذين حاولوا صياغة الأطر الفكرية المفسرة لهذه الظاهرة حسب النظريات الكبرى التي يتبنونها أو ينتمون إليها ومن بين هذه المدارس أو النظريات التي يتناولها هذا المبحث هناك، النظريات الكلاسيكية، النظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتدخل الدولي.

سوف يتم التطرق إلى تفسير ظاهرة التدخل في ظل النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية.

أولا: تفسير ظاهرة التدخل الدولي في النظرية الواقعية.

من أهم رواد النظرية الواقعية هناك كل من "توماس هوبز" Thomas Hobbes"*ومكيافيللي "Machiavelli"* "ومورغنتو" "Morgenthau"* وغيرهم من المفكرين، وحسب هؤلاء المفكرين فإن الدول

[1] علاء بن محمد صالح الهمص، **تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية**، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، الرياض، 2012، ص 182.

* توماس هوبز (5 أفريل 1588- 4 ديسمبر 1679) عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي، اشتهر بأعماله في الفلسفة السياسية، نشر كتابه لويثان عام 1651 والذي كان الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي.

* نيكول ودي برناردو دي ماكيافيلي (3 مايو 1469- 21 يونيو 1527) ولد وتوفي في فلورنسا بإيطاليا، كان مفكرا وفيلسوفا سياسيا إيطاليا إبان عصر النهضة، أصبح ميكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبح فيما بعد أساس دراسات العلم السياسي، أشهر كتبه الأمير.

دائما ما تسعى إلى تحقيق البقاء، ولتحقيق ذلك لابد من إدراكها للتهديدات المحتملة في وجه الدولة ومن ثم التعامل معها[1].

عناصر النظرية الواقعية.

على الرغم من أن النظرية الواقعية لها تفرعات عديدة، إلا أن أنصارها اتفقوا على اشتراكها في العناصر التالية:

1- الدولة.

هي الأساس الذي تقوم عليه النظرية الواقعية، وتقوم على ركنين أولهما: أنها العنصر الفاعل الأبرز، وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية ذات أهمية أقل، ثانيهما: أن سيادة الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيها.

2- البقاء.

يعتبر أهم هدف للدول جميعا هو البقاء، وهذه هي المصلحة الوطنية العليا التي يجب على الزعماء والسياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها أما الأهداف الأخرى كالازدهار الاقتصادي، هي أهداف ثانوية وعلى الزعماء كي يحافظوا على أمن دولهم أن يتبنوا منهجا يحكم على الأعمال والتصرفات وفقا النتائج، وليس الحكم وفق ما إذا كان العمل الفردي صحيحا أو خاطئا[2].

3-العون الذاتي.

---

* هانز يواخيم مورغنثاو (4 فبراير 1904- 19 يوليو 1980) ولد في كوبورغ بألمانيا وتوفي بمدينة نيويورك الأمريكية، هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، إضافة إلى دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم نشر عام 1948، شغل منصب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، عارض علانية التدخل الأمريكي في فيتنام.

[1] خالد حماد عياد، **الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي: جزر حنيش وتيران وصنافير نموذجا**، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، 2019، ص 10.

[2] معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 43.

تعتمد الدولة على نفسها ففقط لضمان بقائها واستمرارها ولا تسمح بنية النظام في إطار السياسة العالمية بوجود قيم مثل الصداقة والثقة والشرف بل بحالة دائمة من الفوضى ناشئة من غياب حكومة عالمية، ويتحقق التعايش من خلال الحفاظ على توازن القوى[1].

وهذا يعني أن الدولة "أ" على قدر أكبر من القوة يعني بالضرورة حصول الدولة "ب" على قدر أقل، ومن شأن هذا المنطق التنافسي لسياسة القوة أن تحول دون الاتفاق على مبادئ شمولية، بعيدا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة.

ويعمل هذا الجانب القانوني الدولي لمفهوم السيادة عمل لوحة "ممنوع تجاوز هذا الحد" التي ترفع عند الحدود الفاصلة بين الدول، لكن حتى هذا المبدأ الذي يرمي إلى تيسير ظروف التعايش، هو مبدأ معلق من قبل الواقعيين الذين يقولون إن مبدأ عدم التدخل على صعيد الممارسة العملية، ليس له رصيد في حساب العلاقات بين القوى العظمى والخارج القريب منها[2].

يرى المنظور الواقعي بأن التدخل هو عبارة عن عملية تحتوي على استخدام القوة ويكون استخدام هذه القوة مباشرا ويتوفر فيه عدة عناصر كالتهديد وغيره من العناصر التي غالبا ما تكون مادية وفي هذا الصدد حاول رواد هذا الاتجاه من أمثال "كينيث والتز" "K waltez"* تحويل التركيز على مفهوم القدرات وربط هذا المفهوم بمدى قدرة الدولة وقوتها بدل التركيز على القوة فقط[3]، كما أنه يرى في التدخل من زاوية منفعية فكلما حقق لها المصالح التي تسعى إلى تحقيقها كان ذلك مجديا والعكس صحيح.

وما يلاحظ هو أن المنظور الواقعي ركز على التدخل العسكري فقط وأغفل جوانب التدخل الأخرى.

---

[1] معمر خولي، **في ضوء ما يجري في سورية: موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني**، 2012/03/16 على الموقع: http//m.ahewar.org/s.asp ?ai يوم: 2021/08/19 على الساعة 15:30

[2] جون بيليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 240.

*كنيث والتز (8 يونيو 1924- 12 مايو 2013) كان عالما سياسيا أمريكيا، شغل منصب أستاذ جامعي بجامعة كولومبيا، ويعد من أهم المنظرين في العلاقات الدولية وأحد مؤسسي الواقعية الجديدة.

[3] علاء الدين زردومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

ثانيا: تفسير ظاهرة التدخل الدولي في النظرية الليبرالية.

ترتبط جذور الفكر الليبرالي بطروحات الحركة التنويرية*، في القرن الثامن عشر، والليبرالية الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وبمثالية "ويلسن" "Wilson"* في القرن العشرين[1].

تركز هذه النظرية على مجموعة من المرتكزات:

1- نظرية الحقوق الطبيعية.

تعني أن الإنسان له حقوق طبيعية مستمدة من صفته الإنسانية وملازمة له، لذا يجب على الدولة أن تعترف بهذه الحقوق وتحترمها.

2- نظرية الأخلاق.

المتمثلة بضرورة إطلاق الحرية الكاملة للإنسان، كي ينمي قواه لأن المجتمع الذي يتيح له الحرية الكاملة ويفتح أبواب المنافسة الحرة أمامه سيصل إلى أحسن النتائج لمصلحة الفرد والمجتمع معا.

3- نظرية العقد الاجتماعي.

التي تفسر قيام الدولة بأنه اتفاق بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت احترام حقوقهم، فالفرد لا يتنازل عن كامل حرياته وإنما عن جزء منها لإقامة العقد، محتفظا بالجزء الأكبر من الحرية، كما أنه على استعداد لاسترداد ذلك القدر الذي منحته الدولة إن لم تحترم حقوقه.

4- النظرية الاقتصادية.

وهي المبنية على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الضوابط الاقتصادية وهو النظام الأفضل لقدرته على توفير السعادة للفرد فهي تعمل لمصلحة الفرد والمجتمع معا[1].

* الحركة التنويرية هي حركة قامت في القرن الثامن عشر بالدفاع عن العقلانية ومبادئها كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للأخلاق والمعرفة

* توماس وودرو ويلسون (28 ديسمبر 1856- 3 فبراير 1924) هو سياسي وأكاديمي أمريكي شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية من عام 1913 إلى 1921، كان ويلسون من الحزب الديمقراطي، قاد البلاد خلال الحرب العالمية الأولى وكان منهجه السياسي خلال تلك الفترة معروفا باسم الويلسونية.

[1] إياد هلال الكناني، **الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2020، ص 306.

في النظرية السياسية أو الفلسفة السياسية تدرس الليبرالية وفق شروط مختلفة إلى حد كبير، حيث تقدم الليبرالية بوصفها مجموعة من المقولات المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية، وفي الأعمال الحديثة حول الفقر العالمي، والعدالة الاقتصادية، والتدخل الإنساني، والقانون الدولي وحقوق الإنسان[2].

الليبراليون لا يرون أن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة العالمية، لأن بنية النظام الدولي معقدة حسبهم نظرا لتعدد الفواعل في حقل العلاقات الدولية.

إن العمل التدخلي حسب المنظور الليبرالي لابد أن يكون نتاج عوامل منها:

- احتمال وجود انتهاكات ضد الإنسانية كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي وذلك بسبب إهمال أو عجز الدولة في التحكم.

- أن يهدف التدخل أساسا على حماية المبادئ الإنسانية الهادفة إلى وقف المعاناة.

- بعد فشل جميع الوسائل السلمية والغير عسكرية في تحقيق الهدف منه يكون التدخل العسكري آخر الحلول لمعالجة وحل الأزمة.

- التدخل يجب أن يكون متناسب في الوسائل والأهداف ومحدد في الحجم والمادة والكثافة[3].

ثالثا: تفسير ظاهرة التدخل في النظرية الماركسية.

اختلفت نظرة الماركسية للتدخل عن كل من الواقعية والليبرالية، حيث تبدأ الماركسية في تفسيرها للعلاقات الدولية من منطلق أن الدولة ومؤسساتها الحكومية الإدارية تمثل التجليات الظاهرة للبنية الفوقية أي أنها تعبير عن سلطة الطبقة الحاكمة المستقلة، فالعلاقات بين الدول هي علاقات بين الطبقات الحاكمة داخل مختلف الدول، فالسياسة الخارجية لدولة ما ليست سوى تعبير عن نمط الإنتاج وعن التنظيمات الاجتماعية داخل هذه الدول، فالطبقة الاجتماعية هي أهم العوامل

---

[1] معمر خولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2016، ص 92.

[3] زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 45.

الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي وليس الدول، وسلوك جميع العناصر الفاعلة الأخرى المماثلة يفسر من خلال القوى الطبقية، من هنا نجد أن الدول والشركات المتعددة الجنسية وحتى المنظمات الدولية تمثل المصلحة الطبقية السائدة في النظام الاقتصادي العالمي.

إذا فالصراع الدولي بالمنظور الماركسي صراع اقتصادي[1]، ويفسر "لينين"* وهو من رواد الماركسية يفسر الامبريالية باعتبارها مرحلة متقدمة من الرأسمالية من خلال اعتباره للمنافسة كأداة بين الدول الرأسمالية منطقا يتم استبداله بمنطق جديد وهو الاحتكارات الرأسمالية، فالامبريالية هي مرحلة الاحتكار في الرأسمالية، فالحاجة إلى تصدير رأس المال نابعة من تلاشي فرص الاستثمار في الدول الرأسمالية ذاتها، وهذا التصدير الهادف لتحقيق المزيد من عوائد الاستثمار يعمل في تطور الرأسمالية في كل أرجاء العالم، والدول صاحبة النفوذ الأقوى في مجال تصدير رؤوس الأموال قادرة على تحقيق الفوائد من خلال استغلالها للشعوب في الخارج، إضافة إلى ذلك فإنه كلما اتسعت الامبريالية كلما زادت الحاجة للمواد الخام والأسواق وبالتالي زيادة ضحايا الاستعمار، وما تأسيس إدارات سياسية لإدارة المناطق الواقعة ما وراء البحار إلا ضمان مصادر مواد خام وأيدي عاملة رخيصة وأسواق مضمونة للاتحادات الصناعية للدول الرأسمالية المتطورة[2].

وانطلاقا من التحليلات الماركسية تطورت مقاربات دراسية للجماعة الدولية من خلال مفهومي الامبريالية والتبعية، توضح هذه المقاربات أن الدول الغربية احتفظت لنفسها بحق التدخل المباشر بناءا على دعوة من الحكام المحليين أو بدون دعوة منهم إذا لزم الأمر من أجل إعادة الاستقرار والمحافظة على الوضع لصالح الدول المتدخلة، وما شعارات الدفاع عن الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان إلا حجج زائفة لتبرير التدخل، وتستخدم هذه الشعارات حسب الظروف والأحوال ولضمان نجاح هذا التدخل استندت الدول الغربية إلى مؤسستين عسكريتين تتمثلان في حلف شمال الأطلسي الذي أنشئ في الأصل لمواجهة دول المعسكر الاشتراكي وفيما بعد عد إحدى أدوات التدخل الجماعي الغربي ضد الجنوب، إضافة إلى قوات التدخل السريع ومهمتها تفادي تورط الدول الغربية في حروب جديدة[3].

---

[1] معمر خولي، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

* فلاديمير أليتش أو ليانوف المعروف بـ لينين (22 أبريل 1870- 21 يناير 1924) كان ثوري روسي ماركسي وقائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية، كما أسس المذهب اللينيني السياسي رافعا شعاره الأرض والخبز والسلام.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

[3] معمر خولي، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتدخل الدولي.

بسبب عجز نظريات الاتجاه التفسيري (الواقعية والليبرالية) في الإلمام باتجاه نظري متكامل لمختلف ظواهر العلاقات الدولية، ظهرت نظريات ومقتربات جديدة أطلق عليها وصف "التكوينية – التأملية" نظرا لمحاولتها الإحاطة بكل عناصر ومتغيرات النظرية بهدف تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية، وعليه فإن النظريات التكوينية كمجموعة من التصورات البديلة للسياسة العالمية تتبنى مواقف ابستمولوجية وخيارات منهجية وانطوائية، غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية[1].

أولا: تفسير التدخل الدولي في النظرية البنائية.

سوف يتم الإحاطة بمختلف جوانب النظرية البنائية وصولا إلى تفسيرها للتدخل الدولي.

1- نشأتها.

تعد النظرية البنائية الاجتماعية حديثة العهد في العلاقات الدولية مقارنة بالنظريات الأخرى، قام "ألكسندر وندت" "Alexander Wendt"* في كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" " social theory of international politics"، في عام 1999م ببلورتها على شكل نظرية، لكنها كانت اتجاها سائدا في علم الاجتماع وتعود جذورها إلى كتابات مفكرين آخرين، فمثلا أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية هو "نيكولاس أونوف" "Nicholas onuf"* مع بداية الثمانينات، وكان له تأثير واضح على الأعمال التي نشرها "ألكسندر وندت" "Alexander wendt" لاحقا والتي أصبحت بمثابة الأعمال الرائدة المؤسسة للنظرية البنائية للسياسة الدولية[2].

إلا أن بروز البنائية في العلاقات الدولية ارتبط بشكل وثيق بانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهو الحدث الذي فشلت النظريات التقليدية كالواقعية

[1] بالة عمار، **المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن: من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة**، على الموقع: http//elsiyasa-online.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 16:50.

* الكسندر فيندت ولد في 12 يونيو 1958 بـ ماينتس بألمانيا هو عالم سياسة وأستاذ جامعي بجامعة ييل وجامعة شيكاغو.

* نيكولاس أونوف من مواليد 1941 عالم أمريكي يشغل منصب أستاذ فخري للعلاقات الدولية بجامعة فلوريدا وهو عضو في هيئة تحرير مجلة علم الاجتماع السياسي الدولي والتعاون والصراع كان له الفضل في صياغة مصطلح البنائية..

[2] أنور محمد فرج محمود، جليل عمر علي، "النظرية البنائية وتفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 16 ماي 2020، ص 121.

والليبرالية بتفسيره، هذا الفشل يعود إلى أن مبادئ هذه النظرية لا تركز بشكل أساسي على القوة والمصلحة الوطنية حين تدرس العلاقات بين الدول[1].

نقطة الانطلاق للبنائية هي افتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون أناسا دون علاقاتنا الاجتماعية، أي أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ما هم عليه الآن، وبالمقابل نحن نكون العالم من حولنا بما نفعل بما تمنحه الطبيعة من موارد، وبما نقول لبعضنا بعضا، وفعلا القول في بعض الأحيان كالفعل، فما نقوله لبعضنا بعضا يصبح جزءا مهما من تركيبة العالم من حولنا[2]، فجوهر البنائية هو أن الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد، هذا الطريق ذو الاتجاهين أو هذه العملية المتبادلة بين المجتمع والأفراد هي محور اهتمام البنائية[3].

يرى أتباع البنائية أن الأفكار لها دور محوري في تحديد السياسة الدولية، حيث ينظرون إلى الأفكار بوصفها بناء اجتماعي ينتج من التفاعل المستمر والمتبادل بين الأفراد والذي ينتج بدوره ما يسمى بالوعي الجمعي المشترك أو ما يعبرون عنه بالقصة أو الفهم الجماعي المشترك ويعتمد هذا الفهم على الممارسات الاجتماعية الذي يمكن أن تعيد إنتاج هذا الفهم، وهذا ما يفسر تعدد هويات الدولة الواحدة في الوقت نفسه وتغيرها[4].

يعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسمين: القسم الأول هو مادي ويتكون من توزيع القوى بين الدول، أما القسم الثاني فهو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول، والثاني هو الأهم بالنسبة للبنائيين، وهنا يظهر تميز النظرية البنائية عن النظريات الأخرى باعتمادها على الجذور الاجتماعية للوصول إلى تكوين الفاعلين الدوليين[5].

حاولت البنائية إعادة الثقافة والسياسة المحلية للعلاقات الدولية، فهوية الدولة في السياسة العالمية هي جزئيا نتاج للممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محليا، ولذا فإن سياسة الهوية

---

[1] النظرية البنائية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، **على الموقع**: http//political-encyclopedia.org، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 17:42.

[2] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 02، 2014، ص 318.

[3] النظرية البنائية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[4] مها أحمد إبراهيم المولى، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة الحرب على الإرهاب"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 60، 2020، ص 445.

[5] أنور محمد فرج محمود، جليل عمر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

المحلية لها أثر مباشر في مصالح الدولة وأفعالها الخارجية، كما أن الاهتمام بالمثل سيمكن من فهم مصالح الفاعلين، وذلك لأنها توضح الطريقة التي من خلالها يربط الفاعلون أفضلياتهم مع خياراتهم السياسية، فالمثل العالمية تهيئ الأوضاع لاتخاذ القرارات وهي بذلك تساعد في تحديد الخيارات المتاحة[1].

2- أهم المفاهيم في النظرية البنائية.

تسعى البنائية في المقام الأول إلى توضيح مدى أهمية الجوانب الأساسية للعلاقات الدولية، إذ توظف النظرية مجموعة من المفاهيم، بغية تفسير الواقع الدولي[2].

أ- مفهوم الدولة والقوة لدى البنائيين.

بالنسبة للبنائيين، فإن السياسة الدولية لا يمكن تحليلها وفهمها بالتركيز فقط على بينية النظام الدولي (توزيع القوة في النظام الدولي)، بشكل آلي أوتوماتيكي يؤثر في سلوك الدول، بل يرفض البنائيون هذا التعميم في أثر النظام الدولي في سلوك الدول، وبالمقابل يرى البنائيون أن الدول تتصرف بهذا الشكل نتيجة العلاقات الاجتماعية وتفاعلها مع بنية النظام الدولي التي تشكل إطارا اجتماعيا من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها[3]، أما نظرتها للقوة فقد حدد "ألكسندر ويندت " "Alexander Wendt" أحد رواد المدرسة البنائية أفكار البنائية حول القوة في مثال بسيط هو "أن 500 سلاح نووي بريطاني أقل تهديدا للولايات المتحدة من 5 أسلحة تمتلكها كوريا الشمالية"، بمعنى أن تفسير القوة المادية لا يمكن أن يكون بمعزل عن المحتوى الاجتماعي، حيث أن كوريا الشمالية عدو تاريخي ولذلك دعا أن أي قوة مادية يجب أن تفهم في سياق التاريخ والأفكار والهويات والتفاعلات الاجتماعية المتبادلة، وبدل من الافتراض أن الدول تعمل من أجل بقائها يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية[4].

ب- المصلحة الوطنية عند البنائية.

[1] سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 45، ديسمبر 2012، ص 15.

[2] البنائية في العلاقات الدولية، **على الموقع**: http//ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 18:35.

[3] خالد المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص 324.

[4] محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية القطرية في توازنات القوة الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2022، اسطنبول، ص 39.

بالنسبة للبنائية فإن المصلحة الوطنية ليست شيئا محددا بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين ويختلف مع اختلاف الزمن، والعلاقات الاجتماعية للفاعل، والبنائيون مهتمون بشكل كبير بالعلاقة بين المصلحة والهوية، وكيف تحدد الأفكار المصلحة أو العكس، ومن ثم فإن أتباع البنائية يعتقدون أن الهوية، والأفكار والمصلحة هي مفاهيم لا يمكن الحديث عن احدها بدون الآخر[1].

ج- الهوية عند البنائية.

حسب البنائية فإن الهوية تؤدي دورا مهما في شرح الطبيعة المبنية اجتماعيا للدولة ومصالحها، "حيث تتيح الهويات الإطار المرجعي الذي يقوم من خلاله السياسيون والقادة بتحديد علاقاتهم مع الدول الأخرى وبنائها في النظام الدولي"، وواقع الأمر أن معظم الدراسات التي تتبنى النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية تميل إلى التركيز على عنصر هوية الدولة[2]، في تكوين المصالح والأفعال وتعتبره من التطورات المهمة التي كشف عنها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالتالي تفاعل كل من المصلحة والهوية عبر عمليات اجتماعية[3].

3- تفسير البنائية للتدخل الدولي.

تشير البنائية إلى أن خصائص التفاعلات في النظام الفوضوي تؤثر على الأمن وأن المصالح والهويات تحدد تعاملات الدولة وفي ظل الارتباط بين السلوك والرغبة، وأن الأمن العالمي مسؤولية الجميع على أساس أنه يتعلق بالمصالح الوطنية.

وبرزت أفكار الضوابط الاجتماعية ومسؤولية الفاعل الدولي، وأن التدخل يعبر عن التزام الدولة تجاه البنية التي تعمل بها[4].

على الرغم من أن القيود البنيوية قد تأخذ شكل منظومات مادية من الحوافز والقيود، مثل توازن القوى أو السوق، فإن المهم من وجهة نظر البنائية هو كيف يمكن للفعل ذاته أن يعيد إنتاج أو

[1] حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 246.

[2] مروان قبلان، **سياسة قطر الخارجية: الإستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2021، ص 72.

[3] مروة فكري، **مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث – دار الكتاب المصري اللبناني، القاهرة، بيروت، 2020، ص 249.

[4] عادل عبد الصادق، **الفضاء الالكتروني والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية: تحديات جديدة في عالم متغير**، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر، 2017، ص ص 26-27.

لا يعيد إنتاج كل من الفاعل والبنية على حد سواء، فمثلا بالقدر الذي كانت فيه التهدئة الأمريكية في فيتنام غير متوقعة أو غير متخيلة بسبب هوية الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، إلا أن ممارسة التدخل العسكري أيضا شكلت هوية الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى، فالتهدئة كانت فعلا غير متوقع، وبدخولها في فعل التدخل أعادت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج هويتها كقوة عظمى، وكذلك أعادت إنتاج البنية التي أعطت معنى ودلالة لهذا الفعل، لذلك فإن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام عزز الفهم الدولي الذاتي التبادلي للقوى العظمى، على أنها تلك الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد الآخرين[1].

4- نقد النظرية البنائية.

وجهت للنظرية البنائية بعض الانتقادات منها:[2]

1- تشكيك الواقعيين بالأهمية العظمى التي توليها البنائية للأنماط الاجتماعية، وخاصة على الصعيد الدولي، واعتبروا أن هذه الأنماط موجودة بالفعل لكن يمكن تجاهلها بسهولة من قبل الدول الكبرى حينما تتعارض مع مصالحها.

2- عدم تقبل الواقعيين فكرة أن الدول تدخل بسهولة بعلاقات صداقة مع بعضها بناءا على نوع تفاعلهم الاجتماعي، فهكذا هدف ربما يكون مرغوب بالمبدأ، لكنه غير قابل للتطبيق بالممارسة، لأن تركيبة النظام الدولي تجبر الدول على التصرف بأنانية.

3- إغفال البنائية لمشكلة شعور الدول بالريبة تجاه بعضها البعض، أي عدم التأكد من النوايا الحقيقية سواء الحالية أو المستقبلية، إلى جانب إغفال مشكلة الخداع، حيث اعتبر البنائيون أن التفاعل الاجتماعي بين الدول يكون صادقا وصريحا على الدوام.

[1] عبد الله بن جبر العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 108، شتاء 2010، ص 138.

[2] النظرية البنائية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

ثانيا: التدخل الدولي حسب النظرية النسوية.

منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل مستقل عن علم السياسة ظهرت محاولات تنظيرية كثيرة على مستواه، حاولت فهم وتفسير الواقع الدولي وإعطاء صور واضحة عما يحدث داخله من تفاعلات وتأثيرات.

ومن ضمن هذه النظريات هناك النظرية النسوية التي حاولت إعطاء تفسير لما يحدث في السياسة العالمية ككل وفي العلاقات الدولية بشكل خاص[1].

يرى أنصار النظرية النسوية أن النساء لديهن القدرة على استئصال النزاعات من خلال استخدام معايير ما بعد الحداثة، إذ تعمل منظمات المجتمع المدني على ذات الامتداد متعدد المستويات على تغيير الأنماط الفكرية لمختلف الفئات العمرية، وإعادة تشكيل البنية المجتمعية وجعلها تتقبل هذه الأفكار وتعمل على تطبيقها، ويكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في عملها على تغيير الأنماط الفكرية في مرحلة ما بعد الصراعات، فكلما زادت مساهمات النساء في إيجاد الحلول للصراعات كان ذلك أكثر فاعلية على تحقيق السلام والاستقرار في العالم[2].

أ- موجات الحركة النسوية: مرت الحركة النسوية بثلاث موجات:

1- الموجة الأولى.

تشكلت من خلال الكفاح المستمر من أجل استرجاع حقوق المرأة التي كانت حكرا على الرجل وبالخصوص الحق السياسي المتمثل في الاقتراع والتصويت لإسماع الصوت النسوي عبر العالم بحصول المرأة على حقوقها السياسية والمطالبة بالمساواة بين الجنسين، ويعتبر كتاب "الدفاع عن

[1] النظرية النسوية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع: http//politics-dz.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/04، على الساعة: 09:20.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، المقاربات الأمنية في النظرية النسوية "الإستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن أنموذجا"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 13، العدد 44، 2020، ص 187.

حقوق المرأة" لـ"Mary Wollstonecraft" "ماري ولستونكروفت"* الصادر سنة 1796م بمثابة بداية عصرية هامة في مسار الحركة النسوية بنزعتها الثورية الخالصة[1].

2- الموجة الثانية.

يعتبر البعض أن نقطة البداية لهذه الموجة كانت في عام 1963م بصدور كتاب "الغموض الأنثوي" لـ "Betty Friedan""بيتي فريدان"،* بينما يعتبر البعض الآخر أنها كانت عام 1949م بصدور كتاب الجنس الآخر لـ **"Simone de Beauvoir""**سيمون دي بوفوار"،*وعلى العموم فقد تميزت بالانتقال من المساواة إلى الاختلاف وكانت هذه الموجة عبارة عن حركة سياسية سعت إلى توحيد النساء من خلال القمع المشترك، كما مثلت هذه الموجة صراعا نشطا من أجل تحقيق المساواة[2].

3-الموجة الثالثة.

وتسمى حركة ما بعد النسوية في منتصف الثمانينات والتي تشير إلى النسوية المعاصرة، حيث تدعو إلى تحقيق العدالة بالتساوي مع الرجل الذي يهيمن على نواحي الحياة المختلفة، وفي هذه المرحلة ظهر الاهتمام النظري لمفهوم المرأة والمكانة التي تحتلها داخل البنى الثقافية، حيث ترتقي الحركة النسوية إلى مصاف العالمية عن طريق فتح حوار فكري هادف للانتقال بالأفكار الحداثية إلى بيئتها المستقبلية ما بعد الحداثة[3].

ب- أنواع النظرية النسوية:

* ماري وولستونكرافت (27 أبريل إلى 10 سبتمبر 1797)، كاتبة بريطانية وفيلسوفة ومناصرة لحقوق المرأة، كتبت روايات وأطروحات وقصص رحالة، وكتبت عن تاريخ الثورة الفرنسية.

[1] مسعودة مرغيت، "علاقة الجندر بالحركة النسوية"، مجلة رفوف، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2023، ص 836.

* بيتي فريدان (4 فبراير 1921- 4 فبراير 2006) كاتبة وناشطة بارزة في الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية، يعود لها الفضل في ظهور الموجة الثانية من الحركة النسوية، شاركت في تأسيس المنظمة الوطنية للنساء وتم انتخابها كأول رئيسة لها، وكانت المنظمة تهدف إلى إقحام النساء في التيار المجتمعي الأمريكي بالتساوي مع الرجال.

* سيمون دي بوفوار (9 يناير 1908- 14 أبريل 1986) كاتبة ومفكرة فرنسية، ناشطة سياسية وفيلسوفة وجودية ومنظرة اجتماعية، كتبت عدة روايات ومقالات ودراسات حول الفلسفة والسياسة والقضايا الاجتماعية ، اشتهرت بكتابها "الجنس الآخر" وهو عبارة عن تحليل مفصل حول اضطهاد المرأة والذي اعتبر نص تأسيسي للنسوية المعاصرة.

[2] أماني أبو رحمة، "ما بعد النسوية...النساء ضد النسوية، ما الذي تغير؟"، مجلة تطوير، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 28.

[3] مسعودة مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 839.

هناك ثلاث طروحات فكرية تمثل الفكر النسوي:

1- النسوية الماركسية/الاشتراكية.

تركز على الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه القوى المادية، خاصة الاقتصادية منها في تحديد شكل حياة النساء، بالنسبة للنسويين الماركسيين فإن سبب لا مساواة المرأة أو النساء مع الرجال يوجد في طبيعة النظام الرأسمالي، ولتحقيق معاملة متساوية فإنه لابد من المضي قدما في طريق إسقاط والقضاء على الرأسمالية[1].

2- النسوية الليبرالية.

ترى بأن الناس خلقوا متساوين ولا ينبغي حرمانهم بسبب التمييز بين النوع الاجتماعي، ويتصفون بالعقلانية، وأن التعليم هو المعيار الأساس لتغيير مدركات المجتمع، لذلك ينبغي عدم حرمان النساء من بعض الحقوق واقتصارها على الرجال مثل المشاركة السياسية[2].

3- النسوية النقدية.

يأخذ التيار النقدي بعض الافتراضات والمفاهيم التي طورها الماركسيون عن المرأة لتكون نقطة البداية لدراستهم، فضلا عن ذلك يشدد أتباع النظرية النسوية على أهمية الأفكار السائدة عن الجنوسة، فالتصور الذي طوره المجتمع عن الجنوسة يستخدم كمصوغ للتمييز ضد المرأة، ويصبح هذا التمييز مؤسساتيا أي جزءا من المنظومة المعرفية والقيمية السائدة في المجتمع، وبذلك تكون عملية تكوين القيم والرؤية حول المرأة وآلية بنائها في المجتمع نقطة البداية والمحور الأساسي الذي يركز عليه أتباع النظرية النسوية، إذ يصبح الهدف هو تحطيم الرؤية السابقة والمساهمة في بناء رؤية جديدة تقود إلى تحرير المرأة وإعطائها حقها ووضعها الطبيعي في المجتمع[3].

ج- وحدة التحليل الأساسية للنظرية النسوية.

[1] عديلة محمد الطاهر، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 178-179.

[3] خالد موسى المصري، "النظرية النسوية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 31، العدد 02، 2015، ص ص 267-268.

يعتبر الجندر هو أساس المشروع النسوي في العلاقات الدولية، حيث تقوم فلسفة الجندر على فكرة التقسيمات والأدوار المنوطة بالرجل والمرأة، وكذلك الفروق بينهما، وحتى التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى، ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر، كل ذلك هو من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، أي أن كل ذلك مصطنع وبالتالي يمكن تغييره وإلغاؤه تماما، فتقليديا ينظر للرجل انه قوي، عنيف، عقلاني، أما المرأة فهي سلبية، عاطفية، لكن النسوية تعترض على هذا التصنيف وإلحاق الصفات كمعطى طبيعيا، وإنما ينظرون إلى الذكورة والأنوثة كبناءات اجتماعية[1]، أدت هذه الصورة الذهنية، وفقا لهذه النظرية إلى غياب النساء عن العلاقات الدولية واعتبارهن غير مؤهلات من الناحية الطبيعية لقيادة الدول والجيوش أو حتى المشاركة في الحرب.

ويعترض أنصار النظرية النسوية على هذا ويوضحون كيف أن المرأة تلعب أدوارا مهمة ولكنها مهمشة، ويوضح أنصار النسوية أن التركيز الواضح من الإعلام ودارسي العلاقات الدولية على عدد قليل من النساء اللاتي تقلدنا مناصب رسمية مثل "مارجريت تاتشر" و"أنجيلا ميركل" و"هيلاري كلينتون" إنما هو دليل على اعتبارهن استثناء للاعتياد الذكوري في السياسة العالمية والقومية[2].

د- التدخل الدولي حسب النظرية النسوية.

يتحدى النسويون الطرق التي فهمت بها الدولة تقليديا من طرف أغلب نظريات العلاقات الدولية وعلى رأسها الواقعية، فالاتجاه السائد يفترض أن السياسة الدولية هي نتاج ما تقوم به الدول ذات السيادة فيما بينها، لكن كما تشير"جيلستينزJill Steans" فإن مثل هذا الشكل البسيط للسياسة الدولية يتعارض مع الكثير من الأسس التي قدمتها النظرية النسوية، فالميل التقليدي للواقعية في تركيز البحث على العلاقات بين الدول يحجب المدى الذي تحدث به الأشياء داخل الدولة[3].

تركز النسوية على دور المرأة في مجال الحرب والسلام، حيث ترى النسوية أن المرأة تمثل السلام وأن الرجل معتدي بطبيعته، حيث يبدأ الرجال الحرب والصراع بسبب طموحاتهم ويفسرون ذلك بسبب عوامل بيولوجية لدى النساء لا تتوافق مع العنف، بينما يسعى الرجال منذ الولادة إلى

[1] محمد الطاهر عديلة، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015، ص 202.

[2] مروة فكري، **مرجع سبق ذكره**، ص 433.

[3] محمد الطاهر عديلة، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **مجلة الفكر**، المجلد 11، العدد 01، 2016، ص 462.

المنافسة وقمع المنافسين، كما أن الخسائر الناجمة عن النزاعات والحروب التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية كانت في أغلبها من النساء والأطفال[1].

يدعوا النسويون إلى ضرورة الانتباه إلى مشكلة النساء في الدول التي خضعت للاستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء، وبالتالي فالهدف الأساسي هو التحرر من تبعات الاستعمار وفق نظرة شمولية تدمج النساء إلى جنب الرجال في عملية التحرر هذه، ويقوم النسويون ما بعد الكولونياليين بنقد المثقفين الأكاديميين الغربيين، ذوي الامتيازات سواء كانوا رجالا أو نساء، الذين يدعون أنهم قادرين على التكلم والدفاع عن المضطهدين، بينما هم في الحقيقة لا يفعلون ذلك، وبالتالي فهم يساهمون بشكل من الأشكال في الامبريالية الثقافية لتضاف إلى أشكال الامبريالية الأخرى التي تعاني منها نساء الجنوب[2].

هـ- نقد النظرية النسوية.

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للنظرية النسوية منها:

1- النظرية النسوية لم ترق بعد إلى نظرية في العلاقات الدولية.

2- أفكار النظرية النسوية كانت تقريبا كلها اجتماعية[3].

3- إن التزام جميع النسويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على إعادة بناء المجتمع من جميع جوانبه المادية والمعنوية وفق أسس من المساواة بين الرجال والنساء لهو في نظر العديد من الباحثين أشبه بما تدعو إليه المثالية، فوفق هؤلاء لا يمكن القفز على حقائق الواقع والتاريخ التي تثبت أن التمييز والفروقات هي ضرب من ضروب الطبيعة والإنسان على حد سواء[4].

4- المرأة بطبيعتها ضعيفة وأقل قدرة على المكافحة وحماية الأسرة من الرجل فما بالك بقرارات على المستوى الدولي[5].

---

[1] لمى مطير حسن، "النظرية النسوية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دهوك**، المجلد 26، العدد 01، مارس 2023، ص 571.

[2] عديلة محمد الطاهر، **نفس المرجع**، ص 459.

[3] النظرية النسوية في العلاقات الدولية، **على الموقع**: http//elsiyasa-online.com، بتاريخ: 13 ديسمبر 2014، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/04، على الساعة: 10:56.

[4] عديلة محمد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 463.

[5] النظرية النسوية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

لقد خلصت الدراسة من خلال الفصل الأول إلى أنه لا يزال التدخل الدولي من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا في حقل العلاقات الدولية، حيث انقسمت الآراء حول مدى شرعيته، فهناك طرف يراه انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة وخصوصا مبدأ السيادة، وهناك من يراه ضرورة ملحة أفرزتها التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات بشكل خاص، هذه النقطة جعلت العديد من الأطراف الدولية تستغلها خدمة لمصالحها.

وفيما يخص تفسير النظريات الكلاسيكية للتدخل الدوليفإن كل من النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية فسرت ظاهرة التدخل الدولي حسب منطلقاتها الفكرية ومبادئها الأساسية التي قامت عليها فالواقعية سلطت الضوء على الجانب العسكري من التدخل على حساب باقي الجوانب الأخرى، بينما حصرت الليبرالية التدخل الدولي في المنظمات والمؤسسات الدولية كعوامل محركة للتدخل وأهملوا حقيقة أن هذه المنظمات مرتبطة بالدول الأعضاء وبالتالي سياستها هي امتداد لسياسة هذه الأخيرة التي تحكمها المصالح، بينما ركزت الماركسية على الجانب الاقتصادي وعلاقات التبعية.

وكذلك قامت النظريات الحديثة بتفسير التدخل الدولي من جانبها، حيث أن النظرية البنائية فسرت ظاهرة التدخل انطلاقا من المصالح والهويات التي تحدد شكل العلاقة بين الدول في النظام الدولي، بينما فسرته النظرية النسوية من منطلق الجندر، إذ دعت ضرورة إشراك المرأة إلى جانب الرجل في صنع القرار على المستوى الخارجي لميلها إلى السلام وبالتالي التقليل من الحروب والنزاعات على عكس الرجل الذي يميل إلى العنف بطبيعته.

الفصل الثاني

دوافع التدخل الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي –دولة مالي نموذجا.

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الإرث التاريخي للتواجد الفرنسي في مالي.

المبحث الثالث: التهديدات السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الساحل.

إن التطرق لموضوع دوافع التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي يتمثل أساسا في البحث عن الواقع الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري لدولة مالي وذلك من خلال الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة ومدى توفرها على الموارد الطبيعية والبشرية كثروات بها فضلا عن خصائصها الثقافية والحضارية، إضافة إلى موقعها الطبيعي والجغرافي مما جعلها تشكل منطقة حيوية بالنسبة لباقي دول القارة، بالإضافة إلى الإرث الاستعماري كجانب تاريخي وكذا التهديدات الأمنية والسياسية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية كبيرة سواء فيما تعلق بموقعها الحيوي فهي تفصل شمال إفريقيا عن جنوب الصحراء وكذلك غناها بالثروات الطبيعية والمواد الطاقوية وحتى البشرية.

المطلب الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي.

يرى العديد من المختصين والباحثين أن الساحل هو مصطلح من صنع فرنسي بحت، حيث كانت البداية أثناء (اتفاقيات إيفيان) في أواخر جوان من عام 1960 بسويسرا بين الوفدين الجزائري والفرنسي، حين تقدمت فرنسا بمشروع لا يتطرق تماما إلى الصحراء وهذا ما دفع بأحد المفاوضين الجزائريين وهو "الطيب بولحروف"* للاستفسار عن جدوى عدم التطرق إلى الصحراء، في حين يرد عليه المفاوض الفرنسي جورج بامبيدو (pompidou georges)* بالقول بأن الصحراء هي مجرد بحر بداخله شواطئ تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة منها[1].

* الطيب بولحروف (9 أفريل 1929- 26 جوان 2005) ولد بمدينة وادي زناتي بولاية قالمة، كان من المساهمين في تكوين الأفواج الأولى للكشافة الإسلامية بمنطقة عنابة، عند اندلاع الثورة كان بفرنسا فالتحق بصفوف الجبهة في إطار اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، مارس عدة مهام في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، واكب أهم مراحل اتفاقيات إيفيان إلى غاية التوقيع النهائي.

* جورج جان ريموند بومبيدو (5 يوليو 1911- 2 أبريل 1974) شغل منصب رئيس فرنسا من عام 1969 حتى وفاته في عام 1974، وقبلها كان رئيس وزراء فرنسا من عام 1962 إلى عام 1968.

[1] رضوان بوهيدل، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2019، ص 12.

أولا: تعريف الساحل الإفريقي.

الساحل الإفريقي مصطلح عربي ويعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء Le rivage ou la bordure méridionale du désert، يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا[1].

كما يعرف الساحل بوصفه الخط الذي يفصل بين إفريقيا الشمالية (البيضاء)، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (السوداء)، حيث يشكل الساحل منطقة ايكولوجية، إذ أن الأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب يتبعه موسم جاف يدوم أشهرا طويلة[2].

يشمل الساحل الإفريقي كل من: السودان، والنيجر، تشاد، ومالي، وموريتانيا والسنغال ويتم أحيانا توسيعها نظرا لعد عوامل وحسابات جيو اقتصادية لتشمل بوركينافاسو، ونيجيريا، وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا[3].

وهناك من يعرفه بأنه المنطقة الممتدة من السنغال والرأس الأخضر وموريتانيا غربا وصولا إلى السودان وإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا شرقا مرورا بمالي والنيجر وتشاد ويمتد جنوبا إلى أقاصي بوركينافاسو وأجزاء من إفريقيا الوسطى[4].

ثانيا: أهم حضارات الساحل الإفريقي.

تاريخيا شكلت الممالك في الساحل الإفريقي سلسلة من الملكيات التي تركزت أساسا في منطقة الساحل بين القرن الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19)، إذ تشكلت ثروة الدول من خلال السيطرة على طرق التجارة عبر الصحراء، وخصوصا مع العالم الإسلامي، كما جاءت قوتهم من امتلاك حيوانات كبيرة الحجم مثل الجمال والخيول التي كانت سريعة بما يكفي لإبقاء إمبراطورية كبيرة تحت السيطرة

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014، ص 97.

[2] مراد بن قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **دفاتر المتوسط**، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 213.

[3] جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 11، العدد 02، 2014، ص1.

[4] "الساحل الإفريقي... مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"، **على الموقع**: http//amp/s/www.aljazeera.net بتاريخ: 2022/07/24 على الساعة: 11:47

المركزية وكانت كذلك مفيدة في الحروب، كانت كل هذه الإمبراطوريات لا مركزية تماما مع تمتع المدن بقدر كبير من الاستقلالية، ظهرت أول ممالك الساحل الكبرى بعد 750 بعد الميلاد ودعمت العديد من المدن التجارية الكبرى في منطقة نهر النيجر، بما في ذلك "تمبكتو" "وجاو" "وجني"[1].

بدأ الأوربيون في التوافد على منطقة الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر الميلادي، وكان البرتغاليون أول الوافدين من الأوربيين على هذه المنطقة، وقد استمالتهم تجارة الصمغ والذهب والرقيق واستقروا على الساحل، وأسسوا مراكز تجارية لهم، وتحكموا في تلك المراكز حوالي قرنين من الزمن، ثم جاء بعدهم الأسبان، وتلاهم الهولنديون وأخيرا جاء الفرنسيون[2]، وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وبالضبط منطقة الساحل الغربي، تمت إضافة تشاد في عام 1900 كجزء من إفريقيا الاستوائية الفرنسية، تم إنهاء الاستعمار الفرنسي في عام 1960[3].

يعتقد الكثيرون أن تاريخ إفريقيا لم يبدأ إلا من عهد الاستعمار، لكن الدراسات التاريخية أثبتت تعاقب العديد من **الحضارات العريقة في المنطقة سوف يتم ذكر بعضها كما يلي:**

1- حضارة تمبكتو(Tombouctou).

لحضارة تمبكتو مجد علمي بارز بين حواضر الساحل الإفريقي، حيث أدى موقعها الهام الذي يربط بين بلاد الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى إلى استقطاب مختلف الشعوب من "مصر" و"فزان" و"غدامس" و"ورقلة "و"توات" وغيرها، بدأ نجم المدينة في الصعود خلال فترة حكم مملكة مالي الإسلامية، خاصة في عهد سلطانها "منسى موسى"* وحجته المشهورة التي اصطحب فيها معه العديد من رجال الثقافة والعلم من الحجاز ومصر وبلاد المغرب، وآلاف المخطوطات والكتب الإسلامية التي قدمها كهدايا للعلماء فأصبحت "تمبكتو" حضارة علمية ودينية يصفها السعدي قائلا: "...ما دنستها عبادة الأوثان، ولا سجد على أديمها قط لغير الرحمان، كانت مأوى للعلماء والعابدين ومألف الزاهدين

[1] "الساحل (إفريقيا)"، **على الموقع**: http//ar.m.wikipedia.org. تم التصفح بتاريخ: 2022/07/29، على الساعة: 18:15.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، العبيكان للنشر، ط2، السعودية، 2011، ص 449.

[3] الساحل (إفريقيا)، **مرجع سبق ذكره**، **المكان نفسه**.

* مانسا موسى (1280- 1337) هو المانسا العاشر لمملكة مالي بين 1312 و1337، عند اعتلائه للعرش كانت مملكة مالي تتكون من الأراضي التي كانت تابعة لإمبراطورية غانا ومالي وما جاورها، استطاع أثناء فترة حكمه إيصال مملكة مالي لذروتها، من فوتاجلون إلى أغاديس كما وضع أسس العلاقات الدبلوماسية مع مملكة البرتغال والدولة المرينية والمملكة الزيانية بتلمسان والدولة الحفصية والدولة المملوكية، وتعد حقبته بمثابة العصر الذهبي لمملكة مالي.

والأولياء وملتقى الفلك والسيار فجعلوها خزانة لمتاعهم إلى أن صارت مسلكا للسالكين في ذهابهم ورجوعهم"[1].

2- حضارة غاو (Gao).

تم ذكرها من طرف الجغرافي "الأندلسي البكري"* سنة 1068 وقال بأن أهلها مسلمون ويحط بها المشركون وأكثر ما يتجهز بها الملح والودع والنحاس والمسبوك وحولها معادن من الحجر وهي أكثر بلاد السودان ذهبا، تقع على الضفة اليسرى لنهر النيجر على بعد أربعمائة وأربعين كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من تمبكتو ويقول عنها فليكس دوبويس (Félix dubois)* أنها جوهرة وادي نهر النيجر وأنها مدينة عظيمة مثل سيجو ونيامي[2]، وعن نشأتها فلا يزال الغموض حول التاريخ الحقيقي لذلك، وتشير رواية تاريخية أن تاريخ تأسيسها كان على أكتاف قبائل "السوركو" Sourkou، وهم من الشعوب السودانية صيادو الأسماك وقد يكونوا هاجروا من شرق تشاد.

اضطرت قبائل السوركو إلى الهجرة من كوكيا (التي تقع على نهر النيجر على بعد 120 كلم إلى جنوب غاو) والإقامة في مكان أصبح يعرف بـ غاو وذلك بعد هجرة مجموعة من البربر يعود أصلها إلى قبائل لمطة إلى كوكيا وفرضت نفسها على تلك القبائل، لكن فلول البربر تبعتهم وفي 1010 استطاع "ضياء كوسي"* أن يستولي على غاو ويستخلصها من شعوب السوركو[3].

3- حضارة كانو.

[1] سالم بوتدارة، "الحواضر العلمية ودورها في الحفاظ على المرجعية الدينية بمنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 3.

* أبو عبيد عبد الله البكري ولد قرب اشبيلية حوالي عام 1030 م، وتوفي في قرطبة عام 1094 م وهو أول الجغرافيين المسلمين في الأندلس.

* فليكس دوبويس (16 سبتمبر 1862 في درسن في ألمانيا- 1 جوان 1945 في باريس في فرنسا) هو صحفي فرنسي.

[2] حوتية محمد، "حواضر نهر النيجر تمبكتو- جيني –قاو"، **مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 344.

* وهو أحد أفراد عائلة أل ضياء التي حكمت سنغاي وهي أول أسرة حاكمة تحدثت عنها المصادر التاريخية.

[3] زينب التومي، "مراكز الحضارة في السودان الغربي"، **مجلة آفاق فكرية**، المجلد 06 العدد 01، جوان 2020، ص 5.

لا تقل حضارة كانو أهمية عن حواضر الساحل الإفريقي، حيث ازداد نشاط مختلف العلوم بها وذاك بعد أن هاجر قبائل الونغاراة الماليين إليها في القرن الرابع عشر الميلادي (14م)، وكانت تلك القبائل تضم علماء بارزين ساهموا في تعليم أهالي كانو الفقه الحديث وعلوم القرآن[1].

وتميزت مدينة كانو بنمو سريع في التجارة والصناعة منذ القرن الخامس عشر الميلادي (15م)، ومرد ذلك هو موقعها الجغرافي الذي يربط بين طرق التجارة الرئيسية في القارة الإفريقية، وأصبحت كانو منذ عام 1820 من أكبر المراكز التجارية في غرب إفريقيا، وأضحت تمتلك الأسواق الكبيرة التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، كما ساهمت وفرة المنتجات الزراعية مثل الذرة، والأرز والقطن، والفول السوداني، والثروة الحيوانية، والصمغ العربي، إضافة إلى الصناعات النسيجية، والمواد الخام، والجلود في انتشار التبادل التجاري على نطاق واسع بواسطة قافلة الشمال عبر الصحراء إلى طرابلس وتونس وفاس، ومنها إلى أوربا[2].

4- حضارة جني (Djene).

جني مدينة بالساحل الإفريقي ذات أهمية علمية بارزة أهلها –حسب وصف ابن بطوطة- لهم حماسة بالغة في أداء العبادات وتدريس القرآن[3]، وهي من أشهر مدن السودان الغربي، اشتهرت بالتجارة وخصوصا في تبادل الملح بالذهب فيقول السعدي " وهي سوق المسلمين وفيها يلتقي أرباب الملح من تغازا وأرباب الذهب من معدن بيريط وكلا المعدنين مباركين ما كانت مثلهما في الدنيا كلها فوجد الناس بركتها في التجارة إليها كثيرا وجمعوا من الأموال ما لا يحصيه إلا الله ومن أجل هذه المدينة المباركة يأتي الرفاق من جميع الآفاق"[4].

5- حضارة أقدز.

أسسها الطوارق سنة 1168م لتكون ملتقى للقوافل التجارية، حيث أن الموقع الاستراتيجي الذي تميزت به والرابط بين الصحراء الكبرى وبلاد الساحل الإفريقي جعلها تحظى بزيارة عدد وفير من

[1] سليم بوتدارة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] "مدينة كانو، من مراكز الحضارة الإسلامية في إفريقيا"، على الموقع: http//shiafrica.com/archive/2039 تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 10:25.

[3] سالم بوتدارة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] زينب التومي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

العلماء المشاهير كمحمد بن عبد الكريم المغيلي* ومحمد الفزاني اللذان بنيا بها مسجدان أصبحا بعد ذلك من منارتها العلمية التي أكسبتها شهرة علمية جعلت الكثير من العلماء يرحلون إليها للاستزادة في طلب العلم[1].

6- حضارة تكدا.

تقع تكدا في الجنوب الغربي لمدينة تنبكتو بحوالي أربعمائة وخمسين كلم (450 كلم)، وهي من المراكز التجارية المهمة في السودان الغربي، عرفت بتجارة الملح والنحاس، إذ تحدث ابن بطوطة عن غناها بالنحاس حتى أن ماءها لكونه يجري على معادن النحاس، "وماؤها يجري على معادن النحاس، فيتغير لونه وطعمه بذلك"[2].

ثالثا: اللغات السائدة في الساحل الإفريقي.

الجدول رقم (01) يوضح أهم اللغات السائدة في دول الساحل الإفريقي:

الرقم	الدولة	اللغة الرسمية	اللغات الأخرى المستعملة
01	نيجيريا	الانجليزية	أكثر من 520 لغة، إضافة إلى الانجليزية توجد الهوسا والإيغبو واليوروبا
02	السنغال	الفرنسية	لديها 36 لغة، الأكثر انتشارا هي الولوف.
03	السودان	العربية+الانجليزية	اللغة النوبية ، الهوسية، الدومرية...
04	تشاد	العربية+الفرنسية	أكثر من 120 لغة محلية، منها: لغة التبو والسارة...
05	موريتانيا	العربية	السوننكية، البولارية، الولفية...

* الشيخ محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني (790 هـ/1425 م تلمسان- 909 هـ/1504 م أدرار) هو عالم وفقيه مسلم جزائري من مدينة تلمسان في أواخر عهد مملكة بني زيان، كان له دور كبير في نشر الإسلام في أدغال وممالك إفريقيا السوداء.

[1] سالم بوتدارة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] زينب التومي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

06	مالي	الفرنسية	بامبارا، بوزو، دوغون....
07	بوركينافاسو	الفرنسية	العربية إضافة إلى لغة المور
08	جزر الرأس الأخضر	البرتغالية	لغة الكوريول
09	النيجر	الفرنسية	لغة الهوسا إضافة إلى عشرين لغة محلية

المصدر: دليل للغات الإفريقية مدرج حسب البلد (بتصرف)، **على الموقع**: http//ar.traasgpu.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30.

يلاحظ من خلال الجدول أن اللغة الرسمية السائدة في منطقة الساحل الإفريقي عموما هي اللغة الفرنسية وهذا راجع بالأساس إلى الإرث الاستعماري الفرنسي في المنطقة.

رابعا: الديانات السائدة في الساحل الإفريقي.

يتبع الأفارقة طائفة واسعة من الديانات أبرزها الدين الإسلامي والمسيحي إضافة إلى مجموعة من الديانات التقليدية الإفريقية وديانات أخرى كالهندوسية، البوذية، الكونفوشيوسية* واليهودية[1].

المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.

فيما يلي ذكر لأهم المعطيات الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي:

أولا: الموقع الجغرافي والطبيعي للمنطقة.

تقع منطقة الساحل بالقارة الإفريقية، ولذلك يطلق عليها اسم الساحل الإفريقي، حيث تقع تحديدا مابين خطي الاستواء 20° شمالا، ليس بعيد عن مدار السرطان و12° جنوبا[2].

تقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع 64% منها صحراء جرداء، و30% منها أرض صالحة للزراعة، ويتجاوز عدد السكان عن المائة مليون نسمة بقليل[1].

---

* الكونفوشيوسية أو الكونفوشية بالصينية هي عبارة عن مجموعة من المعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، تم تطويرها عن طريق تعاليم كونفيشيوس وأتباعه، تتمحور أساسا حول الأخلاق والآداب وطريقة إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية.

[1] مؤلف جماعي، **التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2020، ص 9.

[2] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

*** خريطة رقم (01) تبين فضاء الساحل الإفريقي.**

المصدر: الساحل الإفريقي،**على الموقع:** https://www.google.com/search?q تم التصفح بتاريخ: 2023/02/24 على الساعة 12:03.

ثانيا: المناخ في الساحل الإفريقي.

يعتبر عنصر المناخ أهم مؤشر جغرافي لرسم خريطة منطقة الساحل الإفريقي، حتى أن اسمه ارتبط بالمنطقة ليصبح المناخ الساحلي، وفي هذا الصدد يتميز هذا المناخ بتجانس كبير على طول الشريط الممتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر وعليه يمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم مناخية فرعية، من الشمال إلى الجنوب، فبصفة عامة طبيعة المناخ الذي يسود منطقة الساحل الإفريقي يتراوح ما بين مناخ قاحل وشبه صحراوي في الشمال، شبه جاف إلى جاف في وسطه، مع بعض المناطق الشبه رطبة في جنوب المنطقة[2]، يتميز بارتفاع درجات الحرارة، إذ أن المعدل السنوي المتوسط يتراوح بين 28 و30 درجة مئوية، إلا أنها قد تبلغ معدلات أكبر بكثير خلال فترات الجفاف التي تستمر أغلب فترات السنة.

---

[1] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، **مركز دراسات الجزيرة**، 31 أوت 2015، على الموقع: http//studies.aljazeera.net.، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 23:00.

[2] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

يتميز مناخ الساحل بالتفاوت في تساقط الأمطار بين مناطقه، فهي تتراوح بين 100 و200 مليمتر سنويا في الشمال وبين 500 و800 مليمتر في الجنوب، وتتميز الظواهر المناخية عموما (الأمطار، الفيضانات، الرياح، الجفاف....) كلها بالقوة في هذه المنطقة[1].

نظام التقسيمات كثيرا ما يعتمد على المناخ الساحلي على أساس معدل هطول الأمطار السنوي وهو كما يلي: مناخ الصحراء-الساحل، مع هطول الأمطار السنوي المتوسط بين حوالي 200 و400 ملم "مثل الخرطوم في السودان"، والمناخ الساحلي الصارم، بمتوسط سنوي لهطول الأمطار ما بين حوالي200 و400 ملم مثل "كيف بموريتانيا" والمناخ الساحلي السوداني، حيث أن متوسط هطول الأمطار السنوي ما بين 400 و600 ملم "مثل نيامي بالنيجر"[2].

بصفة عامة تتراوح درجات الحرارة بمنطقة الساحل في الشتاء بين 12 و28 درجة مئوية وفي الصيف تتراوح بين 27 و42 درجة مئوية، مع اختلاف درجات الحرارة بمنطقة الساحل من منطقة إلى أخرى، فالجهة الغربية لهذا الحيز الجغرافي، تعرف درجات حرارة مرتفعة جدا في فصل الصيف بمعدل 40 درجة في الحالات العادية، حيث تصل حتى 50 درجة في بعض المناطق الوسطى للساحل على غرار النيجر وغرب تشاد، لكن تبقى درجات الحرارة نسبية، ففي غرب الشريط الساحلي المحاذي للمحيط الأطلسي، تنخفض درجات الحرارة ليلا، بسبب هبوب رياح الكناري من الشمال الغربي للمنطقة، تجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة تعرف عواصف رملية شديدة، خاصة خلال شهر جانفي، على غرار مناطق أخرى من الساحل، ونفس الأمر بالنسبة للمناطق التي تحد البحر الأحمر شرقا[3].

كما تتميز منطقة الساحل بأنها منطقة ثابتة من حيث شدة الحرارة، ودرجات الحرارة في الحقيقة لا تختلف، بينما يأتي المناخ الحار جدا على مدار السنة ومنطقة الساحل لا تعاني عادة من درجات الحرارة الباردة، وخلال فترة السخونة، يبلغ متوسط درجات الحرارة المرتفعة عادة ما بين 36 درجة مئوية و42 درجة مئوية، في حين أن أدنى متوسط لدرجات الحرارة تتراوح بين 25 درجة مئوية و31 درجة مئوية خلال فترة البرد ويبلغ متوسط درجات الحرارة العالية ما بين 27 درجة مئوية و33 درجة مئوية ومتوسط درجة الحرارة المنخفضة ما بين 15 درجة مئوية و21 درجة مئوية، في كل مكان بمنطقة

[1] الساحل الإفريقي ...مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[2] أسماء سعد الدين، **ما هي دول الساحل الإفريقي؟**، على الموقع: http//almrsal.com/post/330585 تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 17:02.

[3] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

الساحل، ومتوسط درجة الحرارة أكثر من 18 درجة مئوية لأن مناخها استوائي[1]،كما أن معدلات الحرارة تكون متباينة جدا بين الليل والنهار خاصة في فصل الشتاء، إذ قد يبلغ الفارق الحراري بين الليل والنهار أكثر من عشرين درجة مئوية[2].

***خريطة رقم (02) تبين مناخ القارة الإفريقية.**

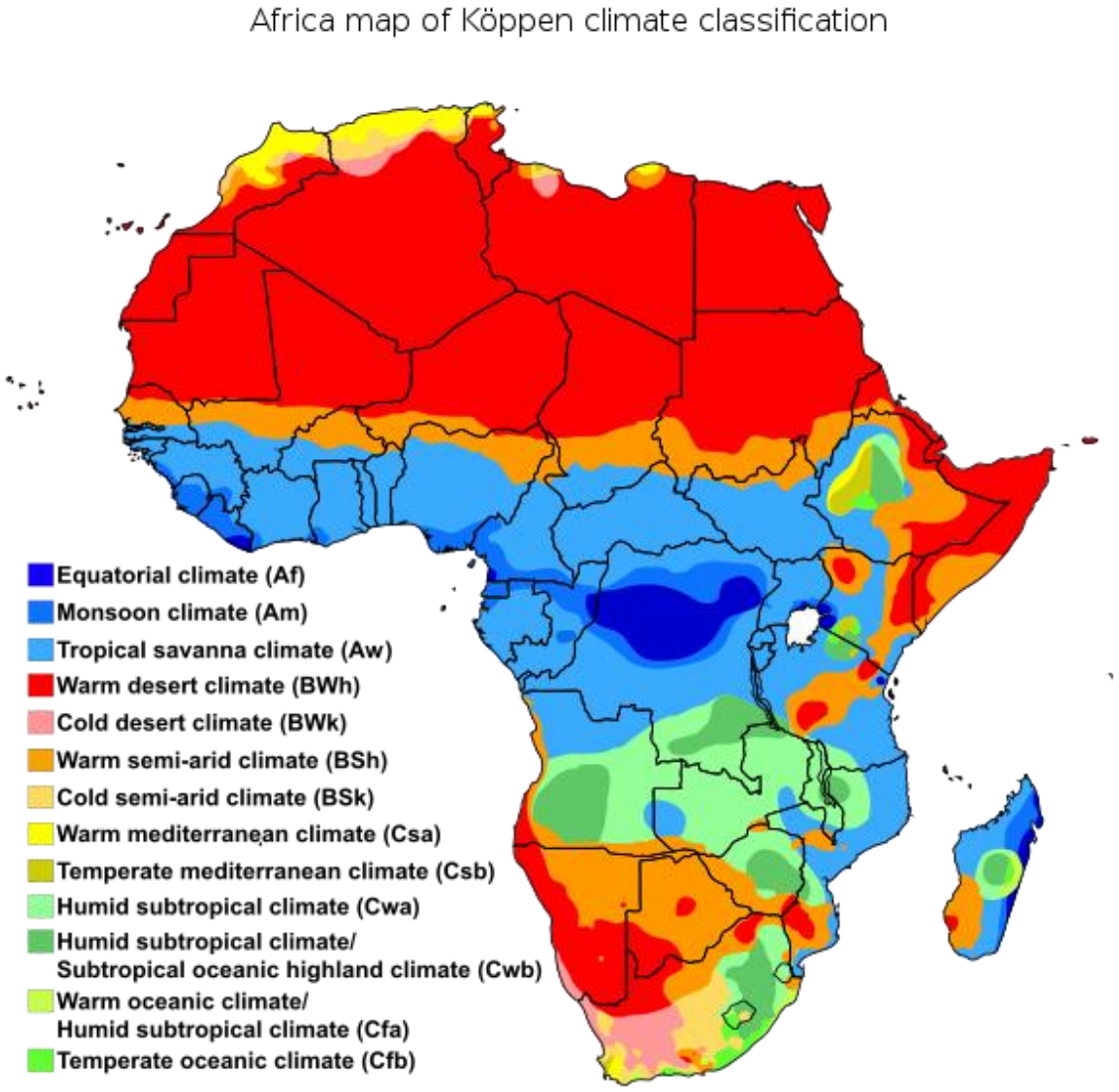

المصدر: تغير المناخ في إفريقيا،**على الموقع:** https://ar.wikipedia.org/wiki، تم التصفح بتاريخ: 2023/02/27 على الساعة 18:30.

[1] أسماء سعد الدين، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[2] "الساحل الإفريقي....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

ثالثا: تضاريس الساحل الإفريقي.

تتنوع تضاريس الساحل الإفريقي، رغم أن أغلبيتها تتشكل من الأراضي القاحلة التي تتراجع فيها شروط الحياة إلى أدنى مستوى لها بحكم الطبيعة الصحراوية، وما كان لها من انعكاسات مناخية أثرت في طريقة التوزيع الجغرافي للسكان، ومن أوجه التنوع الطبيعي لفضاء الساحل الإفريقي وجود بقاع مترامية تزخر بالحياة ومقوماتها، كما أن في المنطقة قمما جبلية، منها قمة "ايمي- كوسي" في تشاد، على ارتفاع 3415 م وقمة "آيير" في النيجر على ارتفاع 1944 م وقمة "تاهات" في تمنراست أعلى قمم الجزائر، على ارتفاع 2918 م[1].

يتميز الساحل الإفريقي بوجود تضاريس يقع معظمها مابين 200 و400 متر على مستوى سطح البحر، حيث توجد السلاسل الجبلية والهضاب كما يغطي سطح المنطقة مساحات واسعة من الصحراء الرملية في مالي والنيجر الذين يغلب على سطحيهما الطابع الصحراوي[2].

كما تتميز هضابها بأشكالها شديدة التنوع بسبب مختلف عوامل التعرية القوية في المنطقة بسبب الرياح الشديدة والسيول وكذلك الفوارق الحادة في معدلات الحرارة بين الليل والنهار، ومن أبرز التضاريس الجبلية الجديرة بالذكر مرتفعات "الماندينغ" وأجراف "بانديا‌غارا" في مالي وأجراف "بانفورا" في بوركينافاسو، كما أن جبال "آدرارافوغاس" في مالي و"تبستي" في تشاد تشكل هي الأخرى معالم جغرافية مشهورة، رغم أن طبيعتها الصحراوية القاحلة تنازع الساحل في نسبتها إليه، وتجدر الإشارة إلى أن الساحل يتميز بتنوع كبير جدا للتضاريس يجعل من حصرها أمرا شبه مستحيل.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى تساقط الأمطار في المنطقة بمعدل لا يتجاوز 100 ملم في السنة، إلا أن هذه المنطقة تزخر ببعض الثروات المائية الباطنية الأكثر انتشارا في المناطق الشرقية مقارنة بالغربية، بسبب اختراقها من طرف نهر النيل الذي يعتبر أطول أنهار العالم، بما يفوق عن 6695كلم شرق الساحل الإفريقي[3].

[1] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[2] مشاور صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار الفكري**، المجلد 11، العدد 12، 2016، ص 220.

[3] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

يتميز الساحل كذلك بسهوله الكبيرة المنبسطة وأحواضه الرطبة التي تتغذى من مياه الأمطار وكذلك بعض الأنهار والبحيرات الجارية في المنطقة مثل نهر السنغال ونهر النيجر والنيل الأبيض وبحيرة تشاد[1]، أما حوض السودان الجنوبي فعبارة عن مثلث كبير رأسه في الجنوب عند مدينة جوبا على النيل، وتتركز قاعدته في الشمال على جبال "الداجو" وجبال "النوبا" في جنوب "دارفور" و"كردوفان" على التوالي[2].

***خريطة رقم (03) بين تضاريس الساحل الإفريقي.**

المصدر: تضاريس قارة إفريقيا، **على الموقع**: https://mawdoo3.com، تم التصفح بتاريخ: 2023/02/27 على الساعة: 18:25.

رابعا: الغطاء النباتي.

رغم القساوة التي تميز الطبيعة الساحلية على مر الأزمنة، إلا أن هذا لم يكن حاجزا أمام التنوع البيئي الغني بالمنطقة، سواء النباتي أو الحيواني، فجنوب الشريط الساحلي، أو ما يعرف كذلك بإقليم السافانا، يعرف انتشارا كبيرا للحشائش والأشجار الصغيرة، لاسيما الشوكية منها، وبمختلف الأنواع، حيث تعتبر السافانا من أكثر المناطق التي تعرف تنوعا إيكولوجيا، مما يسمح بدوره بتربية المواشي والأغنام، حيث تتوفر مناطق الرعي التي تفتقر إليها مناطق أخرى من الساحل الإفريقي، ويعتبر إقليم

[1] "الساحل الإفريقي....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[2] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، **إفريقيا: دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015، ص 56.

السافانا الساحلي، الذي يمتد غربا من نهر النيجر مرورا بالحدود الجنوبية له، وصولا إلى بحيرة تشاد، من أكثر المناطق التي ترتفع فيها درجة الحرارة ليس في إفريقيا فقط، بل في العالم كله[1].

ويتميز الغطاء النباتي في الساحل بتباعد الأشجار ووجود الشوك فيها، وذلك بسبب ظاهرة التكيف التي تقوم بها النباتات لمواجهة الظروف القاسية، ومع ذلك فإن في الساحل بعض الأشجار الرطبة مثل شجر السنديان المنتشر في جنوب منطقة الساحل.

يوفر الغطاء النباتي بيئة جيدة ومناسبة لحياة عدة أصناف من الحيوانات حيث تأوي براري المنطقة قواضم الصحراء والضباع والغزلان وأنواعا من الطيور، حيث تصنف بعض هذه الحيوانات على أنها مهدد بالانقراض[2].

*** خريطة رقم (04) توضح الغطاء النباتي في الساحل الإفريقي.**

المصدر:الساحل الإفريقي، **على الموقع**: https://www.google.com/imgres?imgurl، تم التصفح بتاريخ: 2023/02/24 على الساعة: 13:00.

[1] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] الساحل الإفريقي.....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

خامسا: التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي، إذ تمتاز المنطقة بتداخل عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، فمثلا يوجد في النيجر قبائل "الهوسا" و"الزرما" و"الطوارق" و"العرب"، وفي مالي قبائل "البمبارا" و"السونغاي" و"البولس" و"الكانوري" و"الطوارق" و"العرب"، وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة بالمقارنة مع مساحته الشاسعة، وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف والتصحر، وما يؤدي إليه من خلق تجمعات اثنيه ونزاعات داخل الدول حيث أنه في الساحل حسب إحصائيات عام 2015 نحو 14.3 مليون نسمة يتوزعون بين (597) ألف لاجئ و(443) ألف نازح[1]، وفي حوض نهر السنغال يتعايش "البولار" و"السوننكي" و"الولوف"[2].

إن الانفجار السكاني بدول الإقليم جعل التركيبة العمرية لبلدانه تتميز بفتوة المجتمع، إذ أن 50% من المجتمع تقل أعمارهم عن 20 سنة، وهذا ما يؤدي إلى مضاعفة النفقات الاجتماعية (صحة، غذاء، تعليم وسكن) وبالتالي يشكل عبئا على النفقات العامة، التي تعاني عجزا مزمنا، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وتزايد النزوح من الريف إلى المدن والهجرة إلى الخارج بحثا عن ظروف عيش أفضل، كما تؤثر النسبة العالية من النازحين بشكل سلبي للغاية على المدن التي تنتشر فيها مظاهر الاكتظاظ، وبالخصوص في الأحياء الفقيرة، التي تضاعف عددها حول المدن الكبرى والعواصم (مدن الصفيح – أحزمة البؤس)، هذا الأمر جعل دول الإقليم مصدرا رئيسا للهجرة غير الشرعية تجاه القارة الأوربية[3].

إن الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي لأي منطقة مراد دراستها يعتبر ذو أهمية بالغة لأنه يعتبر أهم محدد لشكل العلاقات الدولية، التي تنقسم إلى علاقات تعاونية وصراعية ومزيجا بين الشكلين على حسب سير المصالح، ولذا فإن دراسة موقع منطقة الساحل وتسليط الضوء على جميع الظروف المناخية والطبيعية وحتى السكانية أمر في غاية الأهمية.

---

[1] صباح بالة، "الساحل الإفريقي"، **الموسوعة السياسية**، على الموقع: http//political-encyclopedia.org تم التصفح بتاريخ: 2022/07/24 على الساعة: 17:26.

[2] "الساحل الإفريقي....مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[3] "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

المطلب الثالث: المكانة الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تتميز القارة الإفريقية بجيوبولتيك مميز، حيث تتمركز في موقع متوسط بين قارات العالم، يطل على أهم الممرات الملاحية مثل: مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ورأس الرجاء الصالح، بالإضافة إلى الجزر المحيطة بالقارة، والمطلة على المحيط الأطلنطي والهندي، وتعد إفريقيا قلب العالم القديم، وعمقا مهما لغرب قارة آسيا وجنوب قارة أوربا، ما يجعلها تشكل همزة الوصل بين قارات العالم المختلفة، حيث يكتسب الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للقارة أهميته من السيطرة على حركة المواصلات العالمية المدنية والعسكرية بين قارات آسيا وأوربا وإفريقيا، كما يكتسب في المقابل الجزء الغربي والجنوب الغربي للقارة أهميته من الاتصال بحركة الملاحة القادمة من الأمريكيتين والشرق الأقصى[1].

إن هذا الموقع الاستراتيجي للقارة من شأنه التأثير إيجابيا على النهوض بالتنمية الاقتصادية المتوازنة في مختلف المجالات بين أقاليم القارة، وذلك نظرا للعلاقة المكانية بينها وبين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية العظمى في القارات الأخرى، وكذلك بينها وبين المسطحات المائية والمنافذ المهمة في التجارة الدولية بين مختلف المناطق في العالم، وهو ما يكسب القارة الإفريقية أهمية كبيرة، ويسهل اتصالها بكل قارات العالم[2].

*** خريطة رقم (05) تبين موقع قارة إفريقيا بين قارات العالم.**

[1] سيد اعمر شيخنا، "تحولات الطاقة..ومستقبل إفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 جويلية 2016، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 13:05.

[2] الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، المجلد 11، العدد 21، جوان 2014، ص 368.

المصدر: على الموقع: https://www.arageek.community، تم التصفح بتاريخ: 2023/02/24 على الساعة: 15:00.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة كونها المجال الجغرافي القريب من مجموعة من الأقاليم الحيوية، حيث أن شريط منطقة الساحل يشكل محور استراتيجي هام بالنسبة للقوى الكبرى المتنافسة على المنطقة.

*** جدول رقم (02) يوضح مناطق التماس المباشر والغير مباشر للساحل الإفريقي**

التماس المباشر للساحل الإفريقي	التماس الغير مباشر للساحل الإفريقي
منطقة المغرب العربي ومنطقة شمال إفريقيا	الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
دول غرب قارة إفريقيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي
المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا	

انطلاقا من الجدول أعلاه الذي يبين موقع الساحل الإفريقي في نطاق أبرز نقاط الاهتمام العالمي يتضح أن الساحل يحتل مكانة إستراتيجية هامة وذلك ليس فقط على مستوى القارة

الإفريقية ، بل على المستوى الدولي ككل لاعتباره جسرا بريا رابطا بين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي الذي يعتبر بوابة قارة آسيا[1].

تمثل منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا مثلا نقطة تقاطع مع جزء من امتدادات المنظمة الدولية للفرانكفونية، كونها تتشكل من مستعمراتها السابقة التي ترى أن استعمارها السابق لها يشكل حقا طبيعيا لها لمواصلها ممارسة نفوذها الذي يصل إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية إذا ما اقتضت مصالحها ذلك التدخل، وهو ما يظهر جليا من خلال إنشاء وزارة التنمية التي عوض بها الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في عام 1981 عن وزارة التعاون كدائرتين وزاريتين اختصتا بتتبع وإدارة ملفات العلاقة بين فرنسا وإفريقيا، بما فيها الساحل الإفريقي، وامتد مدى اختصاصيهما حتى عام 1999، تاريخ دمج وزارة التنمية بوزارة الخارجية، وهو ما يعتبر مؤشرا على ما تمنحه فرنسا لنفسها من مسؤولية في تنمية دول المنطقة ومساعدتها[2].

تمثل منطقة الساحل الإفريقي منطقة استقطاب استراتيجي للقوى الكبرى في العالم، وذلك لأسباب عديدة: منها اعتبار فرنسا أنها أولى بالمنطقة نظرا لما لها من نفوذ تقليدي بحكم تاريخها الاستعماري في المنطقة، تحرك الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها ظاهريا بمحاربة الإرهاب الذي تسعى من ورائه إلى التفرد بثروات الساحل المكتشفة، إضافة إلى ما تتوفر عليه المنطقة من طرق تختصر المسافات بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والخليج العربي والشرق الأوسط، دون إغفال الدور الاقتصادي والاستثماري للصين مهددا القوتين السابقتين في المنطقة[3].

أضحت منطقة الساحل الإفريقي تشكل ساحة مفتوحة للتنافس بين القوى الدولية الكبرى، لبحثها عن النفوذ والهيمنة والموارد الطبيعية، وذلك بسبب الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وغناها بالموارد والثروات الطبيعية، إضافة الموقع الجيو سياسي للمنطقة، حيث تعد بوابة لوسط وغرب القارة الإفريقية، هذا ما جعلها هدفا لتجاذبات العديد من الأطراف الدولية.

[1] عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2019، ص 15.

[2] منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[3] **نفس المرجع**، ص 134.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي يعتبر عامل من العوامل التي تجعل التنافس الدولي يشتد بين الدول الكبرى حول هذه المنطقة، وهو ما يؤدي إلى ازدياد التدخل الدولي، أي أنه كلما زادت الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة كلما زاد التدخل الدولي فيها.

المبحث الثاني: الإرث التاريخي للتواجد الفرنسي في مالي.

إن منطقة الساحل الإفريقي كانت خاضعة للنفوذ الفرنسي نتيجة للإرث الاستعماري، ولذلك تحاول فرنسا جاهدة إعادة وجودها العسكري في مالي للدفاع عن مصالحها في الغرب الإفريقي[1].

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في مالي.

لقد كانت نظرة الأوربيين لقارة إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر (19) كأرض عذراء ذات تاريخ مظلم، ولهذا تم اعتبارها بمثابة المختبر لتجاربهم السياسية والاقتصادية، ومتنفسا بالنسبة للقارة العجوز المثقلة بالأزمات الخطيرة، خصوصا في ظل الامتداد الجغرافي الشاسع للأراضي الإفريقية وندرة سكانها في مقابل اكتظاظ الدول الأوربية[2].

يندرج الاستعمار الفرنسي لقارة إفريقيا في سياق مشروع مفاده تقسيم القارة إلى مجموعة مناطق سياسية بين القوى الأوربية في نهاية القرن التاسع عشر (19) بموجب مؤتمر برلين (1884-1885)، إلا أن البوادر الأولى للاستعمار الفرنسي لقارة إفريقيا يعود إلى ما قبل مؤتمر برلين بحوالي قرن من الزمن أي بموجب اتفاقية "فارساي" 1783م، عندما قامت فرنسا باحتلال السنغال[3].

---

[1] مروة يوسف، "قضايا ونظرات: تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري"، **تقرير ربع سنوي**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد 01، مارس 2016، ص 79.

[2] لياس نايت قاسي، "المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب إفريقيا خلال نهاية القرن الـ19"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020، ص 213.

[3] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

أولا: الاستعمار الفرنسي لمنطقة مالي.

لقد كانت مالي تمثل محط اهتمام المستعمر الأوربي بشكل مبكر، حيث ساهم الرحالة العرب في اكتشافها، وبالخصوص "البكري"* في الفترة الممتدة من (1029- 1094)، إذ يعتبر أول من رسم معالم التجارة في إفريقيا، وبعده "ابن بطوطة"* خلال الفترة (1304- 1369)، وهو ما ساهم في اندفاع المستكشفين الأوربيين لاستكمال العمل التمهيدي لدخول الاستعمار الفرنسي إلى هذه المنطقة[1].

كان نفوذ مملكة مالي سابقا وبالتحديد في القرن الثامن عشر ميلادي، يمتد إلى معظم أراضي إفريقيا السوداء الشمالية والغربية، حيث خضعت كغيرها من الدول الإفريقية للاستعمار الفرنسي إلى غاية منتصف خمسينيات القرن الماضي[2]، فقد كان دخول الاستعمار الفرنسي في مالي عن طريق نهر السنغال، حيث نزل الاستعمار بالتحديد في مدينة "كابس" في غرب مالي عام 1880م، حيث قاموا بإنشاء خط حديدي يمتد من ساحل السنغال مرورا بكابس وإلى غاية "بامكو" عاصمة مالي الحالية[3].

كما كانت البداية لأولى الرحلات الأوربية إلى القارة الإفريقية وبالتحديد إلى حوض نهر النيجر، حيث انطلقت بداية من العام 1859م من غمبيا، كما تمكن "منجو بارك"* من الوصول إلى مدينة "سيغو"* والتوغل أكثر فأكثر خلال رحلته الثانية وبعد ذلك ازدادت الرحلات وخصوصا الفرنسية منها، وبعد تعرف هؤلاء الرحالة على الأوضاع العامة للبلاد بدأت الحملات العسكرية، ووجهت فرنسا أنظارها إلى الغرب الإفريقي واستطاعت التوغل عن طريق نهري النيجر والسنغال[4]، حوالي العام

---

* أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو البكري، يرجع إلى قبيلة بكر بن وائل، تعتبر أكبر قبائل ربيعة في جزيرة العرب، وهو جغرافي عربي أندلسي مؤلف كتاب المسالك والممالك في الجغرافيا، ولد في منطقة ولبة بالقرب من إشبيلية حوالي العام 1030م وتوفي في قرطبة عام 1094م.

* أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي الطنجي المعروف بابن بطوطة، عاش في الفترة (24 فبراير 1304- 1377) بطنجة هو رحالة ومؤلف وقاضي، ينتمي لقبيلة لواتة بالمغرب الأقصى.

[1] مجموعة باحثين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، الدوحة، 2014، ص 26.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، العدد 57، 2014، ص 4.

[3] محمد علي الهمشري، السيد أبو الفتوح، علي إسماعيل موسى، **القاموس الإسلامي للناشئين والشباب: انتشار الإسلام في إفريقيا**، العبيكان للنشر، الرياض، 1997، ص 76.

* مونغو بارك (1771- 1806) هو مستكشف وعالم طبيعة وجغرافي اسكتلندي يعتبر أول أوربي يزور مناطق نهر النيجر.

* سيغو هي مدينة في جنوب مالي وتقع بالتحديد شمال شرق العاصمة باماكو، أنشئت من قبل شعب بوزو عام 1620.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر: قارة افريقية 1492-1920**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص 209.

1880م وقد لقوا مقاومة الإمام "ساموري توري"* ورغم ذلك فقد قامت فرنسا بتكثيف بعثاتها إلى أن تم الاستيلاء التام على البلاد عام 1898م، وقد أطلقت فرنسا على هذه المناطق تسمية "السودان الفرنسي" "soudan français"، وقامت بضمها إلى سلطة حكومتها التي تسمى "الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية" "Afrique Occidental Français" التي أقامتها في العام 1895م[1]، وتشمل هذه المنطقة سبع مستعمرات تتمثل في: السنغال، السودان الفرنسي (مالي حاليا)، موريتانيا، غينيا الفرنسية، ساحل العاج وفولتا العليا (كوت ديفوار)، النيجر[2]، وفي العام 1904م أصبح يطلق على هذه المناطق "مستعمرة النيجر- السنغال العليا".

والجدير بالذكر أن فرنسا قامت برسم الحدود لمستعمرة"السودان الفرنسي"، التي تتشكل في معظمها من أراضي دولة مالي عند تقسيم مستعمراتها في غرب إفريقيا عام 1895م، والتي اعتمدت فيها على معيار الثروات الطبيعية في كل مستعمرة وليس على أساس التجانس بين سكان المنطقة[3].

وفي عام 1920م أعادت فرنسا تسمية السودان الفرنسي، وكانت فرنسا قد اقتطعت عام 1919م جزءا من الأراضي التي تقع في الشرق المعروفة اليوم بـ "بوركينافاسو".

أما المناطق الشمالية التي كانت تضم السكان الموريتانيين فقد أعطتها فرنسا لموريتانيا عام 1945م، وفي عام 1946م قامت فرنسا بتغيير صيغة استعمارها، فأصبحت تعتبر مالي من ضمن أقاليم ما وراء البحار في إطار ما يعرف بـ "الاتحاد الفرنسي"[4].

ثانيا: حركات التحرر.

في عام 1944م تم عقد مؤتمر "برازافيل" في عاصمة إفريقيا الاستوائية الفرنسية (برازافيل) والذي اعتبر بمثابة النقطة المفصلية في تحديد العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها الإفريقية، وذلك

---

*ساموري توري (1830- 02 جوان 1900) هو زعيم سياسي إفريقي ولد بما يعرف حاليا جمهورية غينيا، تمكن من تأسيس نواة دولته في منتصف الستينيات من القرن الـ 19م قام بمواجهة الاستعمار الفرنسي تم أسره عام 1898م وتوفي في المنفى عام 1900م.

[1] باري محمد فاضل علي، كريدية سعيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2] صهيب عبد الصمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[4] باري محمد فاضل علي، كريدية سعيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 282-283.

بحضور العديد من القادة الأفارقة، وفي عام 1946م ظهرت للعيان السياسات الاستغلالية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي واستنزاف موارد البلاد، ما أدى إلى تصاعد التوتر بين الجانبين[1].

ظهرت عدة أحزاب تطالب بالاستقلال في مالي أهمها: الاتحاد السوداني – التجمع الديمقراطي الإفريقي (union soudanaise- rassemblement démocratique africain « us- rda ») تأسس هذا الحزب عام 1946م أي قبل استقلال البلاد ويعتبر أقدم حزب فيها، حيث تأسس في فترة الاستعمار الفرنسي وقام بقيادة مالي إلى الاستقلال عام 1960م[2].

لقد تميز الكفاح لنيل الاستقلال في غرب إفريقيا بأنه كان ذو طابع سلمي عن طريق الحركات النقابية، وفي إطار المؤسسات مثل برلمان باريس للمجالس المحلية، اقتصرت مطالب النقابات في البداية على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية تطورت المطالب إلى الجانب السياسي، حيث حاربت الحكومة الفرنسية حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، لكن بعد ذلك أجبرت على تغيير موقفها وأسرعت بالمستعمرات نحو الاستقلال[3].

ثالثا: استقلال مالي.

في عام 1957م تم انعقاد مؤتمر في "باماكو" والذي ضم إقليم إفريقيا الغربية، واعترف هذا المؤتمر بحق تقرير المصير، وقامت فرنسا بالاعتراف بهذا الحق خشية قيام ثورة في البلاد، على غرار الثورة التي اندلعت في الجزائر[4]، كما تزامن ذلك مع رغبة فرنسا في تغيير سياستها الاستعمارية من خلال إعطاء تلك الأقاليم حكما ذاتيا، حيث نص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958 على الاعتراف بحق تلك الشعوب في تقرير مصيرها بمنحهم الحكم الذاتي مع الحفاظ على التعاون داخل الاتحاد الفرنسي[5].

في يناير 1958م حصلت مالي على حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية وانضمت إلى الاتحاد السوداني الذي ضم السنغال إلى جانب مالي، وبعد مرور عام انسحبت السنغال وانحل الاتحاد فعادت

[1] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2] مادي إبراهيم كانتي، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص 63.

[3] عبد القادر بن تيجان بن لالم كجيري، **موسوعة تاريخ مالي**، مؤسسة كجيري للتربية والبحوث التاريخية، د د ن، د س ن، ص ص 620-621.

[4] باري محمد فاضل علي، كريدية سعيد إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

[5] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

تسمية مالي من جديد، وفي عام 1960 حصلت مالي على استقلالها[1]، حيث وقفت فرنسا موقف المعارض لهذا الاتحاد بسبب ما وجدته من نتائج ايجابية على الطرفين وسعت بكل وسائلها الدبلوماسية للقضاء عليه واستطاعت تحقيق ذلك عن طريق التأثير على السنغال حيث تم بالفعل حل هذا الاتحاد[2].

المطلب الثاني: آليات التغلغل الفرنسي في مالي بعد الاستقلال.

تعد فرنسا واحدة من أهم القوى الرئيسية الفاعلة في القارة الإفريقية بداية من أواخر القرن التاسع عشر، حيث وخلال فترة الاستعمار استأثرت فرنسا بنصيب كبير من المستعمرات ما شكل خبرة طويلة استندت عليها فرنسا للإبقاء على علاقاتها مع الدول المستعمرة بعد الاستقلال التي لم تعرف القطيعة عكس الدول الاستعمارية الأخرى على غرار بريطانيا وايطاليا وألمانيا، حيث أخذ تعاون فرنسا مع مستعمراتها السابقة طابعا تعاونيا، شمل المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية[3].

واصلت فرنسا في ممارسة سياستها المتمثلة في ممارسة النفوذ والوصاية على مستعمراتها السابقة، بعد استقلالها منذ ستينيات القرن الماضي، **من خلال العديد من الأطر البديلة عن الاستعمار التقليدي في دول الساحل الإفريقي منها**[4]:

أولا- اتفاقيات الدفاع المشترك:

ولها عدة مظاهر.

أ- اتفاقيات ثنائية.

التي تم توقيعها مع السنغال، موريتانيا، مدغشقر، الطوغو.

ب- اتفاقيات متعددة الأطراف (على أساس إقليمي).

[1] عايدة العزب موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34-35.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[3] سباعي مهيرة عماد، **القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي: الأزمات..المعالجة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص ص 92-93.

[4] عشور قشي، "التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 45-46، 2015، ص 81.

التي تم توقيعها مع التشاد، كوت ديفوار، البنين، النيجر، الكونغو، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى.

ثانيا: الإبقاء على وحدات عسكرية فرنسية إلى اليوم.

في كل من التشاد، بوركينافاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، موريتانيا، النيجر.

تهتم فرنسا بمالي من منطلق أنها كانت مستعمرة تابعة لها وتسعى للحفاظ على مصالحها فيها وفي المنطقة بشكل عام، وذلك في إطار التنافس مع قوى أخرى على المنطقة، ولهذا فقد قامت فرنسا بعد استقلال مستعمراتها بإبرام العديد من الاتفاقيات للدفاع والتي كانت تحتوي على بنود سرية، وبناء عليها أقامت القواعد العسكرية في كل من السنغال والغابون والتشاد، وفي السنوات الأخيرة وقعت اتفاقيات تعاون عسكرية مع دول في المنطقة من بينها مالي في جويلية 2014[1].

ويرى الباحث "مورغان باغليا" أن القوى الكبرى تقوم بإنشاء القواعد العسكرية من أجل تحقيق **مجموعة من الأهداف الرئيسية هي**[2]:

1- التدخل في مناطق النفوذ من أجل الدفاع عن مصالحها.

2- ضمان أمن حلفائها.

3- مراقبة أراضي الطرف الخصم.

4- نشر مختلف أفكارها وقيمها كالحرية والديمقراطية.

كما احتلت منطقة الساحل الإفريقي مكانة هامة في الاهتمامات الفرنسية من عدة نواحي أبرزها:

أ- الناحية الأمنية.

بسبب ارتفاع عدد الاختطافات لمواطنيها، سواء السياح منهم أو العمال أو الرعايا المقيمين في المنطقة، من قبل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ليتم فيما بعد إطلاق سراحهم مقابل المال وهو ما يسمى "الفدية"[3].

---

[1] محمد طبال، مرجع سبق ذكره، ص 450.

[2] حسن الرشيدي، "إستراتيجية نشر القواعد العسكرية"، مجلة البيان الالكترونية، 2020/07/28، على الموقع: http//albayan.co.uk/Article2.aspx، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/25، على الساعة: 19:30.

[3] عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ب- الناحية الاقتصادية.

فقد قامت فرنسا بتركيز اهتماماها في القارة الإفريقية من أجل البحث عن الأسواق الخارجية لتتمكن من تسويق منتجاتها، وكذلك من أجل البحث عن المواد الأولية لتنمية صناعاتها المدنية، في ظل معاناة فرنسا من نقص حاد في هذه المواد داخل الأراضي الفرنسية،حيث وجدت نفسها مضطرة لتعويض ذلك النقص خارج حدودها، إلا أن فرنسا وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية أمام منافسة دولية تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في أوربا وآسيا والشرق الأوسط، فوجدت إفريقيا هي المجال الدولي الوحيد المفتوح أمام نفوذها[1].

كما يتعين على فرنسا أن توفر إمدادات المعادن والمصادر الطاقوية، والمواد الأولية وبالخصوص اليورانيوم والنفط لمختلف صناعاتها ومن أجل إنتاج الطاقة النووية، حيث كانت فرنسا وإلى غاية الثمانينات من القرن الماضي تعتمد بصفة تامة أو شبه تامة على إفريقيا، قبل أن تقوم بتنويع مصادرها، ومن أبرز هذه الدول الإفريقية النيجر، جنوب إفريقيا والغابون خصوصا في تأمين اليورانيوم قبل أن ينخفض اعتمادها على اليورانيوم الإفريقي إلى 40% في أواخر الثمانينات[2].

وخلال مرحلة الحرب الباردة ولتتمكن فرنسا من تحقيق أكبر استفادة من القارة قامت بتقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية، حيث كانت:

المجموعة الأولى: تمثل المستعمرات التي تمثل أكبر نسبة مساهمة في استثمارات فرنسا وهي: السنغال، كوت ديفوار، الغابون، الكاميرون.

المجموعة الثانية: ضمت الدول الأفقر لكنها تتوفر على موارد اقتصادية وموقع استراتيجي وهي: موريتانيا، التشاد، إفريقيا الوسطى.

المجموعة الثالثة: تكونت من الدول التي غيرت من نظمها الاقتصادية بعيدا عن الغرب وهي: بنين ومدغشقر.

[1] أحمد محمد عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

[2] راوية توفيق، "السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، **أضواء للبحوث والدراسات** 2021/12/01، على الموقع:/http//adhwaa.net ، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/22، على الساعة: 16:44.

والمجموعة الرابعة: التي لم تخضع للسادة الفرنسية وهي: الكونغو الديمقراطية، رواندا، موزمبيق، بورندي[1].

إلا أنه وبانتهاء الحرب الباردة، حدث تراجع في اهتمام فرنسا بإفريقيا من الناحية الاقتصادية، إذ أصبحت نسبة التجارة الفرنسية في إفريقيا أقل من 5 %، ولم تعد تستقبل سوى أقل من 20% من إجمالي الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم[2]، كذلك بالنسبة للجانب السياسي، حيث لم تشكل القارة الإفريقية جزءا مهما من السياسة الخارجية الفرنسية لفترة طويلة كما كانت عليه من قبل[3].

ثالثا: التدخل الأجنبي.

منذ بداية القرن الواحد والعشرين وتعقيد حدة الأزمات المتمثلة في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، وهي أوضاع اعتبرتها فرنسا تهديدا لمصالحها في المنطقة جعل السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا تعود إلى الواجهة مع وصول الرئيس "نيكولا ساركوزي" إلى السلطة عام 2007، وبالخصوص حل الأزمات عن طريق التدخل[4].

رابعا: الأداة الثقافية والحضارية.

وفي سبيل تحقيق أهدافها قامت فرنسا بتوظيف الأداة الثقافية واللغة المشتركة، حيث تنتشر اللغة الفرنسية في دول وسط وغرب إفريقيا، إضافة إلى انتشار المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية، بهدف إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية في الدول الفرانكفونية التي تضم الدول الناطقة بالفرنسية[5].

لقد استخدمت فرنسا ذريعة المهمة الحضارية كأداة لإضفاء صبغة الشرعية على سياسة فرنسا الاستعمارية في الماضي وحتى بعد الاستقلال، حيث وصل عدد المراكز الثقافية الفرنسية في قارة

[1] أحمد محمد عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 186-187.

[2] رأفت إجلال، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،بيروت، ط1، 2013، ص 160.

[3] Benedikt Erforth, **Contemporary French Security Policy In Africa On Ideas And Wars**,: German Development Institute, Germany, 2020, P 15.

[4] مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 09، العدد 02، 2017، ص 263.

[5] رأفت إجلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

إفريقيا خلال الثمانينات إلى حوالي 52 مركزا ثقافيا، كما حرصت فرنسا على تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة من أجل الدراسة في كبرى المدن الفرنسية، كما تأسست عام 1970 المنظمة الفرانكفونية التي جمعت الدول الناطقة بالفرنسية[1].

ومع وصول الرئيس "نيكولا ساركوزي" إلى الحكم في فرنسا عام 2007 أكد على أن فرنسا سوف تقوم بتغيير علاقتها مع الدول الفرانكفونية الإفريقية عن طريق التقليل من القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا، إلا أن تدخلها في ليبيا وساحل العاج عام 2011، إضافة إلى تدخلها في مالي مطلع عام 2013، أكد أنه من الصعب تغيير سياسة فرنسا القائمة على العلاقة الأبوية بينها وبين مستعمراتها السابقة في غرب إفريقيا[2].

وانطلاقا مما سبق تعتبر إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص منطقة نفوذ فرنسي بامتياز سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وترتكز الإستراتيجية الفرنسية **اتجاه المنطقة على عدة محاور هي**[3]:

1- القمم الفرنسية الإفريقية.

2- إنشاء شبكة دبلوماسية كثيفة في إفريقيا.

3- إنشاء القواعد العسكرية بالمنطقة.

4- إقامة العديد من الاتفاقيات في إطار الدفاع والوقاية من النزاعات بواسطة التواجد العسكري في إفريقيا.

5- التدخل الأجنبي في المنطقة.

[1] راوية توفيق، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[2] مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

[3] نوال بومليك، "أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 160.

المطلب الثالث: مظاهر الاهتمام الدولي بمالي.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي وهي الفضاء الجغرافي لمالي أهم الفضاءات الجيو سياسية التي لاقت اهتماما لدى الدوائر السياسية والبحثية، فبعدما كانت منطقة معزولة وغير ذي أهمية خلال فترة الحرب الباردة، حيث تأثرت هذه المنطقة بتحولات النظام الدولي الجديد وبروز العولمة فتحولت إلى بؤرة للتهديدات الأمنية بسبب خصائصها الجغرافية، إضافة إلى الاكتشافات الطاقوية، ما جعل المنطقة تشكل مسرحا للتنافس الدولي[1].

أولا: مظاهر الاهتمام الفرنسي بمالي.

يتجلى الاهتمام الفرنسي بمالي من خلال المظاهر التالية:

1- العلاقات الفرنسية الإفريقية.

تعتبر العلاقات الفرنسية الإفريقية من أقوى العلاقات التي تربط القوى الاستعمارية بمستعمراتها السابقة، حيث تتميز علاقاتها بالعمق داخل المجتمع الذي تتصل به، سواء تعلق هذا الاتصال بشكل من أشكال الاستعمار التقليدي أو تعلق بشكل من أشكال التعاون الثقافي، فهي تسعى للتعامل مع الشعوب، ثم يأتي دور المؤسسات الرسمية لتغطي الجانب القانوني لهذا التعامل، إلا أن هذه العلاقة تراجعت مؤخرا لصالح التنافس الأنجلوسكسوني[2].

2- الحماية الفرنسية للأنظمة المالية.

من الناحية الاقتصادية عملت فرنسا على الإبقاء على تبعية مستعمراتها السابقة بما فيها مالي عن طريق نظام"منطقة الفرنك الفرنسي الإفريقي"، الذي يعمل على مساعدة الأنظمة القائمة وحمايتها حتى وان كانت استبدادية، من أجل ضمان ولائها لفرنسا في مقابل المنافسة الأجنبية، حيث حصلت

[1] نوال بومليك، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] كسفي علي، "التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016 دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 38.

الصين على حق التنقيب عن اليورانيوم في الشمال المالي في عهد الرئيس السابق "أمادو توماني توري" عام 2010[1].

3- الشراكة الفرنسية – الإفريقية في مجال التنمية.

بالإضافة إلى جهود الوكالة الفرنسية للتنمية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة للدول الإفريقية بما فيها مالي، والتعبئة لتحقيق الأمن الغذائي ودعم مشاريع البنية التحتية فيها وكذا مجالي الصحة والتعليم، تعزيز القدرات في مجال إنتاج وتبادل المعارف[2].

4- العلاقات التجارية الفرنسية – الإفريقية.

بالإضافة إلى اعتماد فرنسا على التجارة البينية مع الدول الإفريقية، حيث تعد فرنسا المستورد الأول للمواد الأولية من غالبية دول غرب إفريقيا وبالخصوص دولة مالي، وفي نفس الوقت المصدر الأول للسلع المصنعة لبعض من هذه الدول، إذ تشير بعض الإحصاءات ومنها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن مالي تعد المستورد رقم 87 لفرنسا والمصدر رقم 165، حيث تتمثل معظم صادراتها من الذهب والقطن، وتسيطر الشركات والمؤسسات الفرنسية في مالي على حوالي 65% من قطاع الخدمات و20% في التجارة و15% في قطاع الصناعة، ويبلغ المستثمرين الفرنسيين في مالي حوالي 5 ألاف مستثمر، وعدد الجالية المالية في فرنسا حوالي 80 ألف شخص[3].

5- دعم الاستقرار في الدول الإفريقية.

في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة أصبح الخطر الأكبر الذي يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة هو تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما تهتم فرنسا بتواجدها بنفس مناطق الاهتمام الأمريكي، ولهذا تشتد المنافسة بين البلدين، وتسعى فرنسا لدعم الأنظمة الإفريقية القائمة لدعم الاستقرار الذي يساهم في تحقيق النمو لاستثماراتها[4].

---

[1] إسراء محمد فوزي فهمي الاكشر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 16 جويلية 2016، على الموقع: http//democraticac.de/ ?p=34092، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 12:05.

[2] "الوكالة الفرنسية للتنمية..ذراع باريس الاقتصادية"، 2016/02/23، **على الموقع**: http//google.com/amp/s/www.aldjazera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 12:15.

[3] إسراء محمد فوزي، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[4] رأفت إجلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

على الرغم من أن فرنسا تواصل لعب دورها المركزي في إفريقيا، إلا أن هذا الدور بدأ يتراجع بشكل ملحوظ، وذلك بسبب فشلها في تحقيق الاستقرار في مناطق نفوذها، حيث أدرك الأفارقة أن فرنسا منشغلة بتحقيق مصالحها، مما أدى إلى انتشار الجماعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاقتصادية ونمو الأنظمة التسلطية، ما أدى بالدول الإفريقية إلى طلب مساعدة الدول الأجنبية الأخرى المنافسة لفرنسا أمنيا على غرار روسيا واقتصاديين على غرار الصين وتركيا[1].

ثانيا: مظاهر الاهتمام الأمريكي بمنطقة مالي.

يرتكز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي على التهديدات الأمنية المختلفة وخصوصا تهديدات الجماعات الإرهابية التي تهدد قواعدها، إضافة إلى حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة خصوصا في ظل ازديادها بثلاثة أضعاف في عهد الرئيس "جورج بوش"، وكذلك تأمين منابع النفط[2].

1- البحث عن الموارد الأولية (النفطية).

لم تكن تحظى منطقة الساحل في الماضي القريب بأي اهتمام دولي أما بعد الاكتشافات النفطية المهمة تغيرت المكانة الاقتصادية للمنطقة، حيث أصبحت تشاد تصدر حوالي 200 ألف برميل يوميا، وبدأ الإنتاج في البحر في موريتانيا، واحتياطات نفطية ضخمة في دارفور، كما أسفرت عمليات الحفر في صحراء مالي عن نتائج مشجعة، وهو ما جعل مراقبين يتنبئون إلى إمكانية أن تصبح منطقة غرب إفريقيا تنافس الخليج العربي من حيث الموارد النفطية[3].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت إفريقيا تشكل أهمية كبرى في السياسة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة **اتجاه إفريقيا اعتمدت على ما يلي**[4]:

1- التركيز على مناطق إقليمية معينة.

2- اختيار الطرف الذي يمارس دور القيادة ويكون عادة دولة أو أكثر مثل جنوب إفريقيا في الجنوب، إثيوبيا في الشرق، ونيجيريا والسنغال في الغرب.

---

[1] نبيل زكاوي، "مآلات النفوذ الفرنسي في إفريقيا"، **ورقة تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2022، ص 5.

[2] خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، 2018، ص 482.

[3] مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 64، 2013، ص 73.

[4] عبد القادر الهواري، **حروب القرن القادمة**، بيلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2019، ص 122.

3- وضع قضايا محددة على قائمة السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية مثل الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وحماية البيئة وحقوق المرأة وغيرها.

4- إنشاء قوة افريقية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

5- محاصرة النظم التي تدعم التطرف والإرهاب.

6- تعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة (مبدأ التجارة بدل المساعدات).

لقد صدرت العديد من التقارير والتحليلات الأكاديمية التي تظهر أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل إعلان شركة "شيفرون تيكساتو*" عام 2002، عن استثمارها ما قيمته 5 مليار دولار في إفريقيا، كما أعلنت نيتها عن استثمار 20 مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة، وهو ما يؤكد الاهتمام تزايد الاهتمام بالقارة الإفريقية ورغبتها في الاستئثار بثرواتها[1].

2- إقامة القواعد العسكرية بإفريقيا.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء واحدة من أكبر وأهم القواعد العسكرية الأمريكية في جيبوتي سميت قاعدة "أفريكوم"، بدأ العمل بها عام 2002، ودخلت حيز الخدمة عام 2007، تنطلق منها جميع العمليات العسكرية الأمريكية تتولى إدارة العلاقات العسكرية مع الدول الإفريقية، تضم 3000 مقاتل أمريكي في معسكر "ليمونيير*"[2]، وتعتبر قاعدة "أفريكوم" القاعدة العسكرية الأمريكية الرسمية الوحيدة في إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، ترتكز على تعاون للعديد من الدول الإفريقية الأخرى، من أجل ضمان بقائها السري وانتشارها في مختلف أنحاء القارة[3].

---

* شركة أمريكية متعددة الجنسيات، تعمل في مجال الطاقة وتنشط في أكثر من 180 دولة، مقرها الرئيسي في كاليفورنيا، تعتبر واحدة من أكبر الشركات في العالم.

[1] السيد خالد التزاني، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، **على الموقع**: http//caus.org.lb/، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/25، على الساعة: 19:50.

* قاعدة عسكرية تابعة للبحرية الأمريكية، تقع في مطار جيبوتي، هي مقر قوة العمل المشتركة الموحدة في القرن الإفريقي، تتفرع عن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم).

[2] مصطفى كامل محمد، **المنطقة العربية بين سندان تفاعلات التحول إلى نظام دولي جديد ومطرقة الحرب الروسية الأوكرانية (القدرة- التوجه- الدور)**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص 67.

[3] عبد الباري عطوان، **ما بعد بن لادن: القاعدة، الجيل الثاني**، دار الساقي، بيروت: ط1، 2017، ص 62.

لقد تركزت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في البداية على إقامة مركز القيادة العسكرية في إفريقيا ووجهت مساعيها الدبلوماسية إلى اختيار ليبيا أو الجزائر كبلد مضيف لعدة أسباب لعل أهمها امتلاك الجزائر لمخزون احتياطي مهم، وخامس احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، إلا أنها فشلت في ذلك[1].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبادرة الساحل الشاملة pan sahel initiative والتي سميت بمبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل في عام 2004، Trans-Sahel Counter Terrorism (TSCTI) Initiative، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة "الحرب على الإرهاب" في الساحل من أجل ضمان استخدام القواعد العسكرية وبرامج التسليح في المنطقة، وخصوصا في المناطق التي تخشى الولايات المتحدة على مصالحها فيها[2].

ارتكزت المخططات الإستراتيجية الأمريكية ومنظومتها العسكرية على عدة عناصر، أهمها احتكار النفط والعمل على نشر وتوسيع شبكة القواعد العسكرية لبسط نفوذها السياسي من جهة، وفتح الأسواق لشركاتها من جهة أخرى، وقد حظيت القارة الإفريقية بمكانة هامة في الإستراتيجية الأمريكية، حيث أنه بالإضافة إلى احتياطي النفط الذي يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتزايدة، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المعابر والموانئ الإستراتيجية في المحيط الهندي والأطلسي والبحر الأحمر، كما توفر المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجاتها[3].

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على عنصرين:

الأول: يتمثل في تطوير فعالية وقدرات الجيوش المحلية لمنطقة الساحل من خلال تبادل المعلومات، التكوين، المعدات العسكرية لمكافحة الإرهاب.

والثاني: يتمثل في المشاركة الميدانية للقوات الأمريكية في بعض المناورات في المنطقة، وتشاركها بعض دول الناتو في ذلك مثل فرنسا واسبانيا[4].

---

[1] عبد الباري عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، دار الساقي، بيروت، 2017، ص 60.

[2] أحمد محمد عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

[3] مراد بن قيطة، "فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **دفاتر المتوسط**، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص 221.

[4] بوهيدل رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

يواجه المسئولون الأمريكيون مأزقا حقيقيا يتمثل في طبيعة الصراعات الداخلية وحدتها وتعقيدها، حيث قدمت تجربة الصومال درسا قاسيا للولايات المتحدة الأمريكية، ما جعلها تعيد النظر في التدخل العسكري المباشر في منطقة الساحل الإفريقي، فهي ترغب في ضمان وجودها دون مغامرات عسكرية أو خسائر بشرية، حيث تكتفي واشنطن بتدريب قوات افريقية داخل القارة للقيام بحفظ السلام[1].

ثالثا: مظاهر الاهتمام الصيني بمنطقة مالي.

لقد تطور الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وبشكل خاص منطقة الساحل الإفريقي من دعم لحركات التحرر خلال الفترة الاستعمارية إلى إتباع سياسة ترتكز على تحقيق المصالح الإستراتيجية للطرفين، كما تحولت العلاقة من مجرد تلقي المساعدات إلى تعاون مشترك على شكل مشاريع مشتركة وقروض ذات فائدة منخفضة، إضافة إلى إنشاء علاقات في مجالات التعليم والثقافة[2].

1-العلاقات العسكرية الصينية الإفريقية.

أصبحت الصين الممول الرئيسي بالأسلحة الخفيفة لقارة إفريقيا وبالخصوص منطقة الساحل الإفريقي، حيث قامت بإنشاء العديد من المصانع لهذا الغرض في كل من السودان ومالي، وقامت بتوقيع اتفاقيات تعاون في المجال العسكري، كما قامت باستثمارات في مجال النفط، حيث بلغت خمس مليارات دولار لبناء مصفاة في شمال النيجر، واستثمرت نفس الشركة في استغلال 80 بئر نفطي في تشاد[3].

رابعا: مظاهر الاهتمام التركي بمنطقة مالي.

لقد أعطت تركيا أهمية بالغة لمنطقة الساحل الإفريقي وخصوصا في المجال الأمني، حيث اتجهت تركيا إلى عسكرة سياستها من أجل توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، إذ قامت بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون الأمني مع كل من موريتانيا وتشاد والسودان وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا وبنين،

[1] ويكن فازية، "التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا –منطقة الساحل نموذجا-"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 01، العدد 03، 2020، ص 269.

[2] رأفت إجلال، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[3] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة"، مرجع سبق ذكره، ص 114.

كما تم مؤخرا التوصل إلى اتفاق أمني مع النيجر عام 2020، من أجل تثبيت نفوذها في منطقة الساحل والصحراء[1].

ومنه نستنتج أن النفوذ التقليدي لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي من منطلق الإرث الاستعماري للمنطقة، هو ما يجعل فرنسا تبدي اهتماما خاصا بهذه الدول، حيث ترى أن لها الأولوية في استرجاع مناطق نفوذها، أي أنه كلما وجد الإرث التاريخي للتواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة.

المبحث الثالث: التهديدات السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من العديد من الأزمات السياسية كضعف أداء المؤسسات وكثرة الانقلابات العسكرية مما أثر على مبدأ الشرعية في الأنظمة السياسية إضافة إلى العديد من المشاكل الأمنية كانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية وغيرها.

المطلب الأول: إشكالية الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي.

قبل الحديث عن الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي لابد من التطرق إلى مفهوم النظام السياسي وأهم خصائصه إضافة إلى طبيعة الأنظمة في الساحل.

أولا: مفهوم النظام السياسي.

يعرف بأنه "مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية"، وهو أحد أنظمة المجتمع ، كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي، والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه، وتفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما[2]، كما أن النظام السياسي في مجتمع ما يبنى على أساس وجود الدولة التي تمثل اندماج الناس وانصهار علاقاتهم في كيان سياسي منظم اسمه الدولة[3].

---

[1] محمد بلماحي، "الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 316.

[2] صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، المكتبة القانونية، ط1، بغداد، 1991، ص5.

[3] حمود علي خير، **مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2018، ص 14.

يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، وقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها، تتمثل وظائف المدخلات وفقا للاقتراب الوظيفي في كل من التنشئة السياسية والاتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها، والتقاضي بموجبها وفي هذا السياق حدد "غابريال ألموند" الغاية النهائية لوظائف النظام بشقيها في التكيف مع البيئة وتحقيق الاستقرار[1].

ويعرف بأنه: "نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات سلطة بين النخبة الحاكمة من ناحية والمواطنين أو الجماهير من ناحية أخرى (وبين فئات ومجموعات النخبة بعضها والبعض الآخر)[2].

ويرى البعض أن النظام السياسي هو " مجموعة أنماط متداخلة ومتشابكة ذات مساس بعملية صنع القرارات والتي تجسد واقع الخلافات والصراعات التي تعترض أهداف المجتمع، وبذلك يعني النظام السياسي مجموعة العناصر التي تساعد المجتمع على البقاء ككائن اجتماعي تسيره سلطة سياسية"[3].

ثانيا: خصائص النظام السياسي.

1- الشكل.

لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد ويقصد بالشكل بصفة عامة الهيكل أو البناء التنظيمي للنظام السياسي، والذي يرتبط أساسا بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة كل منها، يحدد إطار وطبيعة وعمل النظام.

2- تعقد التركيب.

كل النظم تتسم بالتركيب المعقد، ويرجع ذلك إلى:

أ- النظام السياسي نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي العام.

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 12.

[2] علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005**، كتب عربية، القاهرة، 2006، ص ص 6-7.

[3] موح عراك عليوي، **تسلط نظام الحكم وتعثر النسق الاجتماعي في بناء المجتمع**، د د ن، العراق، د س ن، ص7.

ب- النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية، وهو يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف ويؤدي العديد من الوظائف.

3- البنية.

البنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل (تحقيق التكامل).

4- الوظيفة.

تنحصر وظيفة النظام السياسي بصورة عامة في تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته، والحفاظ على النظام ووحدته واستمراريته.

5- التخصص.

يرتبط هذا التخصص بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي، مسألة التخصص ترتبط بعملية تحديد الأهداف الموكلة للمؤسسة السياسية وأسلوب تقديم تلك الأهداف[1].

ثالثا: طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.

1- السلطة السياسية.

اعتمادا على أدبيات الأنثروبولوجيا السياسية فإنه يوجد في إفريقيا مجتمعات يعتمد النظام السياسي فيها على رابطة العائلة والدم، وهناك التوريث في السلطة من جيل إلى آخر، كما توجد أشكال أخرى للسلطة يتم اكتسابها اكتسابا، ونماذج أخرى تتقاسم فيها جماعات السلطة داخل تلك المجتمعات، أو سيطرة طبقة أو عرق محدد بعينه، والبعض الآخر من الأشكال السياسية المؤسساتية يعتمد على السلطة الدينية، حيث يعتبر التنوع الذي تتمتع به الأشكال السياسية الإفريقية قديما خاصية من خصائص التعددية من حيث الكم والكيف وتفوق تعدديتها فكرة التعددية المعاصرة شكلا

[1] تامر نادي، "ماهية النظام السياسي وخصائصه – نظرية السلطة"، على الموقع: http//arabprf.com/ ?p=298&amp تم التصفح بتاريخ: 2022/07/25، على الساعة: 14:38.

ومضمونا، وبهذا يمكن اعتبار مصطلح التعددية واستعمالاته المعاصرة منتج إفريقي قبل أن يكون منتجا غربيا[1].

ورثت دول الساحل الإفريقي الحدود الوطنية لها بعد التقسيم الاستعماري الذي خلفه وهو ما أدى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير الضمانات الضرورية لتحقيق المساواة لجميع المواطنين، بحيث أن التماثل في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وما كان له من انعكاس على طبيعة الحياة السياسية والذي أدى إلى انتشار مظاهر الحياة القبلية التي تتميز بأسبقية الولاء للقبيلة على الولاء للدولة[2].

لقد احتفظت العديد من الدول الحديثة في الساحل الإفريقي بالمظاهر التي كانت سائدة طيلة الفترة الاستعمارية، حيث تميزت هذه الدول بكونها سلطوية قائمة على شخصنة السلطة، ما جعل الدول الحديثة تواجه العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، هذا ما يفسر عدم وجود قواعد مرسخة لممارسة وانتقال السلطة وعدم الاستقرار على المؤسسات السياسية، ما يجعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في المنطقة، وهو ما ينجر عنه عجز الدولة عن السيطرة على العديد من أقاليمها بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي، حيث أصبح وجود الدولة في حد ذاته يشكل محل نزاع بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية المتنازعة على الدولة، حيث عمل المستعمر الغربي على تكوين نخبة سياسية محلية تتبنى سياسته متجاهلة التركيبة البشرية للقارة الإفريقية، الأمر الذي أدى إلى فشل الدول الحديثة[3].

يتمثل الدور الرئيسي للدولة في استحداث منهجية مركزية لتوزيع القيم السياسية للأفراد المقيمين على حدودها تماشيا مع مطالب واحتياجات مواطنيها في ظل التحديات التي تواجهها محليا ودوليا وهذا هو المحدد الأساسي الذي يتم التمييز على أساسه بين الدول القوية والدول الضعيفة[4].

---

[1] كريبسو ديالو، "دراسة حول الأنظمة السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار"، **على الموقع**: http//hammesh.blogspot.com تم التصفح بتاريخ: 2022/07/25، على الساعة: 19:49.

[2] الساحل الإفريقي، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[3] سيدهم ليلي، "دراسة في إشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 09، العدد 11، ديسمبر 2018، ص ص 22-23.

[4] جميلة علاق، "الساحل الإفريقي: دراسة جيواستراتجية"، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 27، العدد 155، 2017، ص138.

تعاني الدولة في الساحل الإفريقي من عدم قدرتها على بسط سلطتها على كافة إقليمها فاتساع المساحة وقساوة السطح قد خلقت أزمة تغلغل لعدم توفر الدولة على وسائل الإعمار التي بإمكانها جعل السكان يستقرون على أقاليمهم، وذلك أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة تجعل من السكان بدوا رحل.

بالإضافة إلى كون الدولة في الساحل ليست هي الفاعل الوحيد المحتكر للعنف فقدرة الدولة على احتكار العنف المنظم تعتبر خاصية أساسية ومميزة للدولة فأي منظمة غير قادرة على ممارسة العنف المنظم سيكون من الصعب وصفها بأنها دولة، حيث أن فشل الدولة في الساحل الإفريقي في تأمين الاحتياجات الأمنية الأساسية للأفراد والجماعات دفعهم للاعتماد على أنفسهم خارج الأطر القانونية متجاهلين بذلك دور الدولة في تحقيق الأمن، وقاموا بإنشاء مليشيات مسلحة في المناطق التي يغيب فيها الوجود الحكومي هذا الفشل أدى إلى خوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدولة في الجانب الأمني.

إن النظم المركزية في الساحل لا تملك وسائل كافية تمكنها من فرض سلطانها على كامل أراضيها فلا مفر أن تقوم مجموعات محلية بالمراقبة، وتنتمي هذه المجموعات غالبا إلى عرق يشعر بأنه وريث شرعي لهذه المنطقة أو تلك، كما أن احتمال أن تصبح هذه المجموعات متمردة على النظام القائم يظل واردا[1].

2- المشاركة السياسية.

إن أهم ما يميز العملية السياسية في دول الساحل الإفريقي هي الاختلالات الهيكلية العميقة، وطبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، بالإضافة إلى التضييق على حرية التعبير والإعلام، واستمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعامل أساسي في إدارة الانتقال السياسي برغم تبني هذه الدول للديمقراطية، يضاف إلى ذلك علاقة هذه العوامل بدرجة المأسسة، والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، التي ترتبط حسب "صموئيل هنتغتون" "Samuel

[1] مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره، ص225.

Huntington" بمدى بناء المؤسسات السياسية التي تقوم بدورها بتنظيم المشاركة السياسية وتمنع انعدام الاستقرار السياسي[1].

إن الوضع الحالي الذي تعيشه دول الساحل الإفريقي هو نتيجة تراكم مجموعة من العوامل التي أصبحت تهيمن على السياسات المحلية وتعيقها:

- النظام العشائري والقبلي.

- الهيمنة الاستعمارية التي كسرت أو قلبت الأنظمة الهرمية للسلطة التقليدية وجمعت أو فصلت بين القبائل برسم حدود لا تراعي الواقع الاجتماعي.

- التفاوت الواضح المؤسس للطبقات والذي حافظت عليه الدول التي خرجت للتو من الاستعمار (تهميش اقتصادي وسياسي).

لم تتمكن الدول الحديثة من التوصل إلى حوصلة حديثة تساهم في بناء دولة القانون التي تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وتضمن تكافؤ الفرص[2].

3- أزمات النظام السياسي في منطقة الساحل الإفريقي.

تعاني الدولة في الساحل الإفريقي العديد من الأزمات أهمها:

أ- أزمة الهوية والاندماج الوطني.

من بين التحديات التي واجهت الزعماء الوطنيين في مسألة بناء الدولة في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي هو كيفية توحيد المجتمعات المتعددة الأعراق والإثنيات واللغات والثقافات والأديان تحت راية أمة واحدة موحدة[3].

ب- أزمة الشرعية.

[1] عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **أضواء للبحوث والدراسات**، 09 أوت 2023، على الموقع: http//adhwaa.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/09/12، على الساعة: 16:00.

[2] عبد السلام يخلف، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13 العدد 03، 2021، ص ص 677-678.

[3] عربي بومدين، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 151، صيف 2015، ص ص 140-141.

هناك علاقة وطيدة بين بناء الدولة في الساحل الإفريقي وأزمة الشرعية، حيث نتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب التصارع على السلطة مما أدى إلى كثرة الانقلابات العسكرية، وهو ما لا يتوافق مع المبادئ الديمقراطية، إضافة إلى مصادرة قنوات المشاركة السياسية من قبل النخبة الحاكمة وفقا لمصالحها[1].

ج- أزمة التوزيع.

يقول "جوزيف لابالومبارا" joseph La palombara" إن مشكلات الحكم بوجه عام هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسي هو المستخرج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص، وما يلاحظ في دول الساحل الإفريقي انفراد عدد قليل من الأفراد بكل الموارد المتاحة في حين يتم فرض الحرمان على الأغلبية المتبقية، وتؤدي أزمة التوزيع إلى تفاوت طبقي حاد[2].

المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

يمثل كل من الإرهاب والجريمة المنظمة أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه العالم بأسره لكن انتشارهما بصورة كبيرة في منطقة لها خصوصياتها كمنطقة الساحل الإفريقي مما زاد من تفاقم الأزمات المتأصلة في المنطقة وزاد من معاناتها وتخبطها في مستنقع من المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أولا: الظاهرة الإرهابية.

إن ما يجري في الساحل الإفريقي لا يمكن فصله عن مفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم، لكن ونظرا لتضاريس المنطقة الوعرة فإن المنطقة التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في اعتماد أسلوب الاختطاف وتلقي الفدية مقابلها لإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الإفريقي[3].

أ- مفهوم الإرهاب.

[1] سيدهم ليلى، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عربي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011، ص 99.

سيتم التطرق إلى كل من المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي كما يلي:

1- التعريف اللغوي.

"تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد (أرهب)، يرهب، إرهابا وترهيبا، ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وفزعه وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)"[1].

2- التعريف الاصطلاحي.

رغم صعوبة وجود تعريف محدد للإرهاب إلا أنه يمكن تعريفه كما يلي: "استخدام العنف- غير القانوني أو التهديد به بمختلف أشكاله كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[2].

ب- أسباب انتشار الإرهاب في الساحل.

يمكن إرجاع أسباب انتشار الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إلى ما يلي:

1- الأزمات الإثنية.

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي وإفريقيا الغربية في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية، إذ يمكن إرجاع ظهورها، إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة اثنيا، وقبليا وعرقيا، مما يجعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية صعبة للغاية مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها، مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في غينيا وكوت ديفوار، والصدمات الإثنية والقبلية في تشاد[3].

2- العوامل السياسية.

تبرز العوامل السياسية من خلال:

---

[1] إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2018، ص ص 23-24.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[3] إدريس عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

- ضعف الأداء المؤسساتي، وانتشار ظاهرة الاستبداد وغياب الديمقراطية والفساد السياسي.

3- العوامل الاقتصادية.

المتمثلة في ضعف الأداء الاقتصادي والتبعية والاستدانة الخارجية، وأمنيا ساهم الانتشار الرهيب لظاهرة التجارة السرية للأسلحة والاتجار بالمخدرات بشكل كبير في تزايد الظاهرة الإرهابية[1].

4- العوامل الأمنية.

والتي تبرز من خلال:

- التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل.

هناك العديد من الحركات الإرهابية في المنطقة.

أ- تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

منظمة معقدة توسعت بصفة واضحة في منطقتي المغرب والساحل الإفريقي، وهو الأصل المنبثق من الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) حيث تحولت في سبتمبر 1998 للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) وما اكسبها شهرة دولية هو اختطاف ثلاثين سائحا أوربيا في الصحراء سنة 2003م[2].

ب- بوكو حرام.

نشأت في مدينة ميدوجوري في عام 2002 باسم بوكو حرام الذي جاء من اللغة المحلية (الهوسا) بمعنى "التعليم الغربي حرام" لاعتقادهم أنه يمثل سببا في انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي، حيث أن الجماعة نشأت أساسا لمناهضة انتشار التعليم الغربي الذي ألحق الضرر بآلاف المسلمين الذين

[1] كربوسة عمراني، "الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية"، **مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)**، المجلد 9 العدد 34، أفريل 2009، ص 128.

[2] خالد بشكيط، "التهديدات اللاتماثلية وتأثيرها في منطقة الساحل والغرب الإفريقي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، جوان 2018، ص 218.

يعانون البطالة والتهميش حسبهم، ومع استمرار اعتماد الدولة على المسار الأمني فقط تصاعدت أعمال العنف، من الجهة الأخرى حتى تحولت الجماعة لتنظيم متطرف وعنيف[1].

ج- تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

تعد من أخطر التنظيمات الإرهابية التي تمكنت من اختراق القارة السمراء، الذي انحسر نشاطه وبدأ في الاندثار من سوريا والعراق إلى القرن الإفريقي والساحل، حيث صرح مسئولون أمريكيون عن قرار اتخذه مقاتلو التنظيم بنقل الحرب من سوريا والعراق بعد مقتل زعيمهم "أبو بكر البغدادي"* في غارة أمريكية على مخبئه بسوريا شهر أكتوبر 2020[2].

د- جماعة أنصار الدين.

تم تأسيسها في عام 2011 على يد "إياد أغ غالي" في شمال مالي، وتهدف إلى إنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية في المنطقة، وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة وجماعة حركة الدعوة والجهاد المعروفة إعلاميا بحركة بوكو حرام، حيث استفادت هذه الحركة من الانفلات الأمني في مالي بعد الانقلاب العسكري للرئيس "أمادو توماني" وبفضل خبرتها العسكرية الطويلة تمكنت هذه الحركة من تحقيق مكاسب ميدانية والسيطرة على مخازن الأسلحة والاستيلاء على تجمع وثكنات الجيش المالي[3].

هـ- حركة الشباب الصومالية.

وهي حركة سلفية جهادية تسعى إلى إقامة دولة إسلامية، إذ تعتبر أن الحكومة الصومالية المؤقتة حكومة مرتدة لذا يجب محاربتها، كما تعد عضوا في التنظيمات الإسلامية السلفية الجهادية العالمية

---

[1] "الإرهاب الإفريقي: ماذا يجري في منطقة الساحل والصحراء؟"،**المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، على الموقع: http//futureuae.com/ar-AE، بتاريخ: 05 سبتمبر 2014، تم التصفح: بتاريخ: 2022/07/28، على الساعة 18:00.

* إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي وشهرته أبو بكر البغدادي (28 جوان 1971- 26 أكتوبر 2019) كان أمير تنظيم دولة العراق الإسلامية.

[2] "5 تنظيمات إرهابية ..خارطة الدم في الساحل الإفريقي"، **على الموقع**: http//google.com/amp/s تم التصفح بتاريخ: 2022/07/28 على الساعة: 18:30.

[3] مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات اللاتماثلية في منطقة السحل والصحراء"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 11.

يتواجد بها مسلحون من دول عربية وإسلامية عديدة، ويبلغ عدد عناصر الحركة بين 3000 و7000 مقاتل، وقد تلقى قادة الحركة تدريبهم على أيدي تنظيم القاعدة في أفغانستان[1].

ثانيا: الجريمة المنظمة.

تعتبر الجريمة المنظمة من أكبر التهديدات والتحديات التي تواجه منطقة الساحل لما لها من آثار سلبية على الدول والأفراد على حد سواء.

أ- مفهوم الجريمة المنظمة.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول ظهرت نتيجة التوسع التجاري بين الدول وعولمة اقتصاديات الدول وما نتج عنها من عولمة الثقافة وكذلك الجريمة، فنشأت منظمات خطيرة تعمل على مستوى دولي ومنظم متجاوزة الحدود الدولية لفرض السيطرة على الدول[2].

لم تتطرق أغلب الأنظمة والقوانين لتعريف الجريمة المنظمة، وإنما تركت المجال لمسري القانون لوضع الأطر العامة لمفهومها، ويمكن حصر العناصر التي تقوم عليها المنظمة فيما يلي[3]:

- وجود منظمة إجرامية تتكون كن ثلاثة أشخاص أو أكثر.

- ارتكاب جريمة تصنف على أنها خطيرة.

- ممارسة الأنشطة الإجرامية بشكل مستمر.

- استخدام وسائل وطرق دقيقة ومعقدة في تحقيق أهدافها.

- يكون الدافع وراءها هو تحقيق الربح عن طريق استخدام العنف.

ب- أوجه الشبه بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

هناك عدة نقاط مشتركة تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة، تتمثل فيما يلي:

[1] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، دار الساقي للطباعة والنشر، العراق، 2014، ص ص 125-126.

[2] وسيم حسام الدين الأحمد، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية**، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، الرياض، 2016، ص 15.

[3] وسيم حسام الدين الأحمد، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2016، ص ص 15-16.

1- تعتبر أعمال كلا الفريقين أعمال غير مشروعة يعاقب عليها القانون.

2- كلاهما يميل لاستخدام العنف وشيوع الخطر الناتج عنهما وامتداد آثاره.

3- توفر عنصر التنظيم الذي يعتبر سمة بارزة وأساسية في الإجرام المنظم وهو كذلك بالنسبة لجرائم الإرهاب الفردي.

4- يعتبر الخروج عن سلطة الدولة وتحدي هذه السلطة قاسما مشتركا بين نوعي الإجرام.

وعموما فإن الإرهاب هو جزء من العملية الإجرامية المنظمة، إذ أنه لم يعد عشوائيا بل أصبح إرهابا نسقيا يخضع للانضباط والتنظيم والاستمرارية[1].

ج- أشكال الجريمة المنظمة.

تعددت أشكال وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطور المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن أشكال الجريمة المنظمة ما يلي:

1- الاتجار بالبشر في الساحل الإفريقي.

أصبحت مشكلة الاتجار بالأشخاص تمثل أحد أكبر التحديات والتهديدات التي تواجه أمن وكيان المجتمع واستقراره وأصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات، حيث يتعدى 32 مليار دولار سنويا منها 07 مليار دولار للاستغلال الجنسي[2].

ويعرف الاتجار بالبشر بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[3].

---

[1] إدريس عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] حازم حسن الجمل، **سياسة تجريم وملاحقة الاتجار بالبشر**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2015، ص 10.

حيث يتم استغلال الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي، وخاصة دعارة الأطفال والنساء وبالخصوص في أوربا، وكذلك تسخيرهم في العمل، أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات الداخلية، وفي كثير من الأحيان، يتم الاتجار بالأعضاء البشرية بهدف الحصول على الأموال الطائلة[1].

ففي مالي يبلغ عدد الأطفال الذين تم تهريبهم واستغلالهم بين عشرة ألاف (10000) وعشرين ألف (20000) وفي نيجيريا حوالي أربعة ألاف (4000) وفي ليبيا أكثر من ألف ومائتي (1200) طفل، غالبا ما تكون الوجهة التي يأخذها تهريب الأطفال إلى أوربا والخليج العربي عبر ثلاث محاور رئيسية: الأول عبر موريتانيا والجزائر فأوربا، والثاني عبر محور المغرب اسبانيا، والثالث من مالي الجزائر تونس فايطاليا[2].

كذلك الأمر بالنسبة للسودان، التي تعتبر معبرا هاما للاتجار بالنساء الإثيوبيات والفلبينيات، وتحويلهم إلى أوربا، إضافة إلى الاتجار بالأطفال، وبالخصوص في ظل الحرب الأهلية هناك، حيث تم تجنيد هؤلاء الأطفال لاستخدامهم في هذه الحرب[3].

2- الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

يعرف الاتجار غير المشروع بالمخدرات على أنه" إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها أو تصديرها[4].

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو أي مجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية، حسبما

[1] محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، الانعكاسات"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، المجلد 12، العدد 23، جوان 2016، ص95.

[2] بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[3] محمد مجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[4] حنان بوغراف، "قراءة سوسيو تحليلية لأهم الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات"، **مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022، ص 271.

جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، وعليه يمكن القول أن لتجارة المخدرات النسبة الأكبر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى.[1]

إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات، عرفت نموا متزايدا في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما أكده تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات INCB لسنة 2011 حيث أكدت فيه على تزايد تهريب شحنات الكوكايين، الموجهة أساسا إلى الأسواق غير المشروعة في أوربا عبر إفريقيا، وعبرت الهيئة عن قلقها من تنامي هذا النشاط في المنطقة وذلك بالنظر إلى تمركز المنطقة في وسط الطرق الدولية لتهريب المخدرات، ورحبت كذلك بالاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن حيال هاته المشكلة التي باتت تهدد وعلى نحو يدعو للقلق الاستقرار والتنمية في تلك المنطقة، ولاسيما البلدان الخارجة من نزاعات ومن حروب إقليمية[2].

تؤكد العديد من التقارير على وجود روابط بين تجارة المخدرات والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وكانت إحدى هذه الحالات التي تم الكشف فيها عن تلك الروابط، هجمات القاعدة على مطعم وفندق بعاصمة بوركينافاسو، في 15 يناير 2016، إذ كان العقل المدبر لهذه الهجمات "بابا ولد شيخ"، المعروف بكونه وسيطا في عمليات الخطف وتهريب المخدرات[3].

كما يمكن حصر الأسباب التي جعلت من الساحل الإفريقي يتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات فيما يلي:[4]

- طبيعة المنطقة الصحراوية ما جعل منها أراضي يصعب مراقبتها والتحكم فيها.

-نقص خبرة الشرطة المحلية في دول الساحل، لأنها مجهزة فقط لضبط النظام العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.

---

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 08، العدد 23، مارس 2016، ص 156.

[2] عامر ناصر، "رهان الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد: 01، 2021، ص 56.

[3] خوسيه لويس مانيسا، "المخدرات كمصدر لتمويل الإرهاب بالساحل الإفريقي"، **جريدة العين الإخبارية**، 2021/06/17، على الموقع: al-http//ain.com/amp/article. تم التصفح بتاريخ: 2022/07/29، على الساعة: 13:48.

[4] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية،**مرجع سبق ذكره**، ص 161.

- الانتشار الكبير لمختلف مظاهر الفساد والرشوة.

- غياب قواعد بيانات وطنية يتم الاعتماد عليها بشكل منتظم قصد ضمان متابعة دقيقة للنشاطات غير المشروعة وتوفير معلومات موثوقة للأجهزة الأمنية.

3- الاتجار بالسلاح.

يعتبر الاتجار بالأسلحة من الوسائل الخطيرة التي تسبب زعزعة في الأمن والاستقرار، كما أن خطورتها من شأنها تهديد الأمن والسلم الدولي، وتعتبر عملية الاتجار بالأسلحة مربحة، حيث تقوم بها منظمات إجرامية تتصف بطابع التنظيم والتهديد لاستقرار الدول، يركز تجار الأسلحة نشاطاتهم حول بؤر الصراع، إذ يزودون الفريقين المتحاربين بالسلاح، فيساهم في زيادة القتل والتدمير، إضافة إلى مساهمتهم في انتشار السلاح في شتى بقاع العالم[1].

عرفت سوق الأسلحة المهربة بالساحل الإفريقي نشاطا كثيفا في السنوات الأخيرة من سنة 2010 وبداية 2015، مما أدى إلى انتعاش هذه السوق وما سهل ترويج الأسلحة المهربة انتشار بؤر التوتر وتكاثر المواجهات المسلحة في بعض دول المنطقة والذي كان سببا في تأزم الوضع واستفحال ظاهرة التهريب[2].

إن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية، ومازالت تشهدها، حيث تعتبر جسورا لتهريب هذه الأسلحة عبر دول المنطقة، كما تزايدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وخاصة بالنسبة للسلاح الفردي، والذخيرة الخفيفة، وزادت ظاهرة تهريب السلاح والمتاجرة به في منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، وكان للأزمة الليبية وتفاقمها، دورا كبيرا في التزايد الرهيب لانتشار الأسلحة فيها[3].

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة لديها، فحسب العديد من الدراسات فإن أغلب الأسلحة المستعملة في النزاعات في المنطقة هي أجنبية الصنع، إذ تشكل بنادق الكلاشينكوف ما نسبته 95% من مجمل الأسلحة المستعملة في النزاعات

[1] سحر فؤاد مجيد، **الجرائم المستحدثة: دراسة معمقة ومقارنة في عدة جرائم**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2019، ص 57.

[2] عبد الرحيم رحموني، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[3] محمد مجدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

الإفريقية، وتعتبر تجارة السلاح واحدة من المشاكل الأمنية في إفريقيا، حيث ترتبط الأسلحة بوجود النزاعات[1].

كما تعتبر هذه التجارة غير الشرعية للأسلحة من أهم الأسباب المغذية لاستمرار الإرهاب في الساحل، والذي يضمن بدوره الحماية ويقوم بشراء هاته الأسلحة على غرار ما فعله "عمار صايفي"* بشرائه السلاح من مالي بعد اختطافه السياح الألمان وحصوله على فدية تقدر بأكثر من خمسة ملايين يورو، كما يرى العديد من الباحثين في مجال مراقبة الأسلحة بأن هاته الأخيرة ليست دائما السبب الرئيسي للنزاعات في القارة بل المغذي الحقيقي لها، والتي تجعلها أكثر دموية وجد مكلفة فأكثر من خمسة عشر مليار دولار تنفق كل سنة في إفريقيا على الحروب وهو إهدار للموارد مقارنة مع احتياجات القارة إلى المساعدات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية[2].

وتعد ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الأنشطة الأكثر رواجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم، وحسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يزيد عن 800 مليون سلاح خفيف تنتج سنويا و15 سلاح خفيف يصنع على مدار كل دقيقة في العالم[3].

4- التهريب.

يعرف التهريب في علم الاجتماع بأنه كل حرفة أو نشاط مخالف للقانون والقواعد الاجتماعية، يقوم الفرد بممارسته باعتباره مورد رزق له، يشبع به رغباته وحاجاته الخاصة.

أما من الناحية القانونية فتعرفه الأستاذة "سيسيل دوبري""Daubree Cecile"على أنه عبارة عن "عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم خارج القنوات الرسمية، دون المرور على مكاتب الجمارك، أي أنها تتم عبر قنوات غير شرعية[4].

[1] مراد بن قيطة، فاطمة الزهراء بويدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.

*عمار صايفي ولد في 23 أفريل 1968 بقالمة والمدعو عبد الرزاق البارا والملقب أيضا بأبي حيدرة، وهو من قيادات الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وهو حاليا مسجون بحكم مؤبد.

[2] بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[3] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] حنان بوغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

أما التهريب في الساحل الإفريقي فيعتبر ظاهرة قديمة، وبالخصوص على الحدود البرية لمالي، النيجر، موريتانيا والمغرب، وتتمثل هذه السلع أساسا في المواد الغذائية الرئيسية القادمة من بعض الدول المغاربية، وسائل النقل مثل السيارات إضافة إلى التبغ.

ويعرف كذلك بالتجارة غير الرسمية المنتشرة بكثرة في كل إفريقيا، ففي البداية كانت تتم المبادلات بين السكان المحليين وكان الغرض منها هو سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعاني من نقص حاد في المواد الغذائية، فكانت الطريقة والوسيلة الوحيدة للمحافظة على الأمن الغذائي قدر المستطاع في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة وأن الحدود لم تمثل حاجزا أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية[1].

تباع السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل والماعز أو المواد الغذائية أو الزراعية، أما السجائر فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق "نواذيبو"* وتباع في الأسواق الداخلية للصحراء الغربية، إضافة إلى السنغال، كما تعد الصحراء الغربية مركز توزيع إقليمي للبضائع المهربة لجميع دول شمال إفريقيا، حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين محليين يملكون خبرة ومعرفة واسعة بالصحراء[2].

المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية في الساحل الإفريقي.

سوف يتم تناول مفهوم الهجرة وأنواعها ومراحلها، ثم الأسباب المؤدية على ازدياد معدلات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى مختلف الجهود المبذولة للحد منها.

أولا: مفهوم الهجرة الغير شرعية.

تعد الهجرة ظاهرة عالمية عرفتها البشرية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها، وقد ازداد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة في العصر الحديث وذلك بتطور

[1] عادل زقاغ، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

* نواذيبو هي مدينة وميناء في موريتانيا تقع على ساحل المحيط الأطلسي، وهي العاصمة الاقتصادية لموريتانيا وثاني أكبر مدينة من حيث النشاط التجاري، تعتبر بوابة شمال إفريقيا على موريتانيا.

[2] بوعلام برزيق، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2018، ص 138.

النظام الرأسمالي ومطامعه التوسعية عن طريق هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الدول الفقيرة والضعيفة، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد المهاجرين وبالخصوص من الدول التي كانت إلى وقت قريب تخضع للهيمنة الاستعمارية[1].

1/ مفهوم الهجرة لغة.

الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" "Démographie" كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة[2]، وتعرف الهجرة الدولية بأنها: " انتقال الأشخاص من بلد إلى بلد آخر، وترجع بصفة أساسية إلى بواعث اقتصادية، وقد يلعب الدين أو الجنس دورا في بعض الأحوال.

وقد عرفت الهجرة منذ أقدم العصور، إلا أن أهمها موجة الهجرة الكبرى من العالم القديم إلى العالم الجديد، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية[3].

2/ مفهوم الهجرة اصطلاحا.

لقد اختلفت تعريفات الهجرة من حقل معرفي إلى آخر، وعلى الرغم من وضوح دلالاتها إلا أن هناك اختلافات طفيفة في ملامسة الجوانب الإمبريقية لها وفق كل حقل معرفي، "فعلماء اللغة مثلا يقصدون بكلمة هاجر المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر، أما علماء النفس فيعرفونها على لسان "ويليام ماكدوغل" "William McDougall"* بأنها: غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين مثلها في ذلك مثل: غريزة التملك والغريزة الجنسية وغريزة المقاتلة"[4].

3/ أنواع الهجرة.

[1] رضا شوادرة، "الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المجلد 02، العدد 06، مارس 2020، ص 46.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد 7، 2007، ص 67.

[3] وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 343.

* وليام ماكدوغال (22 جوان 1871- 28 نوفمبر 1938) عالم نفس في أوائل القرن العشرين، قضى الجزء الأول من حياته المهنية في المملكة المتحدة والجزء الأخير في الولايات المتحدة، كتب عددا من الكتب ذات التأثير الكبير، كان معارضا للنظرية السلوكية.

[4] نجوى فلكاوي، هجيرة شبلي، "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي: الجزائر أنموذجا"، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021، ص 108.

توجد أنواع عديدة من الهجرة الإنسانية التي تحدث بشكل مستمر في جميع أنحاء العالم، حيث ينتقل الأفراد من منطقة إلى أخرى نتيجة لمجموعة من الأسباب والظروف والمتغيرات التي تصنف أنواع الهجرة وفقا لها، وفيما يأتي أبرز أنواع الهجرة الإنسانية في العالم[1]:

أ- الهجرة الفردية.

وهي هجرة فرد من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى.

ب- الهجرة الجماعية.

وهي هجرة جماعية تقوم بها العائلات أو الجماعات من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى.

ج- الهجرة الداخلية.

ويقصد بها الهجرة التي تكون وفق انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى منطقة أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

د- الهجرة الخارجية.

وهي الهجرة التي تكون عن طريق انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة في دولة ما إلى منطقة أخرى في دولة أخرى.

هـ- الهجرة الطوعية.

وهي التي تتم عن طريق انتقال الأفراد أو الجماعات وفقا لرغبتهم في تغيير مكان العيش بغرض الاستقرار في مكان آخر داخليا أو خارجيا.

و- الهجرة القسرية.

وهي تلك التي تتم عن طريق انتقال الأفراد أو الجماعات نتيجة مجموعة من الظروف والأحداث التي تجبرهم على تغيير مكان العيش بغرض الاستقرار في مكان آخر داخليا أو خارجيا.

[1] "أنواع الهجرة"، **على الموقع**: http//sotor.com، بتاريخ: 18 ديسمبر 2019، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/27 على الساعة 13:51.

4/ أقسام الهجرة: هناك نوعان.

أ- الهجرة المشروعة أو الشرعية.

وهي "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة"، وهي تتم وفقا للقانون الدولي للهجرة (هجرة قانونية)، وفي الهجرة القانونية يقوم "الأشخاص بتقديم طلبات الهجرة باختيارهم وفق شرط ومعايير معينة، فإذا توفرت هذه الشروط حصل الشخص المعني على حق الإقامة وكافة الحقوق المكفولة لأي مواطن في دولة المهجر[1].

ب- الهجرة غير الشرعية.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية، أو غير المشروعة بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو يحتوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول[2]، كما عرفت المنظمة الدولية للعمل الهجرة الغير شرعية هي الهجرة التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، وتعرف الهجرة الغير الشرعية بموجب القانون الجزائري رقم 211/66 المؤرخ في: 21 جويلية 1966 بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار في العمل[3].

5/مراحل الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي.

إن الجدير بالذكر هو أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب: وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:[4]

أ- المرحلة الأولى (قبل 1985).

---

[1] نجوى فلكاوي، هجيرة شبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[2] أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 9.

[3] رضا شوادرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[4] "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية"، **على الموقع**: http//aljazeera.net/amp بتاريخ: 2005/03/11، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/27 على الساعة: 18:00.

خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوربية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي.

ب- المرحلة الثانية (1985-1995).

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

ج- المرحلة الثالثة (1995- إلى الآن).

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا جادا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى إتباع سياسة أمنية مشددة عن طريق تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يرتكز على تبني إجراءات صارمة فيما يخص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وكرد فعل اتجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية.

ثانيا: أسباب تزايد الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

تتحرك نسبة متزايدة من المهاجرين بشكل غير نظامي بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك الحاجة إلى الحماية الدولية وزيادة الحواجز أمام الهجرة النظامية[1]، كما أن الأسباب التي تدع الناس في قارة إفريقيا بشكل عام للهجرة غير الشرعية تختلف، فهناك قطاعا كبيرا من الناس يربط السفر إلى الخارج بالبحث عن ملاذ آمن، وأسلوب حياة أفضل، ما يدفعهم للبحث عن أي وسيلة للهرب من بلدانهم بحثا عن النجاح حتى وإن كلفهم ذلك أرواحهم[2].

[1] **"إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2030)"**، **مفوضية الاتحاد الإفريقي**، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، ط1، مايو 2018، على الموقع: https//au.int/sa، ص47.

[2] ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 13، جوان 2016، ص 15.

وعموما يمكن إجمال أسباب الهجرة في مجالين أساسيين:[1]

أ- الأسباب السياسية والأمنية.

تدفع الأسباب السياسية في المتوسط من التدخلات العسكرية الخارجية وخاصة في الدول التي تنعدم فيها الديمقراطية، إلى انتشار الهجرة الغير الشرعية حيث أن غياب الاستقرار السياسي والأمن واستتبابه يؤدي إلى انتشار الحروب.

ب- الأسباب الاقتصادية.

يكون الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي للهجرة الغير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أوربا وانعكاساتها على مناطق العبور ببلدان شمال إفريقيا خاصة في التباين على مستوى النمو والتنمية الاقتصادية على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة وانخفاض المستوى المعيشي وانتشار البطالة.

ج- الأسباب الاجتماعية.

إن الأسباب الاجتماعية كذلك تدفع سكان منطقة الساحل إلى الهجرة غير الشرعية، حيث تتمثل هذه العوامل في غياب التجانس المجتمعي، حيث تتميز المجتمعات في هذه المنطقة بالتعدد العرقي والاثني مما يؤدي إلى ضعف التجانس المجتمعي والذي ينتج عنه غياب التجانس وبالتالي غياب الأمن وهو ما يولد انعدام الرغبة في العيش معا[2].

ثالثا: الجهود الدولية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

الاتحاد الأوربي: تظهر محاربة الهجرة فيما يلي:[3]

---

[1] رضا شوادرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2] فريدة حموم، "الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 13، العدد 18، 2022، ص ص 90-91.

[3] سمير بودينار، "تأثيرات الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور (دراسة حالة المغرب العربي): رؤية مقاربة"، **ورقة مقدمة لندوة "الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج: مشكلات وحلول"**، من تنظيم جامعة الدول العربية، 17-18 نوفمبر 2008، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، المملكة المغربية، ص 7.

1- إقامة معسكرات تجميع لهؤلاء المهاجرين غير القانونيين في دول العبور مثل ليبيا ومن ثم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

2- فرص الإجراءات الأمنية المكثفة بهدف منع تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

3- العمل على دعم برامج التنمية في دول المصدر لتوفير فرص عمل لتثبيت المهاجرين في بلدانهم حتى لا يفكروا في الهجرة.

الاستراتيجيات الموصى بها من قبل المفوضية الإفريقية:[1]

1- تعزيز الإطار القانوني.

2- التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وإدراج أحكامه في القانون المحلي.

3- وضع عقوبات مناسبة على جريمة تهريب المهاجرين، بما يتناسب مع طبيعة الجريمة وما تشكله من خطورة.

4- اعتماد سياسات فعالة من أجل مكافحة تهريب المهاجرين بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

ومنه نستنتج أن التهديدات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والمتمثلة في هشاشة الأنظمة السياسية وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية التي تهدد دول الشمال، تعتبر أرضية خصبة للتدخل الدولي، أي أنه كلما زادت التهديدات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة.

المبحث الرابع: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي.

تعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المناطق أهمية في العالم من حيث غناها بالثروات، لكن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لها لا يعكس حقيقة موقعها الإستراتيجي.

[1] مفوضية الاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الأول: ثروات دول الساحل الإفريقي.

يعتبر الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية ككل مصدرا أساسيا لإنتاج واحتياطي المواد الأولية والمعدنية بما في ذلك المواد الإستراتيجية، بحيث يلعب الحصول على هذه المواد واستثمارها دورا هاما في المبادلات التجارية الدولية[1].

أولا: الثروة الزراعية والحيوانية.

أ- الإمكانيات الزراعية.

تعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكان إفريقيا حيث يعتمد ما بين 65% إلى 73% من سكان القارة على سد حاجياتهم من الغذاء[2].

تشكل المحاصيل الزراعية جزءا هاما من المعيشة المحلية في عدد كبير من الدول الإفريقية، لكن ليس في جميعها، كما تعتبر الزراعة مساهما هاما في الاقتصاد القائم في معظم الدول الإفريقية، بمعدل 21%، كما تشكل نسبة تتراوح ما بين 10 % إلى 70 % من إجمالي الناتج المحلي[3].

تمتلك القارة الإفريقية إمكانات كبيرة في المجال الزراعي، حيث تتوفر التربة الزراعية التي هي مورد طبيعي ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، كما تتمتع كذلك المنطقة بوجود موارد مائية هامة تتمثل في الأنهار الكبرى مثل النيل والنيجر وخزانات المياه الجوفية الضخمة مثل خزان الحجر الرملي النوبي الذي يمتد بين مصر وليبيا والسودان وتشاد[4].

وتضم إفريقيا عدة أمثلة على استراتيجيات التأقلم والتكيف التي تستخدم لإدارة مجموعة من الإجهادات ومن بينها الظواهر المناخية المتطرفة (الجفاف والفيضانات مثلا)، لكن في ظل الازدياد المحتمل في الإجهادات الشبيهة، من المرجح أن تكون هذه الاستراتيجيات غير كافية للتكيف مع تغير

[1] أمين اسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، ط1، سورية، 1985، ص 81.

[2] مهيرة عماد السباعي، **القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي..الأزمات..المعالجة**.، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 81.

[3] "**إفريقيا –تقرير التقييم الرابع،...التأثيرات وسرعة التأثر**"، **على الموقع**: http//archive.ipcc.ch/publication تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 16:23.

[4] عباس محمد شراقي، "630 مليون هكتار في إفريقيا 25 % من أراضي العالم تنتج 10 % فقط من الغذاء"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 171، 01 مارس 2022.

المناخ وتقلباته، نظرا لمشكلة الفقر والترتيبات المؤسساتية الضعيفة وقلة النفاذ إلى البيانات والمعلومات[1].

تعرض الساحل الإفريقي للجفاف وما تنتجه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الإنتاج الزراعي في العديد من دول المنطقة، ولم تقتصر الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي فقط، بل أدت إلى تدهور مساحات الأراضي القابلة للزراعة[2].

ب- الثروة الحيوانية.

المنطقة غنية بالثروة الحيوانية، وهذا الغنى راجع في الأساس إلى تنوع الأقاليم المناخية والنباتية، ففي الإقليم المتوسطي تربى الأبقار والخيول والأغنام والماعز والجمال والدواجن، وفي أقاليم الصحاري والسهوب، ينتشر الجمل والأغنام والغزال[3].

تبقى ظاهرة الجفاف مشكلة تؤرق دول الساحل الإفريقي الذي يضرب في كل مرة مناطق واسعة من المنطقة، حيث أدى ذلك إلى تناقص مصادر المياه الجوفية وتدهور في الإنتاج الزراعي بشكل كبير مما أدى إلى موت أعداد ضخمة من السكان والمواشي بشتى أنواعها[4].

ثانيا: الثروات الطبيعية والمعادن.

أصبحت المعادن الإفريقية تشكل جزءا من التنافس الدولي، وتجلى ذلك في المسارات التي تبنتها الأطراف المتنافسة من أجل الاستحواذ على معادن القارة، وتطور ذلك من أنواع جديدة من سياسة الاحتواء إلى الأشكال الحديثة لما صار يعرف بـ "الحرب الباردة الجديدة"[5].

أ- اليورانيوم والذهب.

[1] "إفريقيا – تقرير التقييم الرابع..التأثيرات وسرعة التأثر"، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[2] محمد المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 147.

[3] يوسف روكز، **إفريقيا السوداء: سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1986، ص ص 19-20.

[4] محمد بشير العامري، **الإنسان والبيئة: دراسة اجتماعية تربوية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2012، ص 171.

[5] إدريس آيات، "المعادن الإفريقية في التنافس الدولي..الرهاناتوالمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 26 أكتوبر2021، على الموقع: http//studies.aljazeera.net تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 18:57.

تكمن الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية في اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، حيث يساهم الإنتاج فيها بما نسبته أكثر من 18 % من إجمالي الإنتاج العالمي لليورانيوم، وتعتبر النيجر من أبرز الدول المنتجة له، إضافة إلى معدن الذهب حيث وصل إنتاج القارة في السنوات الماضية إلى حوالي 483 طن منه، ما يمثل 25% من إجمالي إنتاج العالم[1]، أما بالنسبة للنيجر يعتبر اليورانيوم مصدر رزق لما يمتلكه من مناجم لهذا المورد الاستراتيجي، وخصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، حيث يتم تصدير أكثر من 3000 طن سنويا، فالنيجر يعتبر رابع احتياطي عالمي، بعد كل من كازاخستان وكندا وأستراليا، كما يعتبر حقل "ايمورارن" من أكبر المناطق الغنية باليورانيوم، والتي تتربع على مساحة 200 كلم2[2].

أما مالي فتحتل المرتبة الثالثة إفريقيا من حيث إنتاج الذهب بـ 61.63 طن بعد كل من غانا وجنوب إفريقيا، ووفق المعهد المالي للإحصاء فقد ارتفعت صادرات البلاد من الذهب منذ 2018 بواقع 15.4%، مرجعا ذلك إلى ارتفاع التعدين الصناعي، ويبلغ إنتاج مالي من اليورانيوم حوالي 100 مليون طن، و150 ألف طن من الفوسفات، و200 ألف طن من الحجر الجيري[3].

وآخر دراسة معمقة، وقد شملت بعض الدول الإفريقية فقط، عن احتياطات المعادن الإفريقية ترجع إلى عام 2008 بعد الأزمة العالمية، والتي أوضحت كمية من الاحتياطات، حيث تحتوي القارة على: 30% من البوكسيت و60 %من المنغنيز و75% من صخور الفوسفات، و85%من البلاتين، و80% من الكروم، و60% من الكوبالت، و30% من التيتانيوم، و75% من الماس[4].

ب- الحديد.

ففي موريتانيا مثلا يشكل الحديد ثاني أكبر مورد طبيعي، حيث تم اكتشافه منذ الفترة الاستعمارية الفرنسية، بمنطقة الزويرات، وقد قدرت كميات الحديد الخام بموريتانيا بـ 200 مليون طن، كما تتوفر مناطق أخرى على كميات معتبرة من الحديد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صادرات

[1] العيناني مراد، "إفريقيا من منظور القوى الكبرى....ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 125، 20 نوفمبر 2017، على الموقع: http//araa.sa/index.php? option تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 19:05.

[2] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] "مالي..جنة ثروات إفريقيا وسط جحيم الإرهاب"، **على الموقع**: http//al-ain.com/amp/article/mali تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 20:05.

[4] إدريس آيات، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

موريتانيا من الحديد، تغطي وحدها 10% من احتياجات القارة الأوربية، كما تتوفر الأراضي الموريتانية على عدد كبير من المناجم الخاصة بمعدن النحاس، بالإضافة إلى غناها بمعدن الذهب[1].

ثالثا: المواد الطاقوية.

يمثل كل من النفط والغاز أهم المواد الطاقوية التي تسعى إلى تأمينها جميع الدول وخاصة القوى الكبرى، وتعتبر القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل الإفريقي بشكل خاص منطقة غنية جدا بالنفط والغاز.

أ- النفط.

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة حول العالم، بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة، حيث لا يزال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بوصفه مصدرا أساسيا للطاقة، وعليه فقد أصبحت قضية ضمان أمن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول[2].

ويركز الكثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية لأهمية منطقة الساحل باعتبارها تشكل خزانا للنفط والمواد الأولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي 20 بليون برميل يوميا، حيث تستهلك 18% من غرب إفريقيا، إضافة إلى مناطق إنتاج للنفط في الجزائر وتشاد[3].

*** جدول رقم (03) يبين الاحتياطات النفطية الإفريقية المؤكدة:**

الرقم	الدولة	الاحتياطي
01	الجزائر	12 مليار برميل
02	السودان	1.25 مليار برميل

[1] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30 -31.

[2] حيدر غازي، "التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية"، **المركز الديمقراطي العربي**، بتاريخ: 13 سبتمبر 2016، على الموقع: http//democraticac.de/ /?=37149 تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 10:22.

[3] مصطفى بشراوي، "التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 13، ديسمبر 2019، ص 102.

03	تشاد	1.5 مليار برميل
04	نيجيريا	37 مليار برميل
05	النيجر	150 مليون برميل
06	موريتانيا	20 مليون برميل

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات (بتصرف)، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 09:00.

تعد إفريقيا عملاقا طاقويا بامتياز، وذلك لما يتوفر عليه مخزونها الاحتياطي، حيث تحوي القارة ما يقارب 15% من الطاقة الكهرومائية، ولا يزال المستغل منها في حدود 2-4 % فقط بالإضافة إلى الطاقة الشمسية في الصحاري الإفريقية[1].

وتتنافس كل من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية على النفط الإفريقي وخصوصا النيجيري، فبريطانيا مثلا ترى أنها الأولى بالاستفادة من نفط نيجيريا لكون الأخيرة كانت مستعمرة بريطانية لفترة طويلة[2]، كما يتمتع النفط الإفريقي بميزات تفضيلية منها: "أنه من النوع الخفيف"، وهو أسهل استخراجا وتكريرا من خام الشرق الأوسط "الثقيل" نوعا ما، وأنه كذلك موجود في مناطق بحرية بعيدة عن اليابسة، مما يسهل تعبئته ونقله عبر السفن إلى موانئ أوربا وأمريكا، بعيد عن المخاوف من سرقته، أو الاضطرابات السياسية والحروب في الدول المنتجة له[3].

إن مصادر الطاقة التي تزخر بها دول الساحل الإفريقي هي ما جعل القوى الكبرى تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها، فقد أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول نتيجة لما تتوفر عليه من موارد خام لم يتم استغلالها بعد، وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة الشغل الشاغل لمختلف القوى الدولية، خاصة أن هذه الثروات لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية قوية[4].

[1] سيد اعمر شيخنا، "تحولات الطاقة..ومستقبل إفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 جويلية 2016، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 10:53.

[2] حيدر غازي، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[3] سيد اعمر شيخنا، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[4] "من مكافحة الإرهاب إلى الثروات...لماذا الاهتمام بدول الساحل"، **على الموقع**:http//skeynewsarabia.com/amp، بتاريخ: 21 أكتوبر 2021، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 10:00.

ب- الغاز.

بحسب تقرير سوق الغاز العالمية الصادر حديثا عن الاتحاد الأوربي للغاز، ارتفع إنتاج العالم من الغاز الطبيعي ليصل إلى 4.028 ترليونات متر مكعب عام 2021، مقارنة بـ 3.865 ترليونات متر مكعب في العام 2020، وتعتبر الجزائر أكبر مصدر للغاز في القارة الإفريقية وسابع أكبر مصدر على مستوى العالم بحصة سنوية بلغت 41.1 مليار متر مكعب، وتليها نيجيريا الثامنة عالميا، بحصة تقدر بـ 28.4 مليار متر مكعب[1].

***بيان توضيحي لثروات إفريقيا:**

[1] الحسين، الشيخ العلوي، "سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 6 جوان 2022، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01 تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 11:47.

المصدر: مالي.. جنة ثروات أفريقيا وسط جحيم الإرهاب، على الموقع:https://al-ain.com/article/mali-natural-resources، تم التصفح بتاريخ: 2023/02/28 على الساعة: 12:40.

انطلاقا من البيان التوضيحي، يمكن استنتاج ما يلي:

أ- بالنظر إلى الإمكانات التي تتوفر عليها منطقة الساحل الإفريقي يمكن القول أن التخلف في إفريقيا لا يعود إلى نقص المواد الأولية اللازمة لقيام حركة تصنيعية وإنما يعود إلى استمرار التبعية الاقتصادية للدول الغربية التي تحدد أسعار المواد الأولية التي تستوردها، وفرض أسعار السلع والمواد الاستهلاكية.

ب- إضافة إلى السياسات الاقتصادية الفاشلة التي تنتهجها دول الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية في الساحل الإفريقي.

لقد فرض التكامل الاقتصادي نفسه كضرورة ملحة على الساحة الدولية من أجل توحيد الجهود والنهوض باقتصاديات الدول، في العالم ككل على غرار الدول الإفريقية التي حاولت من خلال الدخول في تجارب تكاملية القضاء أو الحد من المشاكل الاقتصادية التي عانت منها القارة طويلا.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي.

إن مفهوم التكامل الاقتصادي من المفاهيم التي أثارت العديد من الجدل حوله، نظرا لصعوبة وجود تعريف جامع متفق عليه من طرف المختصين، ولكن رغم ذلك هناك بعض التعريف التي وجدت بعض الإجماع حول معناها:

يرى بعض الباحثين أن الاندماج الاقتصادي " عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية، وعلى تنقل عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء"[1].

وتسعى عملية التكامل والاندماج الاقتصادي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد (أسواق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق النقد) حتى تصبح امتدادات لبعضها البعض، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال[2].

"والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية"[3].

هناك عدة دوافع جعلت الدول الإفريقية تسعى إلى إقامة التكتلات الاقتصادية نذكر منها:

أ- الدوافع الاقتصادية:[4]

---

[1] محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، دار الخليج للصحافة والنشر، الأردن، 2017، ص 27.

[2] "تعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي"، **على الموقع**: http//google.com/amp/s/www.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 17:16.

[3] محمد بوبوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين – صاد)"، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد 13، العدد 44، 2016، ص 15.

1- تقوم العملية التكاملية ببلورة وحدات اقتصادية تتميز بقدرتها على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تساعد على معالجة قصور عوامل الإنتاج في الدول الإفريقية.

2- تعمل خطط التكامل على تقديم الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق في الدول الإفريقية.

3- العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية نتيجة المنافسة بين المنتجات الإفريقية التي تؤديها العملية التكاملية.

4- تشكل العملية التكاملية محركا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، عن طريق تخفيف الضغط على سوق العمل.

5- المساعدة في الحد من تدهور المركز التجاري للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي عن طريق العملية التكاملية.

ب- الدوافع السياسية.

يعتبر الفشل في المجال السياسي سببا مؤثرا على النجاح في مجالات أخرى وهو ما أدى بالعديد من الدول الإفريقية إلى تراجع دور الدولة في قطاعات الاقتصاد والتجارة والصحة والتعليم والخدمات، إضافة إلى ذلك فإن تسوية الخلافات حول الحدود والثروة ونمط الحكم، تعتبر من المسائل ذات الأولوية في تلك الدول، فكان هذا هو المحرك الأساسي لجعل الدول الإفريقية تتوجه نحو التكامل بهدف تحقيق الرفاهية وإيجاد مؤسسات فوق وطنية للعمل المشترك وحل الخلافات[1].

ثانيا: أهم التكتلات الإفريقية.

تم إنشاء العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا منها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، تجمع دول الساحل والصحراء[2].

أ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS).

[1] بلوافي محمد، صديقي أحمد، "المنظمات الإقليمية في إفريقيا"، **مجلة الحقيقة**، العدد 36، 2016، ص ص 290-291.

[2] John Igue, Sunbilt Schumacher,**Towards A Better Regional Approach To Development in West Africa**, Conclusion Of The Special Event Of The Sahel And West Africa Club, May, 2002,Oecd Publishing, Acra (Ghana), 2004, P 75.

أنشئت في 28 ماي 1975، وتضم 25 دولة من غرب إفريقيا[1] والدول الأعضاء هي: البنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون والتوغو[2].

ب- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC).

أنشأت لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا، تم توقيع المعاهدة التي تنص على تأسيس هذه المجموعة في 16 مارس 1994، في مدينة انجمينا في تشاد، ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 1999، يقع مقرها الرسمي في عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى بانغي.

تتمثل مهام المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في:

- إنشاء اتحاد أكثر تكاملا بين دول المجموعة وتعزيز التضامن بين شعوبها بالاعتماد على الروابط الجغرافية والإنسانية.

- تعزيز الأسواق الوطنية عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة بين بلدان المجموعة، وتنسيق برامج التنمية، والمزيد من التعاون في المشاريع الصناعية.

- تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء لصالح البلدان والمناطق المحرومة.

- إنشاء سوق مشتركة افريقية فعالة[3].

ج- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA).

أنشئ بمعاهدة سنة 1962، وحل محل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا الفرنسية وضم هذا الاتحاد في عضويته 08 دول هي: " بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو، وقد تقرر ضمن هذا الاتحاد إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك

[1] Isabel Mayer, **ECOWAS: The Protocol Relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace-Keeping and Security**, Grin Verlag, Germany, 2009, P 4.

[2] بلوافي محمد، صديقي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 292.

[3] "المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا"، **على الموقع**:http//artsandculturt.google.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 19:05.

المركزي عملة دولة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية المسماة الوحدة النقدية بالفرنك الفرنسي (CFA)، وذلك اعتمادا على الفرنك الفرنسي سابقا[1].

*** جدول رقم (04) يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد.**

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة 2007-2011
البنين	7.3	3.9
بوركينافاسو	10.2	4.9
ساحل العاج	24.1	1.1
مالي	10.6	4.5
النيجر	6.0	4.3
توغو	3.6	3.1
السنغال	14.3	3.5
غينيا بيساو	1.0	3.6

المصدر: ويكيبيديا (بتصرف)، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 16:00.

من خلال الجدول نلاحظ الفرق الكبير بين دول الاتحاد، حيث هناك فرق بين حجم الناتج المحلي لدولة ساحل العاج الذي بلغ 24.1 مليار دولار وبين حجم الناتج المحلي لدولة غينيا بيساو الذي بلغ 1.0 مليار دولار، وهذا يعني أن تلك الدول تنتمي إلى نفس الاتحاد، غير أن مؤشرات التقارب الاقتصادي بين

[1] صديقي أحمد، بلوافي محمد، مسعود بكادي، "واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 10، العدد 03، 2017، ص 103.

البعض منها لا تزال متباعدة، وهو ما يتطلب العمل أكثر لتحقيق التقارب في المؤشرات، وذلك بهدف تفعيل أداء التنظيم الذي تنتمي إليه[1].

د- تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد).

تأسس في الرابع من فبراير 1998، بموجب اجتماع عقد في مدينة طرابلس الليبية، حضر الاجتماع زعماء دول: ليبيا، مالي، تشاد والنيجر والسودان، ومندوب عن رئيس بوركينافاسو، ثم بلغ عدد الدول الأعضاء 28 دولة[2].

ثالثا: معوقات التكامل الإفريقية.

رغم أن القارة الإفريقية تعتبر من أغنى القارات من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن عمليات التكامل في القارة تعترضها العديد من المعوقات منها:

أ- العراقيل التاريخية.

تعود العراقيل التاريخية لمخلفات الاستعمار، الذي عمل على تفكيك وتجزئة القارة إلى قبائل ودويلات وجماعات متفاوتة في الموارد البشرية والمادية، فبعد خروج القوى الاستعمارية عن القارة في ستينيات القرن الماضي، وجدت الدول الإفريقية نفسها فقيرة ومستنزفة في ثرواتها، وأصبحت مضطرة لأن تربط نفسها في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية بغية إعادة البناء الدولاتي، غير أن الواقع أثبت أن القارة لا تزال تخضع لاستغلال مواردها من طرف القوى المستعمرة التقليدية كفرنسا وبريطانيا وايطاليا وأمريكا التي تتدخل بحجة مكافحة الإرهاب في المنطقة، إضافة إلى دخول دول أخرى صاعدة على خط التنافس على غرار الصين وروسيا وتركيا[3].

ب- العراقيل الاقتصادية.

[1] بلوافي محمد، صديقي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 297.

[2] محمد عاشور مهدي، "التكتلات الاقتصادية في إفريقيا"، **الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2020/09/13، على الموقع: http//politics-dz.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 20:30.

[3] حورية بناني، محمد بن بوزيان، "التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بين المقومات والمعوقات"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 551.

تشير معظم الدراسات التي أجريت حول تجارب الدول الإفريقية في التكامل إلى فشلها في تحقيق زيادة في التجارة البينية أو تحقيق تنسيق في السياسات، كما أنه لم يترتب عليها تطور يذكر يشير إلى تغير ملموس في البنيان الاقتصادي للدول الإفريقية، وظلت التجارة قائمة على تصدير المواد الأولية، كما ظل التفاوت قائما بين الدول المختلفة في قدراتها التصديرية[1]، **وذلك بسبب:**[2]

- عدم وجود خطط وتصورات شاملة للبرامج بشكل واضح.

- تشابه الصادرات الإفريقية واقتصارها في معظم الأحيان على البترول والغاز بدول كثيرة مثل الجزائر ومصر ونيجيريا.

- بطئ وتعقيد الأجهزة الإدارية وكذا القوانين المنظمة للاستثمار.

- عدم تجاوز القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار.

- استمرار التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية.

ج- العراقيل السياسية:[3]

تتمثل العراقيل السياسية فيما يلي:

- غياب التضامن بين الدول الإفريقية، إضافة إلى الأزمات التي تعاني منها الدول داخليا أو فيما بينها والحروب التي تسود علاقات الدول الإفريقية.

- سوء اختيار الدول الإفريقية لحلفائها الاستراتيجيين، فبينما تعمل الدول الاستعمارية السابقة على المحافظة على علاقاتها بالقارة، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا على حساب بريطانيا وفرنسا.

- غياب الديمقراطية والشفافية في معظم دول القارة ما يستلزم غيابها في مؤسسات الاتحاد الإفريقي مثل برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الدولية.

---

[1] موالدي سليم، حميدوش أمحمد، دراجي كريمو، "محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 03، أكتوبر 2017، ص 133.

[2] حورية بناني، محمد بن بوزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 551-552.

[3] "تقييم الاتحاد الإفريقي في ضوء التحديات المختلفة"، **على الموقع**: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 10:03.

المطلب الثالث: المشاكل الإثنية والآفات الصحية.

لقد أفرزت مرحلة نهاية الحرب الباردة بروز فواعل جديدة من غير الدول، بعدما سيطرت فكرة الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد في حقل العلاقات الدولية قبل ذلك، حيث برزت مفاهيم جديدة على الساحة الدولية منها الإثنية، وبدأت الحركات الإثنية تطالب بالاستقلال والحرية والانفصال عن الدولة الأم التي فشلت في إدماج الجماعات الإثنية تحت ولاء الدولة الواحدة خصوصا في القارة الإفريقية.

أولا: الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي.

أ- مفهوم الإثنية.

إن مفهوم الإثنية في معناه الحديث والمتمثل في الإشارة إلى جماعات ثقافية مختلفة يعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين، بالعلاقة مع الجماعات الإثنية للأقليات التي ظهرت أولا بعد سنة 1945، بعدما أصبح مفهوم العرق غير صالح تماما كمفهوم مفيد في العلوم الاجتماعية، فإن مفهوم الإثنية بتركيزه على ثقافات الجماعات قام بتعويضه[1].

وتأتي كلمة (إثني ethnic) في الواقع من الكلمة اليونانية (ethnos) والتي تعني (شعب)، وفي بدايات استخدامها في الانجليزية كانت كلمة (ethnic) تشير إلى الشعوب الوثنية المختلفة ثقافيا، بعض الاستخدامات المعاصرة للمصطلح تربط (الإثنية) بالجماعات القومية في أوربا، وعندما توصف جماعات ما بأنها جماعات إثنية فان هذا يعني أنها من الأقليات[2]، ويشمل مصطلح الاثنية كل من لون الشخص ونسبه وعرقه وقوميته وأصله العرقي أو القومي[3].

---

[1] أنطوني غيدنز، فيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2018، ص 176.

[2] سمير الخليل، **دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016، ص 20-21.

[3] Ruth Arber, **Race, Ethnicity and Education in Globalised Times**, Springer Science and Business Media, Australia, 2008, P 09.

كما يمكن تعريف الإثنية (Ethnicity) بأنها "جماعة من الناس لديها اعتقاد راسخ بأنها تمتلك هوية مشتركة ومصيرا واحدا استنادا إلى اعتبارات الجذور التاريخية وروابط الدم ووشائج القربى والعادات والمواريث الثقافية المشتركة وربما إضافة إلى ذلك التحدث بلغة واحدة"[1].

كما عرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها: " جماعة تعتنق ثقافة تقليدية مشتركة وشعور بالذات، وتعتبر جماعة فرعية من المجتمع العام، ويختلف أعضاؤها عن باقي أعضاء المجتمع فيما يتعلق ببعض الخواص الثقافية، وقد يكون لأفراد هذه الجماعة لغتهم الخاصة ودينهم وعاداتهم المميزة، والأهم من ذلك شعورهم بالتوحد كجماعة تقليدية متميزة"[2].

ب- التعدد الإثني.

يعتبر "باري بوزان" "Barry Buzan" أول من طبق المعضلة الأمنية على الواقع الإثني، إذ يرى "بوزان" أن المعضلة الأمنية تتمركز حول الهوية، حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن التحدي يكمن في جانبها التطوري، فهو عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية، إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح[3].

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات فيه وهو ما يؤدي إلى ضعف التجانس الاجتماعي وخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وبين دول الإقليم، حيث يوجد في مالي "الطوارق" و"الكانوري" و"البولس" و"السونغايالبامبارا" و"السونغايالبولس" و"الجرما" و"العرب"، وفي النيجر يوجد "الهاوسا" ، "الكانوري"، "الطوارق و"العرب"، أما في تشاد يوجد العرب السودانيون، "الباقيرمي"، "تاما"، "ماساليت"، "مبوم"، "التيدا"، "الكريش" "كانوري"، "هاوسا"، وفي السودان العرب المسلمون في الشمال و"البانتو المسيحيون وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب[4].

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **البعد الايجابي في العلاقات العربية – الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2013، ص 45.

[2] جاسم محمد دايش، "مفهوم الاثنية...تأملات وتصورات"، **على الموقع**: http//m.ahewar.org/s.asp ?aid، 2021/11/09، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 16:50.

[3] فتيحة فرقاني، "تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية"، **رؤية تركية**، السنة 04، العدد 04، شتاء 2015، ص 173.

[4] محمد بوبوش،**التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**،مرجع سبق ذكره، ص ص 18- 19.

ج- التعددية الإثنية وبناء الدولة في الساحل الإفريقي.

إن الواقع الاجتماعي والسياسي لدول الساحل يبرز بوضوح بأن الكثير من الدول الإفريقية لا تتمتع بحد أدنى من التوافق على الأهداف الجماعية داخل الدولة الواحدة في ظل غياب مؤسسات قوية بإمكانها أن تحقق التقارب المطلوب وتكريس قيم مشتركة بين كافة أفراد المجتمع[1].

تعتبر الإثنية إشكالية قائمة بذاتها، في القارة الإفريقية ككل ومنطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، فبعد رسم الحدود من طرف الدول الاستعمارية للمنطقة وعلى رأسها فرنسا، لم يتم مراعاة تنوعات التركيبة البشرية الموجودة بالساحل الإفريقي، ما أدى إلى خلق نوع من الصراعات بين هذه الجماعات في حد ذاتها[2].

وبحسب بعض الباحثين، فإن الإثنية أصبحت بتعدد دلالاتها تشكل تهديدا للاستقرار السياسي لكثير من الدول، لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة، وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة، وبعض هذه الوحدات الصغرى (الإثنية) التي تقوم على روابط العرق والدين والانتماء القبلي تبدأ بتقوية علاقاتها الداخلية، مؤكدة وجودها، مؤثرة في سياسات الحكومات، وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطا بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية[3].

وإذا كانت بعض الدول الإفريقية قد نجحت في استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة بين القبيلة التي تمثل البناء الاجتماعي التقليدي والدولة التي تمثل البناء الاجتماعي المعاصر، إلا أن العديد من الدول الإفريقية فشلت في تجميع كافة الجماعات الدينية اللغوية، العرقية والقبلية في إطار واحد وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة وتحويل ولاءاتها إلى الدولة[4].

ويرى بعض المتتبعين للأوضاع الإفريقية وحالات الاستقرار فيها، أن ظاهرة التنوع بما تحويه تعد سببا في تعقيد الأمور وتفجير الإثنية فيها، نظرا إلى التمسك بهذه الاختلافات، وعدها معايير للفصل

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا: القرن الإفريقي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 03، العدد 06، جوان 2016، ص 41.

[2] رضوان بوهيدل، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[3] "تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا – دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية-"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 04، العدد 04، 01 ديسمبر 2015، على الموقع: http/rouyaturkiyyah.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة 13:55.

[4] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

ووضع الحدود مع الآخر، فكثير من المختصين بالشأن الإفريقي ينظرون إلى التنوع الإثني بوصفه سببا رئيسا للفوضى وإراقة الدماء وعدم الاستقرار السياسي، فكلما كان عدد المجموعات الإثنية أكبر كلما كان احتمال حدوث النزاع أكبر وبالتالي عدم الاستقرار[1].

د- استراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية في الساحل الإفريقي.

لتجاوز إشكاليات التعددية الإثنية تحتاج دول المنطقة إلى مجموعة من الإجراءات والمبادرات.

1- الجانب الأمني.

- تحتاج دول المنطقة إلى مزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات الأمنية داخل هذه الدول لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي، ومواجهة الاختراقات الأجنبية[2].

- إصلاح قطاع الأمن من خلال تطوير القطاعات الدفاعية للدولة وصياغة عقيدة أمنية على أساس وطني وليس قبلي أو جهوي، تستشرف المخاطر المحتملة، وتمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي[3].

2- الجانب السياسي.

- تطبيق آلية الفدرالية في استقلالية مختلف الأقاليم فبإدارة شؤونها المحلية الخاصة عن طريق المؤسسات التشريعية المنتخبة محليا إلى جانب المؤسسات الفدرالية التي تسير الدولة ككل، وتعمل على التنسيق بين السلطة المركزية وحكومات الأقاليم.

- تطبيق سياسة الإخضاع باستخدام إجراءات قسرية لتأكيد حق الجماعة الحاكمة أقلية كانت أو أغلبية في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الإثنية[4].

---

[1] "تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا – دراسة حالة الطوارق في مالي اثر الحرب الليبية-"، **مرجع سبق ذكره، المكان نفسه.**

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[3] بوعلام رزيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

[4] علاء الدين فرحات، "المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، مارس 2019، ص 52.

- تطبيق آلية الوساطة، أي تدخل طرف ثالث (دولة، منظمة، فرد له نفوذ..) بين أطراف النزاع الإثني لتقريب وجهات النظر وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى حل للنزاع[1].

3- الجانب الاجتماعي:[2]

- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مكونات المجتمع.

- تحقيق العدالة الاجتماعية المفقودة بين الجماعات المختلفة المكونة لدول الساحل الإفريقي.

مما سبق يمكن القول أن التعدد الإثني لا يعتبر مشكلة في حد ذاته إلا إذا اقترن ذلك بعجز الدولة في تجميع كافة الجماعات الإثنية في إطار واحد وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الموحدة.

ثانيا: المشاكل الصحية والبيئية.

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل وأزمات صحية وبيئية أثقلت كاهل هذه الدول وأنهكتها والتي التي تعاني من أسوء الأوضاع والمشاكل في العالم وعلى كافة الأصعدة.

أ- المشاكل الصحية.

تحتل القارة الإفريقية المرتبة الأولى من حيث ترتيب تفشي الأمراض وكثرة الوفيات، حيث تشتمل القارة على 60% من حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، كما أن 90% من جميع مرضى حمى المستنفعات أو الملاريا يتواجدون في إفريقيا، إضافة إلى ارتفاع نسبة وفيات النساء الحوامل، كما تشهد القارة تفشيا للعديد من الأمراض المعدية القاتلة، وأمراض القلب والجهاز التنفسي والسكري وغيرها[3].

ب- المشاكل البيئية.

لقد أدى تدهور الأوضاع البيئية إلى خطر يومي متواصل للحياة البشرية، وبات يتداخل الخطر البيئي مع الكثير من الموضوعات كالانفجار السكاني والتصنيع وسباق التسلح وغيرها، كما أصبح هذا

---

[1] جارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الاثني في ظل وجود الأزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، **المركز الديمقراطي العربي**، 07 جوان 2014، على الموقع: http//democraticac.de/ ?p=2346، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 18:30.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[3] "إفريقيا بصدد إيجاد حلول افريقية لمشاكلها الصحية"، **على الموقع**: http/swissinfo.ch/ara، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 20:20.

الخطر أكثر إلحاحا خاصة مع ظهور مجموعة من الظواهر البيئية الخطيرة كظاهرة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون والإبادة المستمرة للغابات وحرقها وارتفاع درجة حرارة الأرض[1].

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر الدول تضررا بالتغيرات المناخية هي دول إفريقيا التي تعاني من ظروف بيئية خانقة، كما أنها لا تملك الأدوات والميكانيزمات الهيكلية والمؤسساتية الكفيلة بالتصدي للأزمات البيئية المرتبطة بالاحترار – ارتفاع درجات الحرارة- وما تسببه من ظواهر اجتماعية واقتصادية معقدة[2].

ومن بين المشاكل في إفريقيا ما يلي:

1- التغير المناخي.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق تأثرا بالتغير المناخي، حيث تعاني شعوب هذه الدول من الجفاف والمجاعة منذ أكثر من عشرة أعوام، حيث يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية في سد جوعهم.

2- خسارة التنوع البيولوجي.

يشكل التنوع الحيوي إجمالي الجينات والأنواع والنظم البيئية، ويعاني التنوع البيولوجي في إفريقيا من التلوث البيئي، والذي يؤدي إلى زيادة تدهور التنوع البيولوجي في إفريقيا.

3- الجفاف.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق المجهدة مائيا، كما أن البحث عن المياه قد يكون سببا مباشرا في اندلاع النزاعات في الدول الإفريقية[3].

نستنج مما سبق أن الثروات التي تتوفر عليها منطقة الساحل الإفريقي من مواد أولية وطاقوية ومعادن هامة، تجعل من الدول الكبرى تتنافس فيما بينها للحصول على هذه المواد من أجل تأمين حاجاتها، وبالتالي تلجأ للتدخل الدولي تحت عدة ذرائع من أجل تحقيق أهدافها.

---

[1] لمين هماش، كافي فريدة، نورة بن وهيبة، "رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة"، **المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: القانون والبيئة**، جامعة طنطا، 22-23 أفريل 2018، ص 7.

[2] بوحنية قوي، "البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، 27 ماي 2016، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة 19:40.

[3] لمين هماش، كافي فريدة، نورة بن وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

خلاصة الفصل الثاني:

بناءا على ما جاء في الفصل الثاني من هذه الدراسة، يمكن القول بأنه رغم الإمكانيات الهائلة البشرية والطبيعية من موارد طاقوية ومعدنية لدول الساحل الإفريقي ورغم موقعها الإستراتيجي الفعال الذي كان من الممكن أن يجعلها من أكثر الدول المتقدمة، إلا أن العديد من الظروف الأمنية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية إضافة إلى سوء تسيير هذه الظروف من طرف القوى الحاكمة في هذه الدول، دون إغفال دور التدخلات الخارجية، كل هذا جعل المنطقة من أكثر المناطق في العالم معاناة سوءا من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية، كما أن المقومات التي تمتلكها منطقة الساحل الإفريقي عموما ومالي بشكل خاص سواء الموقع الجيو استراتيجي أو الثروات الطبيعية والطاقوية والمعادن أو حتى فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية والإرث التاريخي الذي يربط فرنسا بمستعمراتها السابقة أدت إلى زيادة الاهتمام الفرنسي بالمنطقة وهي عوامل أو متغيرات تتحكم في التدخل الفرنسي في الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث

التدخل الفرنسي في مالي

في الفترة من 2013م إلى غاية 2017م.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة المالية.

المبحث الثاني: العمليات العسكرية الفرنسية في مالي.

المبحث الثالث: ردود الأفعال الدولية والإقليمية على التدخل الفرنسي في مالي.

لقد ارتبط التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول بأجندات ومصالح الدول الكبرى، وظهرت عدة حالات تدخلت فيها الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لاعتبارات سياسية[1]، ومن ذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي كان ظاهره مساعدة حكومة مالي على استعادة أمنها واستقرارها وباطنه اعتبارات سياسية وإستراتيجية سعت فرنسا لتحقيقها من خلال تدخلها في مالي، وسوف يتم التطرق في المبحث الأول إلى طبيعة الأزمة المالية، والمبحث الثاني يتم التطرق فيه إلى العمليات العسكرية الفرنسية في مالي، أما المبحث الثالث فيتناول آثار التدخل الفرنسي في مالي وردود أفعال الأطراف الدولية.

المبحث الأول: طبيعة الأزمة المالية.

يعتقد طوارق شمال مالي في الأزواد باختلافهم عن بقية الشعب المالي من ناحية اللغة والعرق والتنظيم الاجتماعي وهذا بسبب إقصائهم من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، حيث أصبح ائتلاف جماعات قليلة يسيطر على السلطة بما لا يستجيب لتطلعات الجماعات الأخرى في المجتمع بما أدى بهذه الأخيرة إلى تحقيق حاجاتها المتعلقة بالأمن والهوية داخل قبلية يشعرون اتجاهها بالولاء بدلا عن الدولة[2].

المطلب الأول: جذور الأزمة في مالي.

تعاني دولة مالي كغيرها من عدة دول إفريقية من أزمة بناء الدولة، وهشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية والسياسية، وصراع طويل على السلطة يظهر في الانقلابات المتتالية لأنظمة دكتاتورية وأوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية وظروف طبيعية قاسية تتميز بطول فترة الجفاف، إضافة إلى العديد من الموجات الاحتجاجية التي يقوم بها الطوارق في الشمال المالي بسبب التهميش والظروف القاسية التي يعانون منها[3].

[1] رحيمة لدغش، **مرجع سبق ذكره**، ص 753.

[2] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، "تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي"، **حوليات جامعة الجزائر** 1، المجلد 35، العدد 03، 2021، ص 602.

[3] يعقوب حنّان، علي بقشيش، "متطلبات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 06، العد 01، 2022، ص ص 1335- 1336.

كما أن الأزمات المتعاقبة التي مرت بها مالي مصدرها عدة عوامل بدأت من التمايز الاقتصادي والاجتماعي ما بين الإقليم الشمالي لمالي الذي يضم الطوارق والعرب والإقليم الجنوبي الذي يضم الزنوج، حيث يتهم سكان الشمال الحكومة المالية بمحاباة إقليم الجنوب بالبرامج التنموية على حسابهم، كما أن الحكومة المالية لم تفشل في تحقيق التنمية في الشمال فقط بل فشلت في دمج مواطنيها في إطار دولة موحدة تجمع كل الهويات على أساس المواطنة[1].

أولا: الأصول التاريخية للطوارق.

يرجح المؤرخون أن يكون الطوارق من البربر، إذ يذكر المؤرخون العرب الذين اهتموا بالكتابة عن شؤون البربر ، القاطنين بشمال إفريقيا أن البربر والأفارقة هم أولاد حام بن النبي نوح عليه السلام، كانت مواطنهم في فلسطين وهاجروا منها بعد أن قتل النبي داوود عليه السلام ملكهم جالوت واتجهوا إلى جهة المغرب مرورا بنهر النيل وانتشروا في بلاد المغرب[2].

وهناك رأي آخر أن كلمة طوارق مأخوذة من كلمة "تاركة" وهو اسم يطلق على وادي بمنطقة "فزان" بليبيا اليوم وهي تمثل بذلك أحد مناطق الطوارق، وهناك اتجاه آخر يرى بأن تسمية "توارك" أطلقت على البربر لتركهم الإسلام 12 مرة، بينما يذهب بعضهم إلى القول بأن دلالة الطوارق تعني في الواقع الجن وهي الفكرة المعروفة والمتداولة بين الطوارق والتي تلقى رواجا بين أوساط الطوارق[3].

واعتبر ابن خلدون أن أصول الطوارق عربية، وصلوا إلى المنطقة عن طريق النزوح من جنوبي الجزيرة العربية منذ عهود قديمة أي قبل الفتوحات الإسلامية، كما أكد أن قبائل "صنهاجة"* البربرية

[1] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص 96.

[2] إبراهيم بتقة، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 119.

[3] خليفي عبد القادر، "مجتمع طوارق الجزائر: الخصوصيات الأنثروبولوجية والسوسيوثقافية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 13، 2017، ص 245.

* قبائل صنهاجة تعد واحدة من أكبر القبائل الأمازيغية التي لعبت دورا كبيرا في تاريخ المغرب الأوسط والأقصى والصحراء الكبرى، حيث قام الجيل الأول بتأسيس دولة بني زيري، والجيل الثاني قام بتأسيس مملكة أودغست الإسلامية ودولة المرابطين، وهي بذلك تعد من أكثر القبائل شهرة في المغرب وشمال إفريقيا.

هم أجداد الطوارق، كانوا يعيشون في البداية في أقصى جنوبي المغرب العربي لينتشر بعدها أفرادها في الصحراء الكبرى[1].

أما الباحث والرحالة "جيمس ويلار" فقد رأى في كتابه المعنون "الصحراء" أن الطوارق من "الغرامنيين" ويرى الكاتب "جون كلود كلوتشكوف" أن الطوارق ربما كانوا قد انحدروا من سلالة "الغرامنت"* وهم شعب غامض الأصول[2].

ثانيا: توزيع الطوارق.

يمتاز الطوارق بروح المحاربة التي تفرضها ظروف البيئة الصحراوية يعيشون منذ آلاف السنين قبائل متفرقة[3]، ويتوزع الطوارق على خمس دول افريقية هي مالي، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر، وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة التي تحدد تعداد الطوارق إلا أن أغلب المصادر تشير إلى أن عددهم يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصفهم في النيجر بينما يتوزع البقية على باقي الدول منها 400000 نسمة في مالي[4].

ثالثا: مكونات مجتمع الطوارق.

يتألف المجتمع الطوارقي من عدة طبقات شأنه شأن المجتمعات البدوية التقليدية **وهي**[5]:

1- "إيماجغن": وهم السادة.

2- "إينسلمن": وهم الطبقة المهتمة بالتعلم والتعليم والدين.

---

[1] برباش رتيبة، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 09، ديسمبر 2017، ص 243.

* إحدى الشعوب المحلية التي استوطنت جنوب غربي ليبيا، وجزءا من جنوب الجزائر ويسمها الطوارق آزجر.

[2] باي سمير، محمد رزيق، "مقاربة إدارة النزاعات الاثنية في الساحل كآلية لتحقيق الأمن والتنمية: دراسة حالة نزاع الطوارق"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 456.

[3] بعلي حفناوي، **صحراء الجزائر الكبرى في الرحلات وظلال اللوحة وفي الكتابات الغربية**، دروب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 89.

[4] برباش رتيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

[5] سيدي أحمد ولد أحمر السالم، "الطوارق أو الرجال الزرق"، **سلسلة تقارير الجزيرة**، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aldjazzera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01، على الساعة: 15:20.

3- "إيمغاد": الطبقة الغارمة.

4- "إينادن": طبقة الصناع التقليديون.

5- "بلاس" أو "بزوس": الأرقاء المحررون.

6- "إكلان": طبقة العبيد.

رابعا: بداية تمرد الطوارق.

تعود قضية الطوارق في مالي إلى الحقبة الاستعمارية، حيث أن الحدود الجغرافية التي قام الاستعمار الفرنسي برسمها عام 1895م لم تراعي التنوع العرقي والاثني بين السكان، حيث اعتمدت في تقسيمها على معيار الثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها مستعمراتها في غرب إفريقيا، ما أدى إلى تقسيم الطوارق بين عدة دول، ما أدى بهم إلى القيام بعدة ثورات من أجل الحصول على استقلالهم أولها كانت في عام 1916م كرد فعل على الاستعمار الفرنسي الذي وعدهم بمنحهم منطقة خاصة بهم هي الأزواد في شمال مالي[1].

لقد تم توظيف الطوارق كإثنية خلال الفترة الاستعمارية، حيث قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتفضيل بعض القبائل وهم "الهوسا" على حساب قبائل الطوارق، وهم المعروفين تاريخيا بكونهم عبيدا لدى الطوارق، وذلك بوضعهم في مناصب حكومية وذلك بهدف زرع الأحقاد والضغائن بين الإثنيات في منطقة الساحل الإفريقي تحقيقا للمصالح الاستعمارية، كما قام الاستعمار الفرنسي بوضع تقسيمات مدروسة للمنطقة بهدف تشتيت الشعب التارقي[2].

كما بدأت الجذور الأولى لأزمة مالي في الظهور خلال فترة ما بعد الاستقلال ففي عام 1958م أبدى سكان الأزواد احتجاجاتهم ضد تقسيم الصحراء، حيث فضل هؤلاء التصويت لصالح انضمامهم إلى مالي والنيجر على بقائهم تحت السيادة الفرنسية، وبعد استقلال مالي وتولي "موديبو كيتا"* رئاسة

[1] وداد مريمش، عبد الرفيق كشوط، "النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 629.

[2] مشرط يحي، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار المتوسطي**، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 338.

* موديبو كيتا (ولد في 1915م في باماكو وتوفي في 16 مايو 1977 في معسكر دجوكوروني للاعتقال وسط باماكو) هو أول رئيس لجمهورية مالي وأحد أكبر الزعماء الاشتراكيين في قارة إفريقيا.

الجمهورية وفي عام 1963م أخذ في تطبيق مبادئ الاشتراكية المتطرفة وحارب بذلك الزوايا محاولا القضاء على الهوية الإسلامية للماليين[1]، حيث انطلقت حركة تمرد الطوارق من كيدال مستخدمة الكفاح المسلح من خلال استخدام الأسلحة البسيطة والجمال، ومن حينها تعيش مالي تحت وقع العنف الذي يهدأ حينا ويتصاعد أحيانا أخرى بين الجيش المالي والحركات المسلحة الطوارقية[2].

ولقد عارض العلماء الطوارق والأفارقة هذا المشروع المتمثل في القضاء على الهوية الإسلامية للشعب المالي، فقام الرئيس المالي "موديبو كيتا" بإصدار أوامر باعتقال المعارضين وتصفية المناوئين لمشروعه، إلا أن فترة حكمه لم تدم طويلا إذ تعرض لانقلاب عسكري أطاح به عام 1968م من قبل الجنرال "موسى تراوري*"[3].

غير أن "موسى تراوري" اتبع سياسة التهجير والتجويع والتجهيل ضد الطوارق، وقام بتضييق الخناق عليهم، وأوصد في وجوههم أبواب التجارة مع شعوب الدول المجاورة، وحرمانهم من المساعدات المقدمة لهم من مختلف المنظمات والدول بسبب تضررهم من موجات الجفاف التي اجتاحت البلاد خلال سنوات السبعينات والثمانينات[4].

لقد تميزت فترة حكم "تراوري" بالمشاكل وخصوصا الاقتصادية منها، حيث ضرب البلاد الجفاف لعدة سنوات وتخلت فرنسا عن مساعداتها الاقتصادية، كما وقعت اشتباكات مع الطوارق الذين طالبوا باستقلال ذاتي في الأزواد بشمال مالي، انتهت فترة حكمه في 26 مارس 1991 على اثر انقلاب عسكري هو الثاني في البلاد منذ الاستقلال، حيث تم اعتقاله وحكم عليه بالإعدام ليخفض الحكم إلى السجن المؤبد عام 1997م[5].

---

[1] أحمد إيدابير، "مالي، التعدد الإثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 09، العدد 02، 2017، ص 256.

[2] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 422، نيسان ابريل، 2014، ص 65.

* موسى تراوري (25 سبتمبر 1936- 15 سبتمبر 2020) هو سياسي وعسكري محترف من مالي، ولد في كايس، تقلد منصب رئاسة الجمهورية في مالي للفترة (19 نوفمبر 1968- 26 مارس 1991).

[3] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، دار الخليج، عمان، 2017، ص 124.

[4] نفس المرجع، ص 125.

[5] باري محمد فاضل علي، كريدية سعيد إبراهيم، **المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 283.

لقد قاد الجنرال "أمادو توماني*" الانقلاب العسكري الثاني في البلاد ضد حكم "تراوري" نتيجة لقيام انتفاضة شعبية بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وشكل الجنرال "توماني" مجلس عسكري مؤقت لقيادة الفترة الانتقالية، وتم تشكيل لجنة لوضع الدستور على أساس التعددية الحزبية، وإقامة أول انتخابات رئاسية في البلاد، حيث تولى "ألفا عمر كوناري*" رئاسة مالي كأول رئيس منتخب لدورتين، وتقاعد الجنرال "توماني" بعد تسليم المجلس العسكري السلطة[1].

لقد كان للطوارق تاريخ طويل في الصراع ضد الدولة في مالي بداية من العام 1962م، عندما عارضوا وضعهم تحت السيطرة في الدولة المستقلة حديثا، حيث قاموا على مدى عشرات السنوات الماضية بأربع ثورات تمثلت في ثورة كيدال عام 1962، ثورة عام 1990، لتليها ثورة 2006م وبعدها ثورة 2012م بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإعلان استقلال دولة أزواد في أبريل 2012[2].

إن الحكومة المالية كانت دائما تميل لاختيار الحل القسري والقمعي للانتفاضات التي كان يقوم بها المتمردون الطوارق، وهو ما أثبته تمسك الطوارق بنفس المطالب في كل انتفاضة جديدة، ومع التركيز على نفس بنود الاتفاقيات السابقة[3].

المطلب الثاني: تطور الأزمة المالية.

إن قضية الطوارق تعد قضية أمنية تحولت من مطالب اجتماعية وإنسانية وسياسية وصولا إلى مطالب انفصالية، وكل هذا في مالي التي تعاني من مشاكل ناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان

* أحمد توماني توري (04 نوفمبر 1948- 10 نوفمبر 2020) هو سياسي مالي شغل منصب رئاسة الجمهورية في مالي في الفترة مابين 2002-2012، اثر انقلاب قاده ضد الحاكم العسكري للبلد موسى تراوري عام 1991، وقام بتسليم الحكم للسلطات المدنية في البلاد خلال العام الذي تلاه، وبعد عشر سنوات تقاعد من الجيش ودخل السياسة كمدني حيث فاز في الانتخابات الرئاسية لعام 2002، وفي مارس 2012 تعرض لانقلاب عسكري.

* ألفا عمر كوناري ولد بتاريخ 02 فبراير 1946، تولى منصب رئيس جمهورية مالي لفترتين رئاسيتين متتاليتين من (1992- 2002)، كما شغل منصب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي من 2003- 2008.

[1] أبو ضيف محمد حسن، **إفريقيا والتنافسية الدولية: تركيا..ايران..الصين**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023، ص 177.

[2] عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الافريقي: حالتا مالي والنيجر**، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2015، ص 37.

[3] مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، الرقم 01، 2014، ص 44.

والتدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، إضافة إلى تنامي الصراع على السلطة بين مختلف النخب المتنافسة ما أدى إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد[1].

أولا: حركات تمرد الطوارق.

قام الطوارق بحركات تمرد عديدة على مدى عقود من الزمن أهمها:

أ- التمرد الأول: (ثورة كيدال 1962م).

لقد شهد عام 1962م بعد استقلال مالي من الاستعمار الفرنسي مباشرة، اندلاع ثورة كيدال الأزوادية على اثر مطالبة العديد من أعيان ووجهاء منطقة أزواد وهذا بقيادة الأمير الطوارقي "محمد علي الأنصاري" بانفصال الأزواديين التام عن مالي وتكويد دولة مستقلة لهم في إقليم أزواد الذي يشكل حوالي 66% من المساحة الإجمالية لمالي، ويشكل سكانه 10% من مجموع السكان الماليين وهم من عرقيات الطوارق والعرب والسونغاي والفولان، إلا أن طموحهم تراجع في مواجهة الموقف الصارم لنظام الرئيس "موديبو كيتا"[2].

ب- التمرد الثاني: (1990-1995).

بقيت المناوشات بين طرفي النزاع تندلع بين الحين والآخر، في حين تطورت هذه المناوشات إلى عملية تمرد واسعة في ماي 2006م ارتفع خلالها سقف مطالب الطوارق إلى الحكم الذاتي لمنطقة أزواد، وانتهت هذه الأزمة بالتوصل إلى تهدئة عن طريق مفاوضات بين الطرفين بوساطة جزائرية مفادها تخلي الطوارق عن مطلب الانفصال في مقابل تعهد الحكومة المالية في التسريع بتنمية مناطق الطوارق[3].

ج- التمرد الثالث: عام 2006م.

---

[1] فكيري شهرزاد، "التعدد الاثني وتأثيره على الأمن المجتمعي: دراسة في إمكانية بناء دولة الطوارق في إفريقيا وتأثيره على أمن الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 02، أفريل 2023، ص 235.

[2] أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، **على الموقع**: google.com/amp/s/www.aldjazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02 على الساعة: 10:50.

[3] فكيري شهرزاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

على اثر قيام حوالي 150ضابطا في الجيش المالي بالانشقاق وإعلانهم العصيان ضد الحكومة وقاموا بترك ثكناتهم العسكرية، كما تمكن "اياد اغ غالي*" من قيادة الجماعة الجديدة التي سميت "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، كما جرت مواجهات عنيفة بين الحكومة والمتمردين أدت إلى دخول الطرفين في مفاوضات انتهت باتفاقية الجزائر[1].

وانتهى هذا التمرد باتفاقية السلام بالجزائر سنة 2006م، بين التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وحكومة مالي والتي نصت على ضرورة تحقيق التنمية في مناطق الطوارق[2].

د- التمرد الرابع: في بداية العام 2012م.

حيث قام مئات الأفراد من متمردي الطوارق مدججين بالأسلحة الثقيلة من ترسانة نظام القذافي باجتياح مدن شمالي مالي كأحد أهم نتائج سقوط نظام القذافي وعودة المقاتلين المرتزقة الذي كانوا يقاتلون إلى جانبه، حيث تمكن المتمردون من رفع علمهم في مدن شمال مالي معلنين تحريرها[3].

ثانيا: عوامل ودوافع تمرد الطوارق.

تعتبر مالي من أفقر عشرين دولة في العالم ويمثل هذا الفقر عاملا أساسيا من عوامل التفكك الاجتماعي، حيث ساهمت فترات الجفاف الممتدة من حدة التباين الاجتماعي والإثني المنتشرة في مالي، حيث تنقسم مالي افتراضيا إلى قسم يقع شمال نهر النيجر هو الأكثر تضررا من الجفاف يمارس سكانه الرعي، بينما القسم الثاني يقع جنوب نهر النيجر تقع ضمنه العاصمة باماكو وتتركز فيه باقي الأنشطة الاقتصادية في البلاد[4].

لقد ظهرت مشكلة الطوارق منذ العام 1958م حينما أرسل حوالي 300 من شيوخ الطوارق برسالة إلى الجنرال "شارل ديغول" الزعيم الفرنسي طالبين منه عدم ضمهم إلى مالي لكنه رفض طلبهم،

*إياد أغ غالي ولد عام 1954 بمالي هو أحد قادة الطوارق الذين ثاروا ضد حكومة مالي في تسعينيات القرن الماضي ضمن الحركة الشعبية لتحرير أزواد، واشتهر بالدور الذي لعبه في المفاوضات مع مختطفي الرهائن الغربيين التابعية للقاعدة، وكذلك بتأسيسه لجماعة أنصار الدين في عام 2011 م.

[1] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] مسيح الدين تسعديت، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[3] أحمد محمد عبد الكريم، **يوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في إفريقيا**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 147.

[4] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، **مرجع سبق ذكره**، ص 601.

وما يدعم توجه الطوارق إلى تحقيق حلم إنشاء دولة لهم هو توزع قبائل الطوارق بين دول مالي والنيجر وبوركينافاسو وليبيا والجزائر، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق باتساع المساحة وقلة عدد السكان والتوزيع الديمغرافي غير المتجانس وعدم الاستقرار السياسي وعدم التوزيع العادل للثروة والسلطة بين الشمال والجنوب[1]، وفي ذات السياق يرى الباحث "مانو دايك" "Mano Dayak"أن جذور مشكلة الطوارق يعود إلى النظام السياسي في مالي الذي يعتبر المتسبب في إيجاد الصراع من خلال قيامه بـ[2]:

- تهميش قبائل الطوارق وحرمانهم من تولي مختلف المراكز الحكومية والإدارية.

- إتباع سياسة التجويع والتحريض ضد القبائل المالية.

- استبعاد الشمال المالي من البرامج التنموية.

- استهداف الطوارق عن طريق البيروقراطية الممارسة ضدهم على مستوى الإدارات والهيئات الرسمية.

- حرمان الطوارق من المساعدات الخارجية الموجهة لهم والاستيلاء عليها.

ثالثا: الأطراف الفاعلة في الصراع في مالي.

لقد أخذ الصراع في مالي بعدا آخر حيث تحول من صراع على الهوية العرقية إلى صراع على السلطة السياسية في الدولة، وتعددت أطرافه، صراع بين "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" والجماعات المسلحة الأخرى المتمثلة في "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"جماعة أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد" وصراع مع حكومة باماكو وصراع مع القوات الإفريقية التي تدخلت بمساعدة القوات الفرنسية[3].

أ- الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

[1] "أسباب الصراع وتطوره"، على الموقع: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الساعة: 14:15.

[2] مشرط يحي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[3] صهيب عبد الصمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 96.

تعتبر هذه الحركة أهم طرف في تهديد الوحدة الترابية لدولة مالي، من وجهة النظر الحكومية وهذا بسبب النزعة الانفصالية للحركة، بسبب ما تعتبره الحركة تهميشا لها من قبل الحكومات المالية المتعاقبة باعتبارها ممثلا لعرقية الطوارق في مالي[1].

ب- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ظهر هذا التنظيم في سنة 2007م، نتيجة انخراط الجماعات الإرهابية في دول المنطقة وإعلان ولائها لتنظيم القاعدة، حيث أعلن "عبد المالك درودكال" في 24 جانفي 2007م نهاية تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتعويضه بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتعتبر منطقة شمال مالي من أهم مناطق التي يتخذها التنظيم لتجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة[2].

ج- حركة أنصار الدين.

هي حركة إسلامية في مالي ووسط إفريقيا، تأسست في منتصف الثمانينات من القرن الماضي[3]، تنتشر في شمال مالي إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة تحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد، بسبب الروابط القبلية بين قادة هذه التنظيمات مع القبائل في هذه المناطق[4].

د- حركة التوحيد والجهاد.

أنشئت في أكتوبر 2011م، بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، استولت الحركة بالتعاون مع مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مدن "كيدال" و"غاو" و"تمبكتو"، قبل أن تنقلب على حركة تحرير أزواد وتطرد قيادتها ومقاتليها من المنطقة بدعم من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، اتخذت من أسلوب خطف الأجانب والمطالبة بفدية مالية كسلاح لها[5].

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، "الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة"، **دراسات دولية**، العدد 57، 2014، ص 11.

[2] عبد الوهاب عمروش، "نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 58 -59 -66 .

[3] نيك كولدري، **شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية**، ترجمة هبة ربيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص 221.

[4] خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13-14.

[5] "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، **على الموقع**: http//google.com/amp/s/www.aldjazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الساعة: 17:30.

رابعا: المسار التفاوضي لمحاولة حل الأزمة.

تشغل أزمة شمال مالي حيزا كبير من اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية منذ زمن طويل، وهو النزاع الذي طال أمده بين الحكومة المالية وإقليم أزواد في الشمال[1].

قامت الجزائر بالانخراط في وساطة طويلة وشاقة بين طرفي النزاع في مالي تم عقدها في عدة جولات أهمها:

أ- قمة جانت 1990.

ضمت القمة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا في مدينة جانت يومي 08-09 سبتمبر ، حيث توصلت الدول الأطراف إلى ضرورة استقرار المنطقة، من خلال التركيز على تنمية المناطق الحدودية التي يعاني سكانها من التهميش وتحسين أوضاعهم الاجتماعية مع ضرورة عدم استخدام القوة لحل مشكلة الطوارق، ورغم إقناع الوسيط الجزائري لزعيم الطوارق بالحضور شخصيا إلا أن المفاوضات كانت صعبة بسبب تمسك الطرفين بشروطهما التعجيزية[2].

ب- اتفاقية تمنراست 1991.

بدأت بقبول السلطات المالية لمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة بإشراف الوساطة الجزائرية، وقد ضمت الاتفاقية ممثلو الحكومة المالية مع ممثلي الحركتين المتمردتين وهما الحركة الشعبية لتحرير أزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وذلك يومي 5 و6 جانفي 1991 بتمنراست وأسفرت المفاوضات عن التوقيع على وقف الأعمال المسلحة، ضرورة توجيه الاستثمار للمناطق الشمالية والإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية...الخ[3].

ج- لقاء تمنراست 1994.

---

[1] سيدي اعمر بن شيخنا، "المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 29 ديسمبر 2014، ص 2.

[2] خيراني بن ملوكة، عيسى طيبي، "دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 486.

[3] نصر الدين لبال، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، 2017، ص 558.

والذي عقد في الفترة من 16- 20 أفريل بغية تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني، وتحديد الطرق المؤدية إلى ذلك، كما خصص للتأكيد على الحل النهائي لمشاكل المتمردين[1].

د- اتفاق الجزائر 2009.

تم عقد اتفاق طارئ دعت إليه الجزائر بسبب اندلاع اشتباكات بين متمردي بوكو حرام والجيش النيجري تم خلاله الاتفاق حول سماح الدول الأطراف المتمثلة في الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر لهيئات الأركان لجيوش هؤلاء الدول بمطاردة الجماعات الإسلامية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المنطقة[2].

هـ- الوساطة الجزائرية بعد 2012.

لعبت الجزائر دور الوساطة بين حكومة مالي وممثلي الطوارق في شمال مالي وهما جماعة أنصار الدين وحركة تحرير أزواد وهو ما سمي باتفاق الجزائر في 2012/12/22، والذي كان مفاده إيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب، تضمنت هذه الوساطة عدة جولات[3].

المطلب الثالث: تصعيد الأزمة بعد حرب ليبيا وسقوط نظام القذافي.

لقد تمثلت مطالب المتمردين الطوارق على مر التاريخ على تحسين الظروف المعيشية وهو ما كانت تقابله الحكومة المالية بدعوى شح الموارد الاقتصادية للبلاد ككل إضافة إلى مسألة الهوية والتمثيل في الحكومة والهيئات الإدارية وهذا ما جعل الحكومة المالية تعمل جاهدة على تحقيق هذه المطالب، غير أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، وباعتبارهم ممثلين للحركة الوطنية لتحرير أزواد جعلهم هذه المرة يطالبون بالاستقلال[4].

---

[1] مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، 2018، ص 300.

[2] نصر الدين لبال، **مرجع سبق ذكره**، ص 562.

[3] خيراني بن ملوكة، عيسى طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 491.

[4] فتيحة فرقاني، "تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا، دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية"، **مجلة رؤية تركية**، شتاء 2015، ص 175.

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي وبالخصوص مالي ظهور جبهة إسلامية متشددة، ويعود ذلك بالأساس إلى الثغرات الأمنية التي خلفتها الاضطرابات السياسية في شمال إفريقيا وخصوصا الحرب الليبية[1].

من أهم الأسباب التي جعلت الوضع في مالي يتأزم بشكل أكبر هو انعكاسات الأزمة الليبية عن طريق عودة الماليين إلى وطنهم على اثر انهيار نظام القذافي ومقتله على يد المناوئين له ولحكمه، خوفا من انتقام "الثوار الليبيين" منهم، حيث قام القذافي بتجنيد الطوارق من مالي والنيجر للقتال إلى جانبه في فيفري 2011م، اندمج هؤلاء مع الحركات التمردية والإرهابية ليشكل أحد أهم أسباب الانقلاب على الرئيس المالي "أمادو توماني توري" في 22 مارس 2012 عقب الانفلات الأمني في شمال مالي[2].

اعتبر العديد من المحللين أن الأسلحة الثقيلة التي حصل عليها المتمردون الطوارق من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي ساعدتهم على تحقيق انتصارات مباغتة على الجيش في الشمال المالي، بعد أن كانت الانتفاضات في الماضي يتم السيطرة عليها بكل سهولة[3].

لقد اختلف التمرد الأخير عما سبقه من تمردات في عدة نقاط أهمها هو أنه محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية وحركات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة لدول الجوار كالنيجر وموريتانيا ومالي، نشطت في المنطقة وحصلت على دعم بعض المجموعات الطوارقية لبرنامجها، كما استفادت من مخزون السلاح الذي جاء به المقاتلين الطوارق الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القذافي[4].

لقد شكل التمرد الأخير أعنف تمرد على الإطلاق، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 17 جانفي 2012 القوات المسلحة المالية في "ميناكا" ثالث أهم المدن في إقليم أزواد من حيث

[1] Riccardo Alcaro And Nicoletta Pirozzi, **Transatlantic Security From The Sahel to the Horn of African**, Edizioni Nuova Cultura, Roma, 2014, P 17.

[2] لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2015، ص 250.

[3] أحمد محمد عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.

[4] "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، **سلسلة: تقدير موقف**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013، ص 3.

الكثافة السكانية والموقع الاستراتيجي بعد كل من "تمبكتو" و"غاو" وقام المتمردون الطوارق بإعلان استقلال المناطق التي يسيطرون عليها تحت مسمى "جمهورية أزواد"[1].

وبعد إسقاط كل من "كيدال" و"تمبكتو" من طرف الحركة إلى جانب الحركات الإسلامية المتطرفة تم الاتفاق على "دولة إسلامية" لكن متشددي الجماعة رفضوها ووصل الحوار إلى طريق مسدود، وقام سكان أزواد بالرضوخ للتنظيمات الإسلامية المتشددة إما اقتناعا منهم بمحاربتهم لحكومة مالي العلمانية أو انتقاما من الحكومة التي عرضتهم للإذلال على مر عقود من الزمن، وبعدها قامت هذه الحركات المتطرفة بطرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من المدن الكبرى للشمال المالي[2].

سرعان ما قام أبو مصعب عبد الودود زعيم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى مخاطبة عناصره بالمنطقة من خلال رسالة قام بتوجيهها لهم في 20 جويلية 2012 لتجنب الخلاف، مشيرا إلى الخطأ الفادح الذي ارتكبوه بإعلانهم الحرب على الحركة الوطنية لتحرير أزواد مشيرا إلى أهمية التنسيق بين الجانبين من أجل توضيح المشروع الجهادي للسكان على حد وصفه وذلك قبل تطبيقه، إلا أن الإمارة الإسلامية في شمال مالي لم تدم طويلا على اثر التدخل العسكري الفرنسي في جانفي 2013م[3].

في 22 مارس 2012 قاد النقيب "أمادة حيا سانوغو*" انقلابا عسكريا بسبب سوء تسييره لملف تمرد الطوارق في شمال البلاد، كما قامت لجنة الانقلاب بصياغة بين قصير تم بثه بهيئة الإذاعة والتلفزيون المالية التي احتلها الإنقلابيون، مفاده أن سبب الانقلاب العسكري هو انهيار الدولة وعجزها عن تأدية الوظائف الحيوية المنوطة بها[4].

لقد حدث الانقلاب بلا أهداف أو أسباب منطقية، حيث كانت حجتهم عدم استجابة الحكومة لمطالب قادة الجيش المتمثلة في تسليح الجيش الذي يعاني من هزائم متكررة في شمال مالي في حربهم

[1] فتيحة فرقاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 176-177.

[2] أيمن السيسي، **من نواكشوط إلى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت**، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص ص 40-41.

[3] أبو هنية حسن محمود، **الجهادية العربية: اندماج الأبعاد: النكاية والتمكين بين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2018، ص 500.

* النقيب أحمدو سانوغو، ولد 30 نوفمبر 1972 بمالي، قاد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توري، وقام بحل جميع المؤسسات وتعليق الدستور وفرض حظر التجوال وأعلن أن أسباب الانقلاب تتمثل في غياب المعدات اللازمة للدفاع عن الوطن بأيدي الجيش لرد التمرد والجماعات المسلحة في شمال البلاد.

[4] مادي إبراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، فيفري 2014، ص 8.

ضد الطوارق والجماعات الإسلامية المتطرفة وأفراد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وضعف سيطرة الحكومة المالية على شمال البلاد[1].

لقد أعطى الانقلاب نتائج عكسية، حيث قام المتمردون باحتلال حوالي نصف مساحة مالي وأهم وأغنى مدن الشمال بالمعادن، كما قاموا بإعلان استقلال أزواد وتم تشريد حوالي 200 ألف مواطن مالي، وهو ما اعتبر إحدى أهم آثار الحرب الأطلسية على ليبيا في محاولة لتحقيق المشاريع الغربية في المنطقة كمشروع الشرق الأوسط الكبير وبرنامج أفريكوم وغيرها من المشاريع الغربية في المنطقة[2].

نجحت وساطة بوركينافاسو في المساعدة على "عودة النظام الدستوري" في 06 أفريل 2012 بموجب الاتفاق الإطاري لاستعادة النظام الدستوري عن طريق تعيين رئيس مؤقت هو "ديونكوندا تراوري*" "Dioncounda Traoré" وتشكيل حكومة انتقالية، وبعدها بدأت الوساطة في حل الأزمة الأمنية لكنها فشلت، وبعدها تم إجراء الانتخابات في جويلية 2013 وتم استئناف المفاوضات من وساطة بوركينافاسو وعقد اتفاق "واغادوغو" لوقف إطلاق النار، لكنها عجزت عن استكمال الحوار لما بعد الانتخابات فأفسحت المجال للوساطة الجزائرية[3].

قادت الجزائر المسار التفاوضي بين حكومة مالي وممثلي الحركة الأزوادية بداية من شهر جويلية 2014 تحت رعاية إقليمية ودولية تميزت هذه الفترة بالحساسية الشديدة، وتكونت مجموعة الوسطاء التي قادتها الجزائر في فريق الوساطة كل من المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، منظمة التعاون الإسلامي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد، حيث تمت المصادقة على خريطة طريق يوم 24 جويلية 2014 في الجزائر للوصول لحل نهائي للأزمة[4].

---

[1] عايدة العزب موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 52- 53.

[2] محمد بوبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137 – 138.

*ديونكوندا تراوري ولد في 23 فيفري 1942 هو سياسي مالي، شغل منصب رئاسة جمهورية مالي بشكل مؤقت م في الفترة أفريل 2012 إلى سبتمبر 2013، كما شغل قبل ذلك منصب رئيس جمعية مالي الوطنية من 2007 إلى 2012، وشغل منصب وزارة الخارجية من 1994 إلى 1997.

[3] عبد النور بن عنتر، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، ترجمة: عومرية سلطاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2022، ص ص70- 71.

[4] سيدي اعمر بن شيخنا، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

وقد تناولت خارطة طريق الجزائر لحل النزاع وإرساء السلام في منطقة شمال مالي أهم المبادئ والأسس لحل النزاع إضافة إلى قضايا سياسية ومؤسسية، وقضايا الدفاع والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمسائل المتعلقة بالمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية، وتوفير المناخ الملائم لبناء الأمن والسلام وتجسيد المشاريع التنموية في شتى المجالات على المدى القصير والمتوسط والطويل[1].

كان حرص الجزائر على إنجاح خارطة الطريق **انطلاقا من المعطيات التالية**[2]:

- تفسير أسباب تجدد النزاع في الشمال المالي رغم عقد العديد من التسويات.

- تطور الحركات الأزوادية فكريا وسياسيا ولوجيستيا ما يعني قراءة جديدة في ميزان القوى وهو ما ظهر في تراجع الجيش النظامي في مقابل هذه الحركات.

- ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة ومدى موافقتها لطبيعة النزاع والتحليل الدقيق للعوامل المسببة له.

لقد أعطى اتفاق السلام لعام 2015 في الجزائر دفعا قويا لعملية السلام في مالي، وأوجد أملا داخل مالي وخارجه، وبمرور عام وتجدد العنف تبدد هذا الأمل، حيث واجهت مالي عدة إشكالات على أرض الواقع صعبت من عملية تطبيق هذا الاتفاق على أرض الواقع أهمها عدم وجود قوة مساندة له[3].

المبحث الثاني: العمليات العسكرية الفرنسية في مالي.

قامت فرنسا بالتدخل عسكريا في مالي بداية من 11 جانفي 2013 استجابة لطلب حكومة مالي لمواجهة زحف الحركات المتطرفة ومتمردي الطوارق على العاصمة باماكو التي تعتبر أكبر مدن البلاد، وفي العام الموالي قامت فرنسا بتنفيذ عمليتها العسكرية المعروفة بـ "برخان" التي ضمت حوالي

[1] نبيل بوبية، "حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام"، المجلة **الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 201، ص 120.

[2] بلحناش رياض، بوقاعدة توفيق، "دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء- دراسة حالة النزاع في مالي-" **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2023، ص 328.

[3] نبيل بوبية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 332-333.

5500 جندي قامت بنشرهم في مالي وتشاد والنيجر بالاشتراك مع دول منطقة الساحل والصحراء المتمثلة في مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وبوركينافاسو[1].

المطلب الأول: أسباب التدخل الفرنسي في مالي.

يرتبط التدخل الفرنسي في مالي بعدة أسباب منها ما هي معلنة أي أن الحكومة الفرنسية صرحت بها علانية من خلال مسئوليها وممثليها السياسيين، ومنها ما هي خفية لم تعلن عنها فرنسا صراحة ولكنها كانت هي الدافع الأبرز من بين هذه الدوافع والتي جعلت فرنسا تسارع في تنفيذ تدخلها في مالي[2].

أولا: الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي.

فبعد سيطرة الجماعات الإرهابية على مدينة كونا في 10 جانفي 2013 من طرف كل من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتخوف حكومة مالي من سيطرة هذه الحركات على العاصمة باماكو طلبت مساعدة فرنسا عن طريق التدخل العسكري لمنع وصول هذه الحركات الإرهابية إلى باماكو[3].

جاء التدخل الفرنسي في مالي بعد إعلان الحكومة المالية لحالة الطوارئ، واستجابة للطلب الرسمي الذي وجهته الحكومة في مالي لفرنسا وهو ما جعل فرنسا تبرر تدخلها في مالي بأنه يندرج في إطار مساندة دولة صديقة، وهو بالتالي لا يؤدي إلى الانتقاص من سيادتها، وان هذا التدخل هدفه الأساسي هو طرد الجماعات الإسلامية المتطرفة في إطار الحرب على الإرهاب[4].

---

[1] دافيد غورميزانو، "برخان" و"تاكوبا" و"سابر"...أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوربية بمنطقة الساحل"، نشرت في 2022/02/16، **على الموقع**: http//google.com/amp/s/amp.fr، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/02، على الساعة 19:15.

[2] هبة خالد جمال عبد الرزاق، "العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 26 أفريل 2023، على الموقع: http//democraticac.de/ ?p=89461، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/01، على الساعة 20:00.

[3] عبير شليغم، "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد 04، العدد 04، شتاء 2015، ص 86.

[4] فتيحة فرقاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

كما أن المصوغات القانونية والسياسية التي صرحت بها فرنسا على المستوى الرسمي تمثلت في[1]:

- استعادة الأمن والاستقرار في الشمال المالي.

- محاربة التطرف والإرهاب.

- محاربة الجريمة المنظمة.

- تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وقد أكد الموقف الرسمي الفرنسي على تحقيق ثلاثة **أهداف هي**:

- منع تقدم الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

- المحافظة على وحدة تراب مالي.

- ضرورة نشر قوة افريقية مشكلة من طرف منظمة "الإكواس".

ولهذا فقد اعتبرت فرنسا بأن تدخلها في مالي لا ينطوي لا مصالح خاصة لفرنسا وإنما استجابة لطلب الرئيس المالي المؤقت للمساعدة وبناء على القرار الصدر عن مجلس الأمن لأجل القضاء على النزاع القائم ومنع المقاتلين المتطرفين المسلحين ومنعهم من السيطرة على كامل التراب المالي، إضافة إلى محاولة إضعاف الحركات المسلحة في المنطقة بعد تصاعد قوتها بسبب حصولها على كم هائل من الأسلحة الليبية المسربة[2].

ثانيا: الأسباب الخفية (الحقيقية) للتدخل الفرنسي في مالي.

إن إصرار الحكومة الفرنسية على التدخل العسكري، الذي كان في ظاهره حل الأزمة لم يكن إلا من أجل استعادة ما سلب منها تاريخيا، إضافة إلى عدة دوافع سياسية واقتصادية، ودور المخابرات الفرنسية إلى جانب المخابرات الأمريكية محاولتها إقامة دورات تدريبية لعدد من الضباط منهم "أمادو

[1] جبارة زهير، بن عمر عادل، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 675.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

سانغو"* الذي تلقى تدريبا عسكريا في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خلق قيادات عسكرية موالية لها[1].

اختبأت فرنسا خلف ستار الدعوة الشرعية للتدخل في مالي من أجل تقديم المساعدة لها لاسترجاع وحدة أراضيها في مواجهة المنظمات الإسلامية الانفصالية في الإقليم الشمالي ومنع تشكيل كيان متشدد ومسلح يعرض وحدة مالي إلى خطر التفكيك وتمتد تأثيراته إلى الدول المجاورة ويعرض أمن واستقرار المنطقة إلى الخطر[2]، حيث حدث توسع للجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة وتصدع الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا مالي التي واجهت ثورات متفرقة من قبائل الطوارق الذين يقطنون الشمال المالي[3].

اعتبرت الحرب في مالي بمثابة الانتكاسة الحقيقية لما تعهد به الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" التي قال فيه إن سياسة إفريقيا- فرنسا قد انتهت وذلك خلال زيارة له للعاصمة السنغالية داكار وأن العلاقة بين الطرفين ستكون مستقبلا مبنية على الشراكة واستقلال كل طرف عن الآخر، وبإرسال هولاند قواته العسكرية إلى مالي من أجل الحرب أكد على سياسة فرنسا ذات الخلفية الاستعمارية اتجاه إفريقيا[4].

تعتبر مالي من المستعمرات الإفريقية السابقة لفرنسا والتي كانت دوما تسعى للحفاظ على مصالحها فيها خصوصا في ظل التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الذي يعتبر الامتداد الجغرافي لمالي وبشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي سابقا "فرنسوا ميتران"*، حينما صرح بأنه لا مستقبل لفرنسا دون إفريقيا في القرن الواحد والعشرين[5].

---

* النقيب أحمدو سانوغو هو عسكري من مالي، قاد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس أمادو توماني توري.

[1] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2] محمد بوبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[3] Christopher S. Chivvis, **The French War On Al Q'aida In Africa**, Cambridge University Press, New York, 2016, P 24.

[4] محمد بوبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

*سياسي فرنسي عاش في الفترة (1916-1996)، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي 1981-1995، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، شغل منصب الأمين العام للحزب.

[5] محمد طبال، "النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الإثنية والحكومة المركزية إلى الانفلات الأمني"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 450.

يعتبر اليورانيوم من أهم مصادر الثروات الطبيعية في مالي وبالخصوص في الإقليم الشمالي الذي يسيطر عليه الإسلاميون، حيث يبلغ مخزونه حوالي 100 مليون طن، حسب التقديرات الإحصائية، كما أن يورانيوم النيجر يقوم بتزويد ثلث 1/3 محطات الطاقة النووية لشركة "أو دي أف" الكهربائية الفرنسية، كما تعد مالي أول مصدر للقطن في إفريقيا، وثالث دولة في تصدير الذهب بعد غانا وجنوب إفريقيا بحوالي 52 طن سنويا[1].

تحتل مالي أهمية كبيرة كذلك انطلاقا من موقعها الاستراتيجي فهي تتوسط دول الساحل الإفريقي مما جعلها محل اهتمام الدول الأوربية وخصوصا فرنسا التي تحركها الخلفية التاريخية، إضافة إلى غناها بالثروات الطبيعية كالحديد والنحاس والفوسفات والنفط إلى جانب قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية باعتبارهما مصدرين هامين لاقتصاد مالي[2].

كما تعتبر مالي جزءا من منطقة غرب إفريقيا التي تنشط فيها فرنسا اقتصاديا وبالتالي تهديد استقرار مالي يؤدي بالضرورة إلى تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية بالمنطقة، إضافة إلى كون النيجر المجاورة لمالي تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من كندا واستراليا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 87% من الإنتاج العالمي وتحتل المركز الأول إفريقيا[3].

إضافة إلى الدوافع الاقتصادية التي تحرك سياسة فرنسا التدخلية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وخصوصا مالي هناك دوافع أخرى تتعلق بالتغيرات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد الذي وجدت فرنسا نفسها أمامه والمتمثل في زيادة التهديدات الأمنية وانتشار الصراعات العرقية والإرهاب، مما أدى بها إلى محاولة توحيد الجهود من أجل الحفاظ على مصالحها وقطع الطريق أمام التمدد الأمريكي في منطقة طالما اعتبرت منطقة نفوذها بامتياز[4]، هذا بالإضافة إلى بروز لاعبين جدد في قارة إفريقيا وخصوصا في الساحل الإفريقي كالصين والهند والبرازيل ومحاولتها إيجاد

[1] عمر الحسان، **الديمقراطية الجديدة**، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 84.

[2] عائشة بوعشيبة، صفاء بن عيسى، نبيل دحماني، "انعكاس التدخل الأجنبي في مالي على الأمن المستدام في المنطقة المغاربية"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 13.

[3] عبير شليغم، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[4] علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص 136.

موطئ قدم لها في المنطقة على حساب المعسكر التقليدي المتمثل في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[1].

كما اعتبر التدخل الفرنسي في مالي في إطار سياسة هجومية تتبعها فرنسا في إفريقيا تعرضت لخطر الانحسار في مقابل التمدد الأمريكي خصوصا في عهد إدارة بوش التي انتهجت سياسة تدخلية أمريكية كانت تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة لاقتصادها وحماية الممرات البحرية التي تعبر من خلالها هذه الموارد والمجاورة لإفريقيا كقناة السويس ورأس الرجاء الصالح وخليج عدن[2].

* خريطة رقم 06 توضح العمليات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في غضون عشرة (10) سنوات.

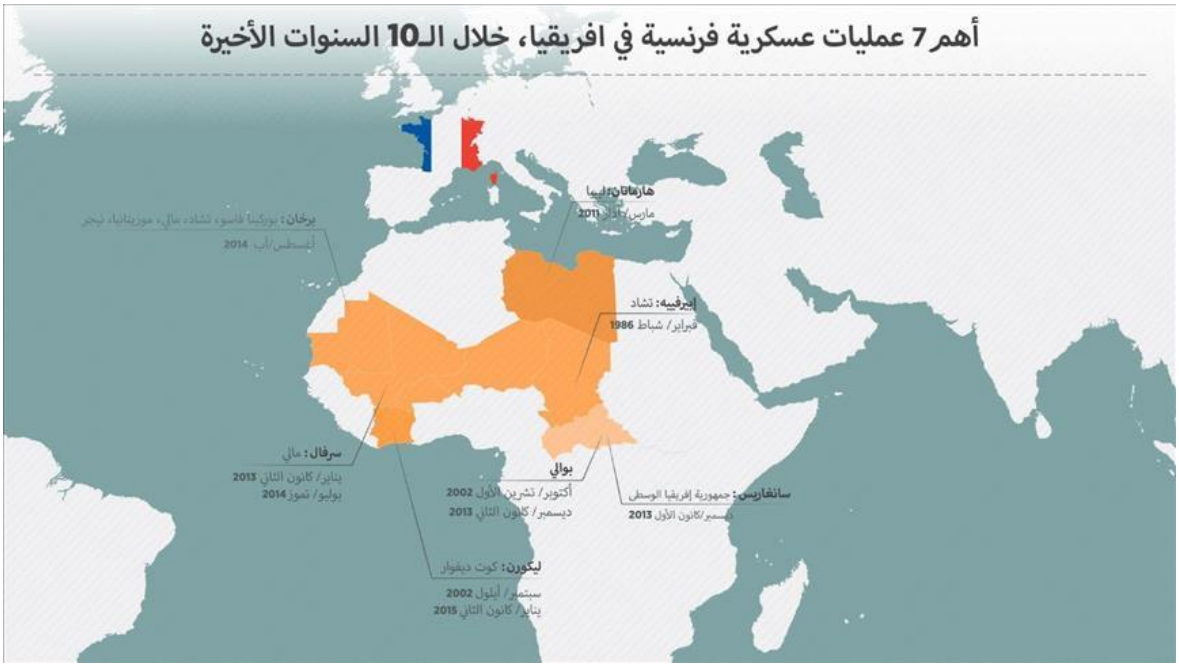

المصدر: https://www.aa.com.tr/ar، تم التصفح بتاريخ: 2023/09/12، على الساعة 20:00.

من خلال هذه الخريطة نستنتج أنه في إطار سعي فرنسا لتمديد نفوذها في قارة إفريقيا في سياق التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، قامت فرنسا بعدة عمليات عسكرية في المنطقة.

[1] فتيحة فرقاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

[2] محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 48، العدد 47، 2015، ص 106.

البعض من تلك العمليات التي قادتها فرنسا يندرج ضمن المبادرات الدولية، مثل "سانغاريس*" في إفريقيا الوسطى، والبعض الآخر يدخل في سياق المبادرات الفرنسية مثل "إيبرفييه*" في تشاد، بالإضافة إلى "ليكورن" في كوت ديفوار و"بوالي*" في إفريقيا الوسطى، يضاف إلى العمليات العسكرية الفرنسية في مالي والتي منها "سرفال" و"برخان"[1].

المطلب الثاني: حيثيات التدخل الفرنسي في مالي.

سعت فرنسا جاهدة لاستصدار قرار دولي من مجلس الأمن للتدخل في مالي إلى جانب دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) في المقابل تعالت الأصوات الإقليمية والدولية الداعية إلى ضرورة البحث عن حل سياسي بديل واعتبار الحرب كآخر حل، إلا أن الجماعات المسلحة ولإدراكها أن الحكومة المالية وبدعم فرنسي أكثر جدية في الإعداد للحرب، جعلها تأخذ زمام المبادرة بتحديد موعد الحرب وميدانها[2].

قامت فرنسا بالعملية العسكرية مدعومة من قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 2085 الذي أجاز تعيين بعثة دولية بقيادة افريقية في مالي[3].

---

*سانغاريس هي عملية عسكرية فرنسية في جمهورية إفريقيا الوسطى نفذتها فرنسا ابتداء من 2013 إلى غاية 2016، وهي سابع عملية تدخل عسكري فرنسي منذ استقلال البلاد، بتاريخ 30 أكتوبر 2016 أعلنت فرنسا عن إنهائها للعملية، كانت تهدف إلى إنهاء العنف وإعادة سلطة الدولة حسب التصريح الفرنسي.

*ايبرفييه هي عملية عسكرية فرنسية نفذتها فرنسا، حيث أرسلت قواتها إلى تشاد في فيفري 1986م، بطلب من السلطات التشادية إثر الصراع المندلع بين ليبيا وتشاد، كانت فرنسا تهدف من وراء العملية حماية المصالح الفرنسية وتقديم الدعم اللوجستي لقوات الجيش والأمن في التشاد، استمرت العملية إلى غاية جويلية 2014م.

* بوالي انطلقت في أكتوبر 2002 وانتهت في ديسمبر 2013م، وهي عملية عسكرية فرنسية، كانت تهدف إلى دعم تأسيس أول قوة إفريقية متعددة الجنسيات بإفريقيا الوسطى التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لمنطقة وسط إفريقيا.

[1] ليلى ثابتي، في 10 سنوات ..7 عمليات عسكرية فرنسية في إفريقيا، على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/514248، تم التصفح بتاريخ: 2023/09/12، على الساعة: 22:00.

[2] "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، **على الموقع**: https://studies.aljazeera.net/ar/arti، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/04، على الساعة: 17:50.

[3] Dona J, Stewart, **What Is Next For Mali? The Roots Of Conflict And Challenges To Stability**, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, 2013, P 07.

أولا: وقائع التدخل الفرنسي.

لقد كان للأزمة الليبية تأثير سلبي للغاية على أمن دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وخصوصا مالي التي شهدت عودة المقاتلين الماليين إليها محملين بالأسلحة المختلفة حتى الثقيلة منها بعد انهيار نظام العقيد معمر القذافي الذي كانوا يقاتلون إلى جانبه، الأمر الذي جعل القوات الحكومية المالية تعجز عن مواجهتهم، حيث تمكنوا من بسط سيطرتهم على كافة أقاليم شمال مالي "تمبكتو"، "كيدال، "غاو" ليصل الأمر إلى تصعيد خطير تمخض عنه الانقلاب الذي قادته القوات العسكرية للإطاحة بالرئيس "أمانو توماني توري" في 24 مارس 2012م، ما جعل البلاد تدخل في حالة من الصراع السياسي والعسكري بين القوات النظامية من جهة وقوات الحركات الأزوادية والجماعات الإرهابية من جهة أخرى ويليها تدخل قوات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإكواس في 11 جانفي 2013م[1].

تعتبر فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في أزمة مالي بداية من تاريخ اندلاعها عام 2012، وعملت على نقل الأزمة المالية لمناقشتها دوليا أي تدويلها، وحشد الدعم على المستويين الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما استفادت من دعم العسكري لبلدان غرب إفريقيا[2].

بعد الهجوم الذي تعرضت له مالي، قامت فرنسا بالتدخل بطلب من الرئيس المالي المؤقت "تراوري ديو تاكوندا"*، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 2085، زعمت فرنسا أن حدود تدخلها سوف ينحصر في الدعم اللوجستي والاستخباراتي دون أن يتعدى إلى تدخل القوات البرية للقيام بأي عملية عسكرية[3].

حصلت فرنسا على المبرر القانوني والشرعي من أجل التدخل في مالي بناء على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 2056، القرار 2071، وخصوصا القرار 2085 الذي أعطى

---

[1] قسايسية إلياس، "أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، **المعيار**، المجلد 06، العدد 02، 2015، ص 229.

[2] ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، جوان 2017، ص 250.

* ولد في 23 فيفري 1942 هو سياسي مالي شغل منصب رئيس مالي بشكل مؤقت خلال الفترة من أفريل 2012 إلى سبتمبر 2013، شغل قبلها عدة مناصب سياسية أهمها منصب وزير الشؤون الخارجية خلال 1994- 1997.

[3] مشري حنان، ويكن فازية، "جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 230.

لفرنسا الضوء الأخضر من أجل التدخل بقواتها للدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة بسط سيادة الدولة المالية على المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل المتمردين، حيث صدر هذا القرار في 20 سبتمبر2012م[1].

إن القرار 2085 الصادر عن مجلس الأمن الدولي قد سبقه قرارين هما القرار 2056 الصادر سنة 2011، والقرار 2071 الصادر سنة 2012 اللذان ينصان على إرسال قوة افريقية قوامها 3000 جندي تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، وبدعم لوجيستي من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقد جاء تقرير الأمم المتحدة عن الأوضاع في مالي بتاريخ 2012/11/28 تم فيه الدعوة إلى مواصلة العمل في المسار السياسي والأمني لحل الأزمة في مالي، كما بني القرار على تصورات أحادية الجانب مغالطة تماما للرأي العام العالمي [2].

قامت فرنسا بالتدخل العسكري في مالي بناء على قرار من الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي واستجابة لطلب رسمي بالمساعدة من طرف الحكومة المالية في 10 جانفي 2013، واستنادا إلى القرار الأممي الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 2085، الذي منح فرنسا الضوء الأخضر لبدء عملياتها العسكرية بمالي[3].

بعد تلقي الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" طلب الحكومة المالية بالتدخل لرد الهجوم على العاصمة باماكو، قام بالتشاور مع كبار مسئولي الدولة الفرنسية وتم الإعلان بتاريخ 11 جانفي 2013 عن إطلاق عملية عسكرية تحت مسمى "سيرفال"، وكانت تستهدف حسب موقع وزارة الدفاع الفرنسية إلى:

- منع زحف الهجوم الإرهابي باتجاه الجنوب.

- تشتيت عمل الجماعات الإرهابية والأنظمة الداعمة لها.

[1] صخري نجية، بن زحاف فيصل، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 222.

[2] غضبان مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 66-67.

[3] سمية صحراوي، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 469.

- العمل من أجل عودة الحياة السياسية الطبيعية، ومساعدة الجيش المالي على استعادة سيطرته على كامل التراب المالي، إضافة إلى مساعدة البعثة الدولية التي تسعى إلى مساندة مالي[1].

وبهذا فقد أصبحت فرنسا أحد أبرز أطراف النزاع في مالي، منذ تصاعد وتيرة سيطرة المتمردين الطوارق إضافة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة[2]، وبحسب تصريح من وزارة الدفاع الفرنسية بمرور عدة أيام فقط نجحت عملية "سيرفال" في إيقاف تمدد الجماعات الإرهابية إلى العاصمة، وقامت بشن هجمات مضادة على معاقلهم المتواجدة شمال نهر النيجر ، وبعدها تم إصدار لائحة تحت رقم 2071 من طرف مجلس الأمن تم من خلالها تكليف دول غرب إفريقيا بمساندة القوات الفرنسية، مما سمح للسلطات المالية بإعادة بسط نفوذها على البلاد، وتم استئناف الحياة السياسية وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية نهاية عام 2013[3].

وفي عام 2014 حلت عملية "برخان" محل عملية "سيرفال"، وتهدف عملية "برخان" إلى تقديم الدعم الواسع من قبل القوات الفرنسية للدول الخمس الأعضاء لمنطقة الساحل الإفريقي[4]، حيث تميزت مناطق النزاع في مالي بتواجد ملحوظ للقوات الأجنبية، فبعد تواجد القوات الفرنسية على الأراضي المالية منذ بداية الأمة سنة 2013 قامت بالأساس في البداية على قاعدة عسكرية ضمت حوالي 1000 جندي في إطار عملية "برخان" "Opération Barkhane" التي كانت تهدف لمحاربة الجماعات الإرهابية[5].

انبثقت عملية "برخان" عن عملية "سيرفال" وجاءت أساسا لوقف زحف الحركات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث توزعت على دول الساحل الإفريقي الخمسة، وجاءت مشاركة الجيش الفرنسي بحوالي 1000 عنصر فرنسي و1200 جندي فرنسي في التشاد، أما القوات الأخرى فقد انقسمت على كل من النيجر موريتانيا وبوركينافاسو، كما أن القوات الفرنسية كانت مجهزة بحوالي

[1] محمد بوضياف، "إستراتيجية الحرب المحدودة، عملية "سيرفال" نموذجا"، **مجلة المعيار**، العدد 18، جوان 2017، ص 128.

[2] محمد الأمين بن عودة، محمد بن شهرة، "التدخل الفرنسي بمالي وتأثيره على الرؤية الأمنية الجزائرية للحدود الجنوبية"، **مجلة مرافئ للدراسات السياسية والقانونية**، المجلد 01، العدد 02، 2022، ص 24.

[3] محمد بوضياف، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[4] "أنشطة فرنسا في منطقة الساحل"، **على الموقع**: http//s،ly.ambafrance.org تم التصفح بتاريخ: 2023/06/03، على الساعة: 13:30.

[5] محمد الأمين بن عودة، محمد بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

20 مروحية، 200 عربة مدرعة و10 طائرات النقل، هذا بالإضافة إلى 6 طائرات مقاتلة و 3 طائرات بدون طيار[1].

وتمركزت العديد من القوات العسكرية الفرنسية في مالي وتحديدا بقاعدة "غاو"، مدعمين بعناصر من مجموعة "تاكوبا" وهي قوات أوربية مكونة من 800 عسكري، تم إرسالهم من بلجيكا والدنمارك وجمهورية التشيك وفرنسا واستونيا وايطاليا والمجر والسويد والبرتغال وهولندا ونصف هذه القوات فرنسية، كما يمتلك الجيش الفرنسي كذلك قاعدتين أماميتين للعمليات على مستوى المناطق الصحراوية الممتدة شمال مالي، ففي مدينة "ميناكا" يتواجد مقر قيادة مجموعة "تاكوبا"[2].

بغض النظر عن بعض المواقف التي نجحت فيها عملية "برخان" فإن الكثير من المتتبعين الشأن الأمني المالي يعتبرونها عملية فاشلة، وذلك بسبب أن الإستراتيجية التي اعتمدتها هذه العملية تركز بشكل أساسي على الجوانب العسكرية فقط، كما أنها لم تتمكن من إيقاف زحف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة داخل التراب المالي وخارجها وبالخصوص في بوركينافاسو والنيجر وكوت ديفوار[3].

ثانيا: تورط فرنسا في أزمة مالي.

منذ البداية لم ينص قرار مجلس الأمن على التدخل العسكري الأوربي البري في مالي بشكل مباشر، وإنما كان على الجيوش الأوربية تأمين الدعم اللوجستي للجيش المالي وحلفائه الأفارقة، إلا أن فرنسا لم تنتظر طويلا بعد وصول المسلحين إلى مدينة كونا وسط البلاد بعد استخدامهم للأسلحة الثقيلة مع القوات النظامية، لتتخذ قرارها سريعا بالتدخل العسكري لمساعدة القوات المالية[4].

كما أن القرار 2085 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بني على معطيات ووقائع تلقاها المجلس من الحكومة الانقلابية المالية إضافة إلى المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا الموالية لفرنسا، كما حث

[1] سمية صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 471.

[2] دافيد غورميزانو، **مرجع سبق ذكره**، المكان نفسه.

[3] نسيم بهلول، "برخان والإستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل: بين الخيبة العملياتية والمراجعات السياسية"، **ورقات تحليلية: مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2021، ص 2.

[4] محمد بوبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

على احترام القانون الدولي الإنساني وبالخصوص حماية المدنيين من التهديدات، كما حرص القرار على إيجاد مكانة لمنظمات حقوق الإنسان[1].

يرى الأستاذ "أليكسندر ميزائف" أن الانقلاب الذي حدث في 22 مارس 2012 في مالي قبل أيام قليلة فقط من الانتخابات الرئاسية ضد الرئيس "أمادو توماني توري" كان محسوبا بدقة، حيث أن هذا الأخير كان ضد التدخل العسكري الغربي، وتم وضع الوزير الأول "شيخ موبيدو ديارا" لقيادة الحكومة المؤقتة من أجل تخفيف الضغط الدولي على الانقلابيين وتمت إزاحته بعد أشهر في ديسمبر 2012 بموافقة وتشجيع فرنسا وهو ما اعتبر انقلاب على انقلاب[2].

من المتعارف عليه أن يقوم صناع القرار بإيجاد التبريرات اللازمة للدخول في الحرب كحالة التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث يقول الفرنسيون أن بلادهم قررت التدخل في مالي لأسباب حيوية تتعلق يضعف حكومة باماكو، وسرعة تقدم المتمردين إلى العاصمة وباقي المدن، وبطء تشكيل القوة الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي، إضافة إلى الدافع القومي المتمثل في ضرورة حماية ستة ألاف مواطن فرنسي يقيمون في مالي[3].

لم تحقق عملية السلام التي كانت تهدف إلى إنهاء الأزمة السياسية والعسكرية القائمة في مالي 2013/2012 النتائج المرجوة خصوصا فيما تعلق بنزع السلاح واستعادة سلطة الدولة، واستمرت الأوضاع خصوصا في ظل اتساع الفراغ الأمني وتواصل انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الأمنية سواء الحكومية أو غير الحكومية والحركات الانفصالية المسلحة[4].

المطلب الثالث: تداعيات العملية العسكرية الفرنسية على مالي.

يرى بعض المحللين أنه كان يجب توضيح قضية أن الجيش الفرنسي لن يستطيع حل مشكلة الإرهاب لوحده ما لم ترتبط هذه العملية بالجانب المدني والإداري الذي ميز غيابه مرحلة التدخل

[1] هبة خالد جمال عبد الرزاق، "العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، مرجع سبق ذكره، المكان نفسه.

[2] غضبان مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] جميل مطر، قوس الأزمات الإقليمية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2014، ص 98.

[4] مشري حنان، ويكن فازية، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-232.

الفرنسي، كما أن مسألة الظهور المفرط للجيش جعله يظهر بمظهر القوة الاستعمارية، وعليه فإن تداعيات هذا التدخل كانت على أكثر من صعيد[1].

أولا: التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية.

والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1- السيطرة على حركات التمرد.

لقد حقق التدخل العسكري الفرنسي في مالي بعض النجاحات الأولية على الأرض أهمها السيطرة على المدن الهامة ومساعدة حكومة مالي الانتقالية التي ميزها الضعف في باماكو من سيطرة المتمردين الطوارق والحركات المسلحة[2].

2- تهيئة المناخ المناسب لإجراء الانتخابات الرئاسية.

من أهم الآثار السياسية التي اعتبرها بعض الخبراء والمحللين أنها ايجابية تهيئة المناخ المناسب لإجراء الانتخابات الرئاسية في كامل التراب المالي، كما عمل التدخل الفرنسي على تسهيل إجراء الحوار بين أطراف النزاع بين الحكومة المالية وحركة تحرير الأزواد المسلحة ضمن الاتفاق الذي جرى في عاصمة "بوركينافاسو" "واغادوغو" الذي ينص على إجراء حوار شامل، إلا أن نجاح الانتخابات لم يدم طويلا حيث حدث انقلاب عسكري أدى إلى الإطاحة بالعملية السياسية[3].

3- التصدي للجماعات المسلحة.

كما جنب التدخل حسب العديد من المتتبعين للشأن المالي الدولة المالية انهيار محتم في مقابل ضربات الحركات المسلحة وخصوصا حركة أنصار الدين، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية في شهر فيفري 2018 أنه منذ إطلاقها لعملية "برخان" تمكنت قواتها من القضاء على حوالي 450 إرهابي،

---

[1] وفاء عماري، "رحيل فرنسا من مالي خيبة أمل وفشل سياسي"، **على الموقع**: http//google.com/amp/s، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة: 21:20.

[2] فريدوم أونووها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، **على الموقع**: http//studies.aldjazeera.net/ar/rep، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/05، على الساعة: 17:50.

[3] جبارة زهير، بن عمارة عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص 679.

بالإضافة إلى تسليم 150 آخرين إلى السلطات الفرنسية، بينما لقي 12 عسكري من القوات التابعة للحكومة الفرنسية مصرعهم خلال مواجهتهم للمجموعات الإرهابية [1].

4- ازدياد معدلات الهجرة غير الشرعية والنزوح.

تعتبر مالي من أكبر دول منطقة الساحل الإفريقي من حيث أعداد المهاجرين غير الشرعيين والتي تقدر بـ 12 مليون أي بمعدل 3 % من السكان، إضافة إلى ما يفوق عن 200 ألف نازح مالي داخلي وخصوصا مع بداية الأزمة في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، فحسب تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد وصل عدد النازحين إلى ما يقارب 431000 نازح، إضافة إلى أن حوالي 180000 ماليا فروا إلى الدول المجاورة حسب منظمة المحافظة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[2].

5- انتشار الإرهاب.

أما بخصوص الإرهاب فانه رغم الجهود الفرنسية لمحاربته في منطقة الساحل الإفريقي إلا أن حجم الهجمات الإرهابية تزايد بشكل كبير خلال السنوات التي أعقبت العملية العسكرية الفرنسية، حيث ارتفعت العمليات الإرهابية من 90 عملية في عام 2016 إلى 194 عملية في عام 2017 وهذا بحسب تقارير الأمم المتحدة، إضافة إلى تزايد عدد ضحايا الهجمات الإرهابية من 770 حالة وفاة في مالي والنيجر وبوركينافاسو عام 2016 إلى حوالي 4000 حالة عام 2019[3].

كما أن القوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي وبالخصوص في مالي أضحت تشكل عبئا أمنيا إلى جانب التداعيات الخطيرة التي خلفها انتشار الإرهاب في المنطقة، وبالخصوص بعد فشلها في محاربة الإرهاب وحماية المدنين، والتي اعتبرت من أهدافها المعلنة خلال تدخلها العسكري في مالي، وتعتبر كل من الجزائر وموريتانيا وليبيا من الدول الأكثر تضررا من تزايد الإرهاب على حدودها جراء هذا التدخل[4].

---

[1] سمية صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 476.

[2] صخري نجية، بن زحاف فيصل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 222-223.

[3] إيمان حسن، **الوجود الفرنسي في إقليم الساحل الإفريقي منذ عام 2012: دراسة في الأسباب والآثار**، دار الحرم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص ص 196-197.

[4] جويدة سعودي، "الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 282.

إضافة إلى أنه بعد إعلان فرنسا للتدخل العسكري في مالي عام 2013، قررت المجموعة المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة مختار بلمختار و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" التي يقودها "أحمد ولد العامر" المكنى بـ "أحمد التلمسي" توحيد صفوفهما في حركة واحدة هي "المرابطون"في 21 أوت 2013، من أجل توحيد المسلمين من النيل إلى المحيط الأطلسي[1].

كما يرى العديد من المتتبعين أن الحرب في شمال مالي تتسبب في تفجير الخلافات بين الحركات المسلحة تتخذ من منطقة الساحل الإفريقي ميدانا لمعاركها وأنشطتها التخريبية ومجال لتهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات واختطاف الرهائن، سعيا إلى زعزعة الأمن والاستقرار تنفيذا لأهداف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هذا راجع بالأساس إلى الحرب التي فجرتها فرنسا في شمال مالي[2].

وكذلك تظهر الصلة بين تجار المخدرات والمجموعات المسلحة التي تقوم بنقل الكوكايين عبر منطقة الساحل إلى أوربا لتمويل الأعمال الإرهابية ولا تقتصر على مالي فقط بل أغلب دول منطقة الساحل تحولت إلى ممر للاتجار بالمخدرات التي تأتي من أمريكا اللاتينية باتجاه أوربا أو شبه الجزيرة العربية، كما قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تأمين خدمة التخزين كذلك مقابل المال[3].

وبناء على هذه المعطيات تزداد المخاوف الغربية من إمكانية قيام التنظيمات المسلحة في المنطقة باستهداف إمدادات الطاقة، وعليه فإن تحقيق الاستقرار في المنطقة ينجر عنه استقرار مصالح الدول الغربية والتي تتمثل في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تعد موريتانيا مصدر هام لتمويل أوربا بالحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا، وتغطي النيجر احتياجات الإتحاد الأوربي من اليورانيوم بنسبة 12%[4].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز من خلال:

---

[1] مشرط يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 349.

[2] فريدة روطان، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص 100.

[3] "الأزمة في منطقة الساحل: الأسباب، والنتائج، والطريق إلى الأمام"، تم النشر في 02 جوان 2022، **على الموقع**: http//mecouncil.org/publication، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة 13:10.

[4] بوسماحة عبد الحق، عياد محمد سمير، "انعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية"، **الحوار المتوسطي**، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 597.

1- المساس بالتراث التاريخي لمالي:

بالنسبة للآثار الاجتماعية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي فقد تم تدمير عدة أضرحة للأولياء منها ما هو مسجل ضمن التراث العالمي في منظمة اليونسكو، فحسب وسائل الإعلام تم إحراق الكثير من المكتبات تحوي العديد من الكتب القيمة التي تخص التراث المحلي وبالخصوص في مدينة "تمبكتو"، إضافة إلى الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال[1].

حيث تشهد هذه ظاهرة تجنيد الأطفال تزايدا رهيبا بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما تقوم الجماعات المسلحة بالاتجار بالأطفال خصوصا في "كيدال" و"غاو" من أجل استغلالهم للعمل في مناجم الذهب، حيث يقومون باستخدام تلك الأرباح لدعم المقاتلين وتأجيج الاتجار بالأسلحة وتمويل العنف، كما أكدت مسعدة المفوض السامي لشؤون الحماية أن الجماعات المسلحة تجبر الأطفال على القتال ويتم الاتجار بهم واغتصابهم [2].

كما أن مالي عانت من أزمة التغذية، حيث أنه على طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر بموريتانيا تهدد المجاعة ملايين الأشخاص بسبب العجز الكبير في إنتاج الحبوب، وفي هذا السياق قدمت منظمة "أوكسفام جي بي"*أرقاما مخيفة، تؤكد على أن حوالي 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في منطقة الساحل الإفريقي، من بينهم حوالي 3 ملايين في مالي[3].

إن تدهور الأوضاع الأمنية في مالي أدى إلى إحداث خلل في الأوضاع الاقتصادية، إذ تعتمد مالي أساسا على الزراعة والأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي تمثل فقط الخمس من إجمالي الأراضي المالية والتي تعرضت للجفاف لسنوات، بالإضافة إلى موت الأبقار والأغنام والماعز، كما عرفت أسعار القطن

[1] سمية صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 477.

[2] "تزايد معدلات الاتجار بالأطفال في مالي بسبب النزاع وانتشار فيروس كورونا"، **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، تم النشر بتاريخ: 2020/12/01، على الموقع الرسمي للمفوضية: http//unhcr.org/ar/5fc682384، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة: 14:00.

* هي عبارة عن اتحاد دولي للمنظمات الخيرية مهمتها التركيز على تخفيف حدة الفقر في العالم، تأسست عام 1942م على يد مجموعة من الناشطين الاجتماعيين في أكسفورد في انجلترا.

[3] سمية صحراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 477.

انخفاض ملحوظ، وأثرت عليه سلبيا انقلاب مارس 2012 وما تلاها من أحداث بما فيها العملية العسكرية الفرنسية[1].

إن انتشار الفوضى والحرب يعيق من عملية التنمية، وعليه فإن تحقيق التنمية يصبح أمرا صعبا لان التنمية المستدامة تستغرق وقتا طويلا، وبالتالي لا يمكن وجود تنمية في ظل غياب الأمن الناتج عن استمرار الحروب، لأن التنمية تتطلب بالأساس توفر حيز كبير من الاستقرار الداخلي والخارجي لتتحقق بشكل فعال ومستدام[2].

المبحث الثالث: ردود الأفعال الدولية والإقليمية على التدخل الفرنسي في مالي.

بالنظر إلى السياق العالمي بعض الدول لها ارث استعماري في المنطقة وتسعى للمحافظة عليه، ودول أخرى تسعى لكسب المزيد من النفوذ من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية فقط ما يجعلها تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للدول مثل الصين، وهناك الدول الكبرى التي تسعى لمحاربة الإرهاب وترى أنه من حقها التدخل من أجل تحقيق ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تدخل منظمات إقليمية ودولية لتحقيق مصالحها[3].

المطلب الأول: ردود الأفعال الدولية.

هناك العديد من الدول التي لها مطامع في ثروات مالي ومنطقة الساحل الإفريقي عموما، فكما أن فرنسا تسعى للسيطرة على اليورانيوم لاستخدامه في الطاقة النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه أهدافها بالأساس للنفط والغاز الطبيعي، وتسعى كل من بريطانيا وألمانيا للسيطرة على الثروات المعدنية[4].

[1] مشري حنان، ويكن فازية، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.

[2] عائشة بوعشيبة، صفاء بن عيسى، نبيل دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] مروة يوسف، "عرض كتاب جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي ونيجيريا"، **فصلية قضايا ونظرات**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، تقرير ربع سنوي، العدد 01، مارس 2016، ص 83.

[4] عائشة بوعشيبة، صفاء بن عيسى، نبيل دحماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

أولا: الموقف الأمريكي.

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية على إصرارها بتعزيز عملية الانتقال السياسي في العاصمة المالية باماكو، قبل طرح فكرة شن الهجوم على الجماعات المسلحة في الشمال، وباستمرار الأزمة بدأ القلق الأمريكي يتزايد بخصوص قدرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على استخدام منطقة الشمال المالي كنقطة انطلاق لزعزعة امن واستقرار الدول المجاورة لمالي[1].

لقد اعتبر الموقف الأمريكي انتكاسة لفرنسا، لأنه يسير في اتجاه معاكس لرغبة فرنسا بالتدخل العسكري في مالي، مع قيامها بتعبئة دول المنطقة من أجل التدخل، إضافة إلى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية يجعل أمر الحل العسكري في مالي وإصدار قرار من مجلس الأمن بشأنه أمر في غاية الصعوبة، كما أن تدخل فرنسا دون الدعم الأمريكي يعتبر تدخلا ناقصا بالنظر إلى القوة الأمريكية من خلال قواعدها العسكرية[2].

ومع تصعيد الأزمة في شمال مالي وبعد المباحثات التي أجرتها فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عدة أسابيع، تمت الموافقة على استصدار القرار الخاص بمالي من طرف مجلس الأمن كما تم الترخيص للاتحاد الأوروبي وباقي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على المساهمة في إعادة بناء القوات الأمنية المالية[3].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحل العسكري الذي طرحته مجموعة غرب إفريقيا (الإكواس) لطرد الجماعات المسلحة التي سيطرت على الإقليم منذ عام 2012، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة القوات الفرنسية المتواجدة في مالي لوجستيا بعدة طائرات مخصصة للنقل وأخرى من أجل التجسس[4].

إن تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري في مالي كان وراءه التخوف من التورط في عمل عسكري غير مدروس وبالتالي مجهول العواقب وبالخصوص في ظل الظروف التي كانت

---

[1] "الحرب في مالي"، **على الموقع**: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/07، على الساعة: 19: 10.

[2] "لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي"، **على الموقع**: http//amp.france24.com/ar/2012، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/07، على الساعة: 17:25.

[3] "موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية من الحرب في مالي"، **على الموقع**: http//moqatel.com/openshare/Behoth/Siaseia2، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 18:55.

[4] علي مدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 138.

تشغل إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بسبب التحضير للانتخابات الرئاسية، كما كانت ترغب في أن تقوم بعض الدول الإفريقية بحل الأزمة نيابة عنها خصوصا الجزائر[1].

لقد اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم اللوجستي والمخابراتي للجيش الفرنسي فقط دون الاقتراب من إقليم مالي حتى أن طائراتها الخاصة بالتموين امتنعت عن تزويد الطائرات الفرنسية المقاتلة بالوقود، واستندت في ذلك إلى عدم شرعية التدخل العسكري الفرنسي، بينما قامت بتقديم المساعدات لقوات المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) واعتبرت تدخلها شرعيا لاستناده على قرار مجلس الأمن الدولي 2085[2].

ثانيا: الموقف الأوروبي.

لقد أكدت العديد من الدول الغربية استعدادها لتقديم الدعم للقوات الفرنسية في تدخلها العسكري في مالي، حيث أكد المتحدث باسم القوات الفرنسية "تييري بوركار" في 2013/01/22 أن كل من بريطانيا وكندا وبلجيكا والدنمارك تقوم بنقل مواد فرنسية إلى مالي، كما جاء في وسائل الإعلام البريطانية إن وحدات من القوات البريطانية تم وضعها بالفعل في حالة الاستعداد والتأهب القصوى لدعم التدخل العسكري الفرنسي في مالي[3].

كما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية منذ بداية العملية العسكرية الفرنسية عن إرسالها طائرة استطلاع من طراز "سنتينل" إلى إفريقيا لدعم القوات الفرنسية والقوات الحكومية المالية ضد هجوم الجماعات المسلحة، إضافة إلى طائرتي نقل عسكريتين من نوع "سي 17" قامت بريطانيا بتقديمهم[4].

[1] عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، **آفاق افريقية**، المجلد 11، العدد 37، 2013، ص 100.

[2] خير الدين شمامة، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، العدد 02، 2014، ص 59.

[3] "دعم غربي وبان يرحب بتدخل فرنسا بمالي"، **على الموقع**: http//aldjazeera.net/amp/news، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 18:00.

[4] "دعم بريطاني مغربي للحملة الفرنسية بمالي"، **على الموقع**: http//aldjazeera.net/amp/news، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 17:45.

ثالثا: موقف منظمة الأمم المتحدة.

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2085 الذي نص على نشر القوة التي سميت "أفيسما" لمدة عام مبدئيا مهمتها مساعدة قوات الدفاع والأمن ودعم الحكومة الانتقالية في مالي للحفاظ على السلم والأمن وحماية المدنيين، إضافة إلى إعادة بناء الجيش المالي والعمل على تدريب القوات الإفريقية من المشتركة التي تعتبر جزء من البعثة الدولية من أجل إعادة السيطرة على الشمال[1].

كما حث مجلس الأمن الدولي، الحكومة الانتقالية في مالي على أن تضع بصفة عاجلة إطار ذي مصداقية للتفاوض مع مختلف الأطراف في الشمال المالي، الذين قاموا بقطع صلاتهم بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيرها من الأطراف المرتبطة بهذا التنظيم مثل حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا[2].

رابعا: الموقف الروسي.

لقد كانت مواقف الدول الكبرى داعمة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالنسبة لروسيا فقد عرضت تقديم الدعم العسكري اللازم من أجل تسهيل عملية التدخل الفرنسي، كما يظهر الدعم الروسي للتدخل الفرنسي في مالي من خلال التصويت في مجلس الأمن الدولي على استصدار القرار 2085 الخاص بحل الأزمة في مالي[3].

خامسا: موقف الصين.

لقد لاقى التدخل الفرنسي في مالي قبولا من الدول الكبرى ومنها الدول الأوربية والصين، وذلك سبب قيام فرنسا بتعبئة المجتمع الدولي تحت غطاء مكافحة الإرهاب وتحقيق السلم والأمن الدوليين، بهدف إعادة توزيع الموارد الطبيعية بين الشركات المتعددة الجنسيات[4]، كما تحتل الصين المرتبة

[1] عادل عبد الصبور حسن، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] "قرار مجلس الأمن الدولي والتدخل العسكري الفرنسي"، على الموقع: http//mokatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 19:05.

[3] فتيحة فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[4] عبير شليغم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

التاسعة من بين الدول المساهمة بنشر قواتها ضمن بعثة الأمم المتحدة "مينوسما" MINUSMA " بمالي[1].

المطلب الثاني: ردود الأفعال الإفريقية على التدخل الفرنسي في مالي.

إن عملية التدخل العسكري في مالي لم تحظ بالإجماع بسبب فشل التدخل في ليبيا، فقد اعترضت العديد من الدول الإفريقية على هذا التدخل وخصوصا الدول المجاورة التي تخشى على أمنها واستقرارها، إلا أن فشل الحل السياسي تغلب على موقف الرفض أو التردد، وفي الأخير انتهى الأمر إلى خيار التدخل[2].

أولا: موقف منظمة الاتحاد الإفريقي.

لقد تم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي استكمالا لمسيرة الوحدة الإفريقية كنتيجة لما شهدته قارة إفريقيا من تحركات تاريخية وسياسية وفكرية، حيث تبلورت فكرة الوحدة عام 2002، وجاءت بأهداف شاملة وطموحة على نحو أفضل من سابقتها، وجاءت لمواجهة التهديدات العالمية البيئية والنووية، ومن أجل تسوية النزاعات وحلها[3].

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي لبناء السلم قام الاتحاد بتوفير قاعدة قانونية لمحاربة الإرهاب، حيث قام مؤتمر الاتحاد في دورته العادية لـ13 التي عقدت بسرت الليبية عام 2010 بإصدار قرار يدين فيه دفع الفدية للجماعات الإرهابية باعتبارها مصدر لتمويل الإرهاب الدولي، وقام الاتحاد بمطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار يجرم دفع الفدية[4].

لقد رحب الاتحاد الإفريقي بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المصالحة والحوار في مالي التي استحدثت في 06 مارس 2013، وأصدر الاتحاد بيانه في أديس أبابا واعتبر أن هذه التعيينات تشكل خطوة هامة نحو تفعيل هذه اللجنة، وتشجيع سلسلة الحوارات والمصالحة بين مكونات الشعب المالي،

[1] صهيب عبد الصمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[3] عبد الحفيظ جبابلية، "الاتحاد الإفريقي والمسائل الأمنية: الفرص والقيود"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 217.

[4] نصر الدين لبال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 553 – 555.

كما جدد دعم العملية السياسية بمالي، وعبر عن استعداده لدعم مالي من خلال البعثة الدولية بقيادة افريقية من أجل الخروج من الأزمة[1].

كما اعتبر الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه أن حركات المتمردين الطوارق التي تنأى بنفسها عن الإرهابيين هي عنصر رئيسي في العملية السياسية في مالي، كما دعت هذه الدول كل الحركات المسلحة التي قامت بالتوقيع على اتفاق واغادوغو للنأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية، خلال عملية نواكشوط التي انبثقت عن الاتحاد الإفريقي[2].

ثانيا: موقف منظمة الإكواس "ECWAS ".

قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) بعقد اجتماع طارئ في ساحل العاج، حيث قامت بتعليق عضوية مالي بسبب الانقلاب العسكري الذي حدث في 21 مارس 2012، كما قامت في قمتها الاستثنائية في أبوجا في 11 نوفمبر 2012 بالموافقة على إرسال قوات عسكرية تابعة لها من أجل تسوية الصراع الذي تشهده البلاد، بتعداد 3300 جندي لمدة عام واحد، وقامت بالمصادقة على خطة انتشارها[3].

بعد الاشتباكات التي عرفتها شمال مالي بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في منطقة غاو وسيطرة هذه الجماعات المتشددة على غاو، وخشية تقدم هذه الجماعات إلى العاصمة باماكو قامت الحكومة المالية بتقديم طلب لفرنسا من أجل التدخل العسكري، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) بالإعلان عن إرسالها قوات إلى شمال مالي، حيث تم التصويت في مجلس الأمن على قرار وضع مالي خطط عسكرية للسيطرة على الشمال[4].

ولأن فرنسا لم تحرز تقدما فقد فقامت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإكواس) بالتدخل عسكريا إلى جانب فرنسا[5].

---

[1] عبير شليغم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 91 – 92.

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[3] مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15 – 16.

[4] عايدة العزب موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[5] أمينة بوبصلة، "دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تحقيق التنمية، الأمن والاستقرار في إفريقيا"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 192.

تعثرت المبادرة التي تقدمت بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) في جهودها لإيجاد حل لأزمة مالي، في محاولة تحديد العدو لمالي، فالبنسبة لمالي اعتبرت العدو هو كل مجموعة مسلحة بينما من وجهة نظر بلدان أخرى مثل بوركينافاسو فإن الجماعات التي اعتبرت إرهابية تكمن فقط في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1].

ثالثا: موقف موريتانيا.

نظرا للامتداد الجغرافي لموريتانيا مع مالي، إذ يقدر امتداد الحدود بين البلدين بحوالي 3311كلم، وهو ما جعل موريتانيا تتخوف من التدخل العسكري الفرنسي في مالي على أمنها وذلك بانتقال الجماعات الإرهابية إلى داخل أراضيها، وأعلنت أنها لن تشارك في عملية التدخل العسكري في مالي إلا إذا تم استهداف أراضيها من قبل الجماعات الإرهابية، كما دعمت وحدة الأراضي المالية ودعت إلى ضرورة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وفتح الحوار بين أطراف الصراع في مالي واستقبلت اللاجئين على أراضيها في نقاط محدودة[2].

كما أن لموريتانيا علاقات وطيدة مع "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي تعارض التدخل العسكري في مالي وتعتبره غزوا أجنبيا، كما اختلفت مواقف الأطياف السياسية الموريتانية من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، حيث رفضت الحكومة الموريتانية الإعلان عن موقفها الرسمي منه، اعتبرته أغلب أحزاب المعارضة بأنه بمثابة "الاستعمار الجديد"، وحثت فرنسا إلى احترام سيادة مالي وترك المشاكل الإفريقية للأفارقة[3].

رابعا: موقف النيجر.

أبدت حكومة النيجر استعدادها للمشاركة بإرسال قواتها المسلحة للمشاركة في أي عمل عسكري إقليمي أو دولي من أجل طرد التنظيمات المسلحة من شمال مالي ومنع الانفصال الذي يعتبر انتهاكا لمبدأ من مبادئ الاتحاد الإفريقي المتمثل في احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] علي مدوني، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] عبير شليغم، مرجع سبق ذكره، ص 93.

خامسا: موقف بوركينافاسو.

تعد بوركينافاسو أول قوة من غرب إفريقيا تنضم إلى القوات الفرنسية والمالية في مواجهة الحركات المتمردة في الشمال المالي، حيث قامت بنشر حوالي 160 جندي في "ماركالا" التي تقع وسط مالي[1].

المطلب الثالث: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من التدخل الفرنسي في مالي.

إن الموقع الجغرافي للجزائر والذي يجعلها تشكل همزة وصل بين أوربا وإفريقيا، ومجاورتها للعديد من الدول التي تعاني من هشاشة في أنظمتها وما يترتب على ذلك من تهديدات أمنية متعددة ومركبة في ذات الوقت وخصوصا على الحدود الجنوبية، كل ذلك ألقى بظلاله على توجهات سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي المضطرب، ما جعلها تعيد النظر في هذه السياسة باتجاه التعاون الإقليمي الذي يحقق الأمن والاستقرار[2].

أولا: التعريف بالسياسة الخارجية.

تختلف وتتعدد تعريفات السياسة الخارجية بتعدد المفكرين واختلاف مرجعياتهم وانتماءاتهم الفكرية حول ظاهرة السياسة الخارجية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ديناميكية ظاهرة السياسة الخارجية بحد ذاتها واختلافها من دولة إلى أخرى، إلا أن هذه الاعتبارات لا تعني عدم وجود بعض التعريفات التي تعتمدها الكثير من الكتابات في السياسة الخارجية، باعتبارها أكثر التعريفات علمية وشمولية[3].

---

[1] علي مدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[2] سارة بوحادة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد 02، العدد 05، 2017، ص 97.

[3] مروان محمد حج محمد، فيصل براء متين المرعشي، "نظرية السياسة الخارجية"،**الموسوعة السياسية**، 25-03-2018، على الموقع: //http:political-encyclopedia.org/dictionary، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 17:44.

يعرفها محمد السيد سليم بأنها: " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية[1].

كما يعرفها هارتمن "HARTMAN" بأنها: "تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود"، وما يلاحظ على هذا التعريف بأنه تعريف غامض، كما أنه ربط بمتغير وحيد فقط وهو المصلحة الوطنية، غير أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تقوم على متغير واحد.

كما يعرفها "باتريك مورغان" السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[2].

هذا الاتجاه يعرف السياسة الخارجية بأنها سلوك صانع القرار ، ومن أهم رواده "تشارلز هيرمان"، حيث عرفها بما يلي: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم ويقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".

ويعرفها "مازن الرمضاني" بأنها: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[3].

أما "بلانو" و"أولتون فيعرفان السياسة الخارجية من خلال تركيزهما على عناصر المصلحة الوطنية والتخطيط فالسياسة الخارجية هي: "منهاج مخطط للعمل يطوره صناع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[4].

[1] رمضاني مفتاح، أحمد لشهب، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 682.

[2] رقولي كريم، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 290.

[3] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 08، العدد 25، ص 245.

[4] أثير ناظم الجاسور، "السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، **قضايا سياسية**، المجلد 18، العدد 53، سبتمبر 2018، ص 228.

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

لجأت الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 إلى تبني سياسة تتصف بالاعتدال والوسطية، إضافة إلى التزامها بالعديد من الثوابت، كما تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع استقلال العديد من الدول الإفريقية الأمر الذي ساهم في انتشار الدبلوماسية الجزائرية في قارة إفريقيا، حيث أصبحت تلعب دورا مهما إلى جانب مصر بزعامة جمال عبد الناصر، وبانتشار حركات التحرر في إفريقيا ظهرت الجزائر المستقلة التي أصبح لها دور فعال بين اللاعبين الأساسيين في إفريقيا[1].

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ أهمها:

1- مبدأ حسن الجوار الإيجابي.

يقصد به إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل لفائدة الأطراف المعنية، إضافة إلى التنسيق المستمر بالقضايا التي تهم المنطقة، وكذلك تحقيق السلم بين دول الجوار، وتدعيم روابط الأخوة والصداقة بين شعوب المنطقة[2].

2- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

ترى الجزائر أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ الثورة، كما أن ضبط الحدود وترسيمها يعتبر ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، ولهذا لجأت الجزائر لتوقيع العديد من الاتفاقيات مع جيرانها من أجل ضبط الحدود معها[3].

3- دعم التعاون الدولي.

لقد حدد ميثاق طرابلس 1962/06/27 المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية وأكد على ضرورة سعي الجزائر لإحلال علاقات دولية سلمية، إضافة إلى ضرورة الكفاح ضد السباق نحو التسلح والصراع النووي والذي كان يهدد السلام الدولي القائم آنذاك[4]،حيث يشكل دعم التعاون

---

[1] هبة خالد جمال عبد الرازق، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011"، 3 ماي 2023، **على الموقع**: http//democraticac.de/ ?p=89553، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/13، على الساعة: 17:30.

[2] سارة بوحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[3] مرحوم عبد الرحيم، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 05، العدد 02، 2017، ص 26.

[4] صادق حجال، هشام الغنجة، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية : بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، 26 ماي 2017، **على الموقع**: https //democraticac.de/ ?p=46763، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 20:35.

الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية[1].

4- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يستمد هذا المبدأ من تاريخ الجزائر القائم على النضال ضد الاستعمار من أجل الحصول على حق تقرير المصير، حيث تعتبر الجزائر البلد المتضامن مع حركات التحرر دون أي شرط، ويرتبط هذا المبدأ بعلاقات حسن الجوار ونظرتها لمستقبل المنطقة[2].

5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

نص الدستور الجزائري على تبني الجمهورية الجزائرية مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وأشارت المادة 93 على دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة وتبادل المصالح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[3].

ثالثا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي.

تعني محددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل التي تؤثر في توجيه سلوك الوحدة الدولية على المستوى الخارجي، وتسمى كذلك العناصر المفسرة للسياسة الخارجية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بمجموعة من العوامل التي تساهم في توجيه هذه السياسة[4].

ينبع اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي إلى مختلف الأزمات التي تعيشها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الجزائر وبالأخص أزمة مالي، وعليه فإن اهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم أساسا على العامل الأمني الذي يعتبر أولوية قصوى بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، باعتبار المنطقة

[1] صخري محمد، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية"، 08-06-2019، **على الموقع**: https //www.politics-dz.com/ar/، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 20:13.

[2] مرحوم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[3] عبد الرؤوف بن الشهب، عبد الكريم كيبش، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الجامعي**، العدد 14، 2018، ص 506.

[4] رقولي كريم، مرجع سبق ذكره، ص 293.

تعاني من العديد من المشاكل التي تؤثر على الوضع الأمني كانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب ومشاكل الأقليات والأزمات الداخلية[1].

لقد قامت الجزائر بدعم العديد من القضايا الإفريقية عن طريق تشجيع الحل السلمي وتشجيع الحوار، مثلما حدث في شمال مالي، حيث دعت الجزائر إلى العمل على احترام وحدة الأراضي المالية، كما اتفقت الجزائر مع دول الجوار على تحديد إستراتيجية شاملة ومشتركة تساعد على تسيير أمن منطقة الساحل، عن طريق تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية في مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين[2].

لقد ارتكزت جهود السياسة الخارجية الجزائرية على ثلاثة محاور أساسية هي رفض التدخل الأجنبي في المنطقة أيا كان مصدره أو دوافعه، تشجيع الحوار بين أطراف النزاع، ضرورة العمل على تطبيق الحل السلمي، حيث تم عقد عدة لقاءات للاقتراح الحلول لمشاكل الطوارق، كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات لمكافحة الجماعات الإرهابية، ورغم إصدار مجلس الأمن لقرار التدخل إلا أن الجزائر ظلت متمسكة بخيار الحل السلمي[3].

رابعا: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

لقد أدت التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي عموما ودولة مالي بشكل خاص أي دفع الدبلوماسية الجزائرية إلى التحرك، حيث حظيت مقاربات الدبلوماسية الجزائرية بالتقدير والاحترام، ورغم الانتقادات التي وجهت لها من قبل بعض الأطراف إلا أنها أكدت مرة أخرى أنها دبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات[4].

لقد رفضت الجزائر التدخل الفرنسي في مالي استنادا إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما رفضت تماما فكرة الحل العسكري المفروض بالقوة، وهو عكس ما كان متوقعا

[1] محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[2] بارش أحلام، رقولي كريم، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية**، المجلد 04، العدد03، 2021، ص 511.

[3] رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 165.

[4] طيبي محمد بلهاشمي الأمين، صافو محمد، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر"، المركز العربي الديمقراطي- **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، 2019، ص 263.

منها باعتبارها تملك ميزانية عسكرية ضخمة وجيش يمتلك الخبرة القتالية الواسعة في مكافحة الإرهاب، حيث كان ينتظر منها أن تتدخل عسكريا، إلا أنها تمسكت بمبدأ عدم التدخل والحل السياسي للأزمة[1].

إن ما يحدث في مالي يعتبر مسألة حيوية بالنسبة للجزائر ، حيث تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود تبلغ حوالي 1400 كلم من الجنوب، إضافة إلى التداخل الاجتماعي الذي يتمثل في الطوارق المنتشرين في دول الجوار، زيادة على تدفق اللاجئين عبر مناطق جنوب الجزائر وما يحمله ذلك من حالة اللا استقرار[2].

بعد اشتداد الأزمة في شمال مالي 2012، قامت الدبلوماسية الجزائرية بدعوة أطراف النزاع إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لحل الأزمة سلميا بعيدا عن الحل العسكري الذي اقترحته مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف خارجية وبالخصوص فرنسا، حيث ترى الجزائر أن التدخل العسكري في مالي يؤدي بالضرورة إلى تهديد أمنها، بل شكل مأزقا أمنيا خطيرا للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي[3].

كما قامت الجزائر باستقبال عدد كبير من اللاجئين الماليين بسبب ظروف الحرب في شمال مالي، حيث وصل عددهم إلى 30000 لاجئ، كما ركزت الجزائر على الجانب التوعوي، حيث قامت باستضافة العديد من اللقاءات والندوات العلمية التي تهدف إلى توعية الشباب من خطورة الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والانخراط ضمن جماعات الجريمة المنظمة[4].

إن المجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية من أجل حل النزاع المسلح تبقى غير كافية باعتبارها دبلوماسية أزمات قائمة أساسا على ردود أفعال عن الأفعال الصادرة من مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة بما فيها الجماعات الإرهابية ونزاع الطوارق مع الحكومة المالية[5] ، لكن رغم ذلك وبفضل الخبرة التي تتمتع بها الدبلوماسية الجزائرية، تمكنت إلى حد ما من منع انتقال

[1] زينب فريح، عمر فرحاتي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد03، 2018، ص 898.

[2] ساعو حورية، غربي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

[3] مجاهدي إبراهيم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية، (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)"، **مجلة صوت القانون**، العدد 08، 2017، ص 250.

[4] توفيق بوستي، "الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 815.

[5] خيراني بن ملوكة، عيسى طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 494.

الصراعات والتهديدات إلى داخل التراب الجزائري، إضافة إلى أنها لعبت دورا محوريا وأساسيا في الحفاظ على وحدة التراب المالي[1].

[1] بارش أحلام، رقولي كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 513.

خلاصة الفصل الثالث.

مما تقدم يمكن القول أن الأزمة في مالي لم تكن وليدة اليوم وإنما ظهرت بداياتها الأولى منذ فترة الاستعمار الفرنسي وهو من سقام بتعميقها عن طريق تهميش الطوارق لصالح الإثنيات الإفريقية، وبعد استقلال مالي لم تتغير أحوال الطوارق بل واصلت مالي في سياسة التمييز التي بدأها الاستعمار، ما عمق من مآسي الطوارق وجعلهم يطالبون بتحقيق المساواة بين شمال مالي الذي يعاني من التهميش والإقصاء من السلطة والثروة ونقص التنمية وجنوبه الذي يحتكر المشاركة السياسية وتحقيق التنمية مما أدى بالطوارق إلى التمرد على امتداد عقود من الزمن وفي كل مرة كان يتم إخماد التمرد عن طريق المفاوضات بين الطرفين والتي كانت مخيبة لآمال الطوارق في كل مرة، إلى أن حدث التمرد الأخير والذي كان الأعنف من سابقيه بسبب مخلفات الحرب في ليبيا وحصول المتمردين الذين كانوا يقاتلون إلى جانب الزعيم الليبي "معمر القذافي" على مختلف أنواع الأسلحة وحتى الثقيلة منها عام 2012م وما زاد من تفاقم الأوضاع هو الانقلاب الذي قاده الجيش ضد الرئيس المالي، وانضمام الحركات المسلحة إلى المتمردين الطوارق، ما جعل الحكومة الانتقالية تطلب المساعدة من فرنسا التي وجدتها فرصة سانحة من أجل إعادة بسط نفوذها على مستعمراتها القديمة.

خاتـــمة

النتائج:

في نهاية الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

1- لا يزال مصطلح التدخل الدولي من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على وضع تعريف لها من قبل المنظرين والمفكرين وحتى الأطراف الدولية، واختلفت الآراء بشأنه وذلك باختلاف أفكارهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية وحتى مصالحهم، ورغم ذلك إلا أنه هناك العديد من المساهمات في هذا المجال والتي يمكن الأخذ بها.

لقد انقسم المفكرون في تقديمهم لمفهوم التدخل، فهناك رأيان أو توجهان، الأول يرى بضرورة التضييق من مفهوم التدخل، حيث يقتصر التدخل حسبهم في الجانب القسري المتمثل في استخدام القوة العسكرية فقط، بنما الاتجاه الثاني يعتبر التدخل ذو مفهوم واسع، إذ يشمل جميع أنواع التأثير في سيادة الدولة وان لم يستخدم الوسائل القسرية، وهناك اتجاه آخر يجمع بين الاتجاهين السابقين يعتبر أن التدخل سواء كان باستخدام القوة العسكرية أو مجرد التأثير على سيادة الدولة يعتبر تدخلا.

2- هناك نوعين من التدخل: التدخل الدولي الفردي والتدخل الدولي الجماعي، فالأول هو تدخل دولة منفردة في شؤون دولة أخرى، والثاني هو تدخل مجموعة من الأطراف في شؤون دولة ما.

3- تختلف الأساليب المتبعة في التدخل، فهناك التدخل العسكري والذي يقتضي تدخل الدولة في شؤون دولة ما عن طريق القوة العسكرية، كما يوجد التدخل الاقتصادي والذي يشمل الضغوط الاقتصادية المباشرة والمتمثلة في المقاطعة الاقتصادية، وهناك الضغوط الاقتصادية غير المباشرة المتمثلة في القروض والاستثمارات، كما يمكن أن يتم استخدام الأسلوب السياسي في التدخل.

4- يسعى التدخل لتحقيق مجموعة من الأهداف، إما أهداف عسكرية أو اقتصادية أو أهداف إيديولوجية وعقائدية، وهي أهداف يتم تحقيقها لصالح طرف متدخل محدد، وهناك أهداف تحقق مصالح دولية عامة تكون إما تهدف لتحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي، أو يكون من أجل أهداف إنسانية وهو التدخل الذي ساد فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب الظروف التي سادت تلك الفترة.

إن هيئة الأمم المتحدة منحت اختصاص التدخل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين لمجلس الأمن الدولي، ومنحته بموجب الميثاق اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمهامه وفق الفصل السادس الذي

ينص على التدابير السلمية المتمثلة في المفاوضات والتحقيق والتوفيق والوساطة وغيرها، والفصل السابع الذي يجيز لمجلس الأمن اتخاذ التدابير العسكرية من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين.

5- نظرا للتحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة فرض التدخل الدولي نفسه كضرورة ملحة، وتغيرت المفاهيم في العلاقات الدولية فبعد أن كانت السيادة مفهوم جامد ومبدأ أساسي لا يمكن المساس به تحت أي ظرف، أصبح مفهوم مرن يتمدد ويتقلص بحسب الظروف الدولية المحيطة، وبدأت السيادة في الانحسار لصالح التدخل الدولي وخصوصا الإنساني منه.

مفهوم الأمن الجماعي: لقد ظهرت فكرة الأمن الجماعي كبديل عن الأمن الوطني الذي كان سائدا من قبل، حيث كان حماية أمن كل دولة يترتب عليها وحدها دون تدخل باقي الدول، لكن فكرة الأمن الجماعي تحتم على المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمايته.

مفهوم عدم التدخل الدولي: إن مبدأ عدم التدخل مكفول بموجب القانون الدولي ونص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة وهو يعبر عن معنى سيادة الدول واستقلالها، لكنه عرف تراجعا في ظل تطورات المجتمع الدولي ولصالح التدخل الدولي، إذ أصبح مبدأ عدم التدخل عاجزا على مواكبة التغييرات الحاصلة وعن حل العديد من المشكلات الدولية، وهو الأمر الذي استغلته الأطراف الدولية الكبرى من أجل تحقيق أهدافها تمرير أجنداتها.

6- توجد العديد من الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل والتي يجوز فيها كسر قاعدة عدم التدخل، أهمها:

أ- التدخل بناء على وجود معاهدة: تجيز تدخل الطرف الأول لحماية الدولة المتعاهدة معها.

ب- التدخل بناء على دعوة: أي أن تقوم الحكومة الشرعية في دولة ما إلى طلب مساعدة دولة أخرى من أجل حمايتها.

ج- التدخل في حالة الحرب الأهلية.

د- التدخل ضد التدخل: ويكون بتدخل دولة ما في دولة أخرى لمنع تدخل طرف عدو.

هـ- التدخل دفاعا عن الذات: لأن مبدأ حق الدفاع الشرعي مكفول بموجب القانون الدولي.

و- **التدخل الإنساني:** الذي يكتسي أهمية كبرى في المواثيق والإعلانات الدولية ويكون في حالة حماية الأقليات وفي حالة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية.

7- يجد التدخل الدولي تفسيراته في العديد من النظريات سواء الكلاسيكية أو الحديثة.

في النظريات الكلاسيكية وفي النظرية الواقعية يرى أنصارها أن التدخل يتم فيه استخدام القوة بشكل مباشر، وأنه كل ما كان التدخل يحقق مصلحة الدولة كلما كان ذلك مهما والعكس صحيح، أما النظرية الليبرالية فترى بضرورة أن يرتبط التدخل بحماية المبادئ الإنسانية التي تهدف إلى وقف المعاناة، وتختلف نظرة النظرية الماركسية عن كل من الواقعية والليبرالية للتدخل، حيث ترى أن الدول الغربية تقوم بالتدخل من أجل الحفاظ على الوضع لخدمة مصالحها، وتعتبر أن استخدام الشعارات الزائفة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية هي مجرد شعارات من أجل تلميع صورة التدخل وتبريره.

وفي النظريات الحديثة ترى النظرية البنائية أن الإنسان كائن اجتماعي وأن الأفكار لها دور محوري في تحديد السياسة الدولية، وترى كذلك أن الأمن العالمي يعتبر مسؤولية الجميع لأنه يتعلق بالمصالح الوطنية، وتعتبر أن التدخل يعبر عن التزام الدولة تجاه البنية التي تعمل بها.

كما ترى النظرية النسوية التي تعتبر الجندر وحدة التحليل الأساسية لها أن للنساء القدرة على حل النزاعات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في العالم، ويرى النسويون أن المشكلة التي عانت منها النساء في الدول التي خضعت للاستعمار هي جزء من المشاكل التي يعانيها الرجال والنساء على حد سواء في هذه المجتمعات وبالتالي التركيز على التحرر من مخلفات الاستعمار وفق نظرة شمولية تشمل الرجال والنساء، بالإضافة إلى ضرورة إشراك النساء في اتخاذ القرارات لميلهن بطبيعتهن إلى السلام على عكس الرجل الذي يميل إلى العنف والحرب.

تاريخيا عرفت منطقة الساحل الإفريقي سلسلة من الملكيات بين القرنين الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19) بمنطقة نهر النيجر بما فيها "تمبكتو"، "غاو"، "جني"، توافد الأوربيون على منطقة الساحل الإفريقي خلال القرن الخامس عشر (15) وأسسوا مراكز تجارية لهم حوالي قرنين من الزمن.

يسود منطقة الساحل الإفريقي العديد من اللغات أهمها العربية والفرنسية والانجليزية إضافة إلى مجموعة من اللغات المحلية، يتبع سكان المنطقة مجموعة من الديانات أبرزها الدين الإسلامي والمسيحي إضافة إلى ديانات أخرى كالبوذية، الهندوسية والكونفوشيوسية واليهودية.

تقارب مساحة الساحل الإفريقي حوالي العشرة مليون كيلومتر مربع، تشكل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 30%، والباقي عبارة عن صحراء جرداء.

يسود منطقة الساحل الإفريقي مناخ قاحل وشبه صحراوي في الشمال، شبه جاف إلى جاف في الوسط، مناخ شبه رطب في بعض الأجزاء في الجنوب، يتميز بارتفاع درجات الحرارة.

تتميز المنطقة بوجود بعض التضاريس متمثلة في السلاسل الجبلية والهضاب، مع وجود مساحات واسعة من الصحراء الرملية.

- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأساسية:** كلما زادت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والتهديدات الأمنية (مالي) كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة - علاقة طردية ايجابية، وهي فرضية صحيحة.

- الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى (الجانب الجيو استراتيجي):** - كلما زادت الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي (مالي) كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية، وهي فرضية صحيحة.

تتميز المنطقة بموقع جيوبوليتيكي متميز، إذ تتميز بموقع يتوسط قارات العالم، يطل على أهم ممرات الملاحة الدولية كمضيق جبل طارق، مضيق باب المندب، قناة السويس، رأس الرجاء الصالح.

كما تزخر منطقة الساحل الإفريقي بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية، وتعد مصدر هام واحتياطي للمواد الأولية والمعدنية، ومنه فالجانب الجيو استراتيجي له دور في زيادة التدخل الدولي في المنطقة.

الفرضية الثانية: (الإرث التاريخي والصراع على مناطق النفوذ): - كلما وجد الإرث التاريخي للتواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية، وهي فرضية صحيحة.

بعد استقلال دول منطقة الساحل الإفريقي واصلت فرنسا ممارسة سياسة النفوذ والوصاية على مستعمراتها السابقة من خلال العديد من الأطر تمثلت في اتفاقيات الدفاع المشترك، الإبقاء على

وحدات عسكرية فرنسية إلى اليوم، حيث قامت فرنسا بعقد العديد من الاتفاقيات مع مستعمراتها السابقة والتي ضمت بنود سرية من أجل الإبقاء على تكريس الهيمنة الفرنسية في المنطقة.

ومن الناحية الاقتصادية سعت فرنسا إلى البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها ومن أجل البحث عن المواد الأولية لتنمية صناعاتها خصوصا في ظل اصطدام فرنسا بالتنافس الأمريكي والسوفيتي في أوربا وآسيا والشرق الأوسط، إذ بقيت إفريقيا المجال الوحيد المفتوح أمام نفوذها.

- **الفرضية الثالثة**: - كلما زادت التهديدات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كلما زاد التدخل الأجنبي بالمنطقة – علاقة طردية إيجابية، وهي فرضية صحيحة.

بعد انتهاء الحرب الباردة تراجع الاهتمام الفرنسي بإفريقيا خصوصا من الناحية الاقتصادية، إلا أنه ومع بداية القرن الواحد والعشرين وانتشار التهديدات الأمنية المتمثلة في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا عموما وفي الساحل الإفريقي بشكل خاص على نحو يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة جعل الاهتمام الفرنسي بالمنطقة يعود مجددا خصوصا مع وصول الرئيس "نيكولا ساركوزي" إلى الحكم عام 2007م.

ينبع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي من التهديدات الأمنية وخصوصا الإرهاب الذي يهدد قواعدها واستثماراتها بالمنطقة، خصوصا مع الاكتشافات النفطية الجديدة الذي أدى إلى ازدياد الأهمية الاقتصادية لها.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء القاعدة العسكرية "أفريكوم" بجيبوتي عام 2002، لتولي إدارة العلاقات العسكرية مع دول القارة بعد فشلها في إقناع دول مثل الجزائر أو ليبيا في استضافتها، كما قامت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل عام 2004م، حيث استخدمت ذريعة الحرب على الإرهاب من أجل استخدام قواعدها العسكرية وحماية مصالحها الإستراتيجية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في المنطقة إضافة إلى تأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط وتأمين السوق الاستهلاكية لمنتجاتها إلى السيطرة على المعابر والموانئ في كل من المحيط الأطلسي والهندي والبحر الأحمر.

كما تطور الاهتمام الصيني بالمنطقة من مجرد دعم لحركات التحرر خلال تعرض دول قارة إفريقيا للاستعمار إلى إتباع سياسة تحقق المصالح الإستراتيجية للطرفين، حيث نشأت علاقة تعاون في مجالي الثقافة والتعليم، كما أصبحت تمول دول المنطقة بمختلف الأسلحة الخفيفة، إضافة إلى اتفاقيات في مجال النفط، وبالتالي كلها فرضيات صحيحة.

8- إضافة إلى بروز الدور التركي في المنطقة، حيث سعت تركيا توسيع دائرة نفوذها في المنطقة عن طريق إبرام العديد من اتفاقيات التعاون الأمني مع عدة دول منها موريتانيا وتشاد.

تعاني مالي كغيرها من العديد من الدول الإفريقية من أزمة بناء الدولة وهشاشة الأنظمة السياسة والانقلابات العسكرية المتتالية، بالإضافة إلى المشاكل الاثنية وصعوبة إدماجهم تحت راية الدولة الواحدة، والموجات الاحتجاجية المتكررة والمستمرة التي يقوم بها الطوارق في شمال البلاد بسبب الظروف القاسية والتهميش والإقصاء الذي يعانون منه.

يعاني الطوارق في شمال مالي إلى جانب الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة في طول فترة الجفاف وشح الموارد من التميز الذي تمارسه الحكومات المالية المتعاقبة ضد الطوارق في الشمال، حيث تنقسم مالي إلى شمال تصعب فيه الحياة وجنوب تتركز فيها كل المشاريع التنموية ويتميز بتوزيع عادل للثروة والسلطة على عكس الشمال، وهي الظروف التي أجبرت الطوارق على التمرد بين الحين والآخر.

قام الطوارق بعدة حركات تمرد على الحكومة المالية على مدى عقود من الزمن انطلاقا من استقلال مالي، وفي كل مرة يتم تهدئتها عن طريق المبادرات التي تقوم بها بعض الدول المجاورة وخصوصا الجزائر للوساطة من أجل تهدئة الأوضاع ويتم الاتفاق على تحقيق مطالب الطوارق في مقابل التهدئة.

عرفت مالي أكبر تمرد للطوارق عام 2012م والأعنف على الإطلاق وقد ساهمت العديد من الظروف في زيادة حدتها تمثلت في الظروف التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا وخصوصا الحرب الليبية، حيث عاد المقاتلين الذين كانوا يقاتلون إلى جانب الزعيم الليبي "معمر القذافي" محملين بشتى أنواع الأسلحة وخصوصا الثقيلة منها، إضافة إلى دخول الجماعات المسلحة المنضوية تحت "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" على خط المواجهة، تسارعت الأحداث وبسبب عجز الجيش عن وقف زحف المتمردين إلى باقي المدن بعد سيطرتهم على كامل الأجزاء الشمالية من البلاد، والانقلاب

العسكري ضد الرئيس المالي " أمادو توماني توري" بحجة عدم توفيره الإمكانيات للجيش من أجل مواجهة المتمردين.

كل هذه الأسباب جعلت من الحكومة المالية المؤقتة تطلب المساعدة من فرنسا من أجل التدخل لمساعدتها على وقف التمرد واستعادة نفوذها وسيطرتها على كامل ترابها وحفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وهي ما وجدتها فرنسا فرصة سانحة من أجل تثبيت نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي وحماية مصالحها واستثماراتها في المنطقة، حيث سعت بكل الوسائل من أجل استصدار القرار 2085 من مجلس الأمن الدولي والقاضي بتدخل قوات الإكواس مدعومة من دول افريقية وأوربية.

ورغم أن القرار الأممي لم ينص صراحة على التدخل العسكري الفرنسي إلا أنه ونتيجة التطورات السريعة في مالي وخشية انفلات الوضع الأمني ورغبة فرنسا الملحة قامت بتنفيذ تدخلها العسكري مدعومة من قوات عدة دول أوربية وإفريقية، بينما اكتفت أطراف أخرى بتقديم الدعم اللوجستي فقط، أما الجزائر التي ظلت متمسكة بالحل السلمي إلى آخر لحظة اضطرت في آخر المطاف إلى فتح أجوائها لطيران القصف الفرنسي، وما حدث في واقعة "تيقنتورين ما هو إلا انتقام من الجماعات المسلحة من موقف الجزائر.

لقد كان للتدخل العسكري الفرنسي في مالي تداعياته على البلاد في مختلف المجالات فمن الناحية السياسية والأمنية يرى مراقبون أنه رغم أن هذا التدخل حقق بعض النجاحات على أرض الواقع والمتمثلة في السيطرة على المدن المالية ومساعدة حكومة مالي في السيطرة على المتمردين والحركات المسلحة، إضافة إلى تهيئة المناخ من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية وتسهيل إجراء الحوار بين المتمردين والحكومة المالية والقضاء على مجموعة من العناصر الإرهابية بفعل العملية العسكرية الفرنسية، إلا أنه في المقابل ترتبت العديد من الآثار السلبية على هذا التدخل.

من بين الآثار السلبية التي ترتبت على التدخل العسكري الفرنسي في مالي ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى ازدياد في أعداد النازحين هربا من آثار الحرب، وزيادة الهجمات الإرهابية، وارتفاع نسبة الوفيات بسبب هذه الهجمات، كما أدت آثار الحروب إلى انتشار تهريب الأسلحة والاتجار بالمخدرات واختطاف الرهائن.

وتمثلت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية في تدمير العديد من أضرحة الأولياء منها ما هو مسجل لدى اليونسكو، وتم إحراق العديد من المكتبات، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال،

وتأجيج الاتجار بالأسلحة، كما حدث خلل في الأوضاع الاقتصادية، حيث تعتمد مالي على الزراعة لكن الأراضي الزراعية تعرضت للجفاف لعدة سنوات إضافة إلى موت الماشية، تأثرت التنمية بظروف الحرب لان التنمية تحتاج إلى الاستقرار.

لقد تمسكت الجزائر برفضها للتدخل العسكري في مالي انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق إدراكها أن التدخل العسكري سيكون له تداعياته الخطيرة على مالي وعلى دول الجوار وخصوصا الجزائر من منطلق القرب الجغرافي، والتداخل الاجتماعي المتمثل في العنصر الطوارقي المنتشر في عدة دول مجاورة ومنها الجزائر، كما قامت الجزائر باستقبال عدد كبير من اللاجئين الماليين.

بفضل الخبرة التي تتمتع بها الدبلوماسية الجزائرية تمكنت إلى حد ما من منع انتقال الصراع إلى داخل التراب الجزائري، ورغم ذلك اعتبرت غير كافية باعتبارها دبلوماسية أزمات قائمة على ردود الأفعال فقط والصادرة عن التهديدات الأمنية.

التوصيات:

- ضرورة تكثيف الجهود الدولية من أجل وضع تعريف محدد وشامل للتدخل الدولي وإلزام الدول بالتقيد بقواعد القانون الدولي.
- ضرورة احترام سيادة الدول وعدم جواز المساس بها وجعل التدخل الدولي يتم وفق قواعد القانون الدولي وفي إطار هيئة الأمم المتحدة.
- محاولة دول منطقة الساحل الإفريقي لوضع حد **للتهديدات الأمنية** المتزايدة والمتمثلة في الصراعات الإثنية وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة عن طريق وضع الآليات الكفيلة بذلك، وفي إطار تكاثف جهود دول المنطقة لتجنب التدخل الأجنبي.
- ضرورة استغلال دول الساحل الإفريقي لثرواتها الطبيعية ومنع الدول الكبرى من ذلك، والقضاء على التبعية للدول الاستعمارية السابقة عن طريق تشجيع التعاون والتبادل بين الدول الإفريقية.
- وضع الدول الإفريقية وبالخصوص تلك التي تقع ضمن منطقة الساحل الإفريقي للآليات التي تضمن لها حل نزاعاتها الداخلية أو البينية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي أو غيرها من التنظيمات الإفريقية واستغلال الجانب الجيو استراتيجي في تحقيق التعاون والأمن والتنمية بين الدول الإفريقية، لمنع تدخل القوى الكبرى في شؤونها الداخلية بحجة مساعدتها على حفظ الأمن والاستقرار.

قـائمـــــة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ باللغة العربية.

أ- الكتب.

01-أبو الخير مصطفى، **القانون الدولي المعاصر**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

02- أبو ضيف محمد حسن، **إفريقيا والتنافسية الدولية: تركيا..إيران..الصين**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023.

03- أبو هنية حسن محمود، **الجهادية العربية: اندماج الأبعاد: النكاية والتمكين بين الدولة الإسلامية وقاعدة الجهاد**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

04- الأحمد وسيم حسام الدين، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط1، 2016.

05- إسماعيل صهيب عبد الصمد، **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2023.

06- إجلال رأفت، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط1، بيروت، 2013.

07- إلياس جوانيتا، ستش بيتر، **أساسيات العلاقات الدولية**، ترجمة محي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، سورية، 2016.

08- أشتية محمد، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل للنشر، عمان، 2011.

09- الحديدي طلعت جياد لجي، **مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية** (العولمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

10- البيطار فراس، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، الجزء الأول، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

11-الخولي بسيوني محمد، **الثورة العربية في ظل نظام دولي غير واضح المعالم**، خاص- بسيوني محمد الخولي، مصر، 2020.

12- الجرجري وليد أحمد سليمان، **دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية: دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

13- المعماري علي أحمد خضر، **إعادة تشكيل العالم قراءة تحليلية في المفاهيم والمصطلحات الإعلامية المعاصرة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

14- العزاوي أنس أكرم، **التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي: دراسة مقارنة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

15-الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

16-العقابي علي عودة، **العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، دار الكتب العلمية، بغداد، 2010.

17- الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

18- العمارات فارس محمد، **الأمن الإنساني في ظل العولمة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

19- الشواف سعد محمد سعد، **العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجا**، الآن ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2020.

20- الفتلاوي سهيل حسين، **الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.

21-الراوي حميد، **العدوان الأمريكي على العراق وموقف المنظمات الدولية**، الآن ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2019.

22- العشري عبد الهادي، **التدخل من أجل الديمقراطية**، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2005.

23- الورداني أيمن أحمد، **حق الشعب في استرداد السيادة**، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2008.

24- الزيباري إياد كامل إبراهيم، **التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2012.

25- الحداد مهند وليد، **المدخل لدراسة علم القانون**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

26- المدني رافع علي، **العولمة وأثرها في السيادة الوطنية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.

27- البياتي وائل منذر، **الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية: دراسة مقارنة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2020.

28- القريشي حيدر موسى منخي، **التدخل العسكري وآثاره في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجا**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2018.

29-الموسوي عودة يوسف سلمان، **جريمة استهداف إثارة الحرب الأهلية عبر الإعلام: دراسة مقارنة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2018.

30-العاصي إبراهيم جودة علي، **دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2019.

31- الفتلاوي سهيل حسين، **الأمم المتحدة: الانجازات والإخفاقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.

32- الشواف عبد المعين محمد طاهر، **السلطة والتسلط – نماذج لأسوء الحكام المتسلطين عبر التاريخ**، دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض، 2016.

33- الجنابي محمد غازي ناصر، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، سوريا، 2010.

34- الهمص علاء بن محمد صالح، **تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية**، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، الرياض، 2012.

35- الكناني إياد هلال، **الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2020.

36- الكاظم صالح جواد، العاني علي غالب، **الأنظمة السياسية**، المكتبة القانونية، ط1، بغداد، 1991.

37- الرنتيسي محمود سمير، **العلاقات التركية القطرية في توازنات القوة الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اسطنبول، 2022.

38- الكاظم صالح جواد، العاني علي غالب، **الأنظمة السياسية**، المكتبة القانونية، ط1، بغداد، 1991.

39- الحيدري إبراهيم، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، دار الساقي للطباعة والنشر، العراق، 2014.

40- الأحمد وسيم حسام الدين، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية**، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، الرياض، 2016.

41- الجمل حازم حسن، **سياسة تجريم وملاحقة الاتجار بالبشر**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2015.

42- الأصفر أحمد عبد العزيز، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.

43- اسبر أمين، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دار دمشق، ط1، سورية، 1985.

44- السباعي مهيرة عماد، **القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي..الأزمات..المعالجة**.، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

45- المقبلي محمد، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.

46- العامري محمد بشير، **الإنسان والبيئة: دراسة اجتماعية تربوية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2012.

47- الهمشري محمد علي، أبو الفتوح السيد، موسى علي إسماعيل، **القاموس الإسلامي للناشئين والشباب: انتشار الإسلام في إفريقيا**، العبيكان للنشر، الرياض، 1997.

48- الخليل سمير، **دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016.

49- الهواري عبد القادر، **حروب القرن القادمة**، بيلومانيا للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2019.

50- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد 7، 2007.

51- السيسي أيمن، **من نواكشوط إلى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت**، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

52- الحسان عمر، **الديمقراطية الجديدة**، أمواج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.

53- بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، دار الخليج،عمان، 2017.

54- بوبوش محمد، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، دار الخليج للصحافة والنشر، الأردن، 2017.

55- بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

56- بلخيرات حوسين، **النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.

57- بوهيدل رضوان، **جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2019.

58- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

59- بن عنتر عبد النور، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، ترجمة: عومرية سلطاني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022.

60- بغدادي عبد السلام إبراهيم، **البعد الايجابي في العلاقات العربية – الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2013.

61- دحية عبد اللطيف، مقيرش محمد، **سلطة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الوليين في ظل المستجدات الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

62- درغام أبو المجد علي، **السيادة والمسؤولية والتكافؤ**، المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2020.

63- دورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1،الكويت، 1985.

64- هلال علي الدين، مسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

65- هلال علي الدين، **تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005**، كتب عربية، القاهرة، 2006.

66- زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

67- زيتون وضاح، **معجم المصطلحات السياسة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

68- حسنإيمان، **الوجود الفرنسي في إقليم الساحل الإفريقي منذ عام 2012: دراسة في الأسباب والآثار**، دار الحرم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021.

69- حفناوي بعلي، **صحراء الجزائر الكبرى في الرحلات وظلال اللوحة وفي الكتابات الغربية**، دروب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

70- ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر: قارة افريقية 1492-1920**، العبيكان للنشر، الرياض، 2008.

71- ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، العبيكان للنشر، ط2، السعودية، 2011.

72- كولدري نيك، **شبكات التواصل الاجتماعي والممارسة الإعلامية**، ترجمة هبة ربيع، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2014.

73- كروفورد جيمس، ترجمة محمود محمد الحرثاني، **مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط8، قطر، 2022.

74- كانتي مادي ابرهيم، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**، المكتب العربي للمعارف،مصر، 2016.

75- كجيري عبد القادر بن تيجان بن لالم، **موسوعة تاريخ مالي**، مؤسسة كجيري للتربية والبحوث التاريخية،د ن، د س ن.

76- لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

77- مطر جميل، **قوس الأزمات الإقليمية**، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2014.

78- محمود عبد الفتاح عبد الرزاق، **النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام**، دار دجلة، ط1، الأردن، 2009.

79- مرداوي محمود، **أفغانستان والاجتياح الروسي**، شركة الشعاع للنشر، سوريا، 1980.

80- مجيد سحر فؤاد، **الجرائم المستحدثة: دراسة معمقة ومقارنو في عدة جرائم**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1،مصر، 2019.

81- مجموعة باحثين، **مالي عودة الاستعمار القديم**، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، الدوحة، 2014.

82- مجموعة مؤلفين، تقديم: عبد الرحمان النقيب، السيد عمر، **بناء المفاهيم الأصلية لعلوم الأمة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، مصر، 2020.

83- مؤلف جماعي، **التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، ط1، برلين، 2020.

84- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

85- منطاوي محمد محمود، **الحروب الأهلية وآليات التعامل معها وفق القانون الدولي**، المصدر القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2015.

86- موسى عايدة العزب، **جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي والنيجر**، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2015.

87- محمد مصطفى كامل، **المنطقة العربية بين سندان تفاعلات التحول إلى نظام دولي جديد ومطرقة الحرب الروسية الأوكرانية (القدرة- التوجه- الدور)**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.

88- نسيب نجيب، **التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020.

89- ناي جوزيف س الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997.

90- نابلسي شاكر، **الشارع العربي، مصر وبلاد الشام: دراسة تاريخية سياسية**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

91- نجدت صبري، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، دار دجلة، ط1، الأردن، 2011.

92- سحاري مصطفى، **السيادة الوطنية في ظل التدفق الإعلامي الدولي: الجزائر أنموذجا**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2017.

93- سعود يحي ياسين، **حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2016.

94- عماد جاد، **التدخل الدولي، الموسوعة السياسية للشباب**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2007.

95-عاصي جوني، **النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، ط1، فلسطين، 2006.

96- عدنان عبد الله رشيد، **الدبلوماسية الوقائية...إلى أين؟ دراسة تحليلية مستقبلية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2018.

97-عطاري يوسف، **القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2016.

98- عقعاق بدرية، **تحديد مفهوم الأقليات في القانون الدولي والوسائل الدولية لحمايتها**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2013.

99- عبد الحافظ معمر رتيب، حامد سيد محمد حامد، **تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط2، القاهرة، 2016.

100- عياد خالد حماد، **الأمن القومي العربي وقواعد القانون الدولي: جزر حنيش وتيران وصنافير نموذجا**، الآن ناشرون وموزعون، الأردن، 2019.

101-عبد الصادق عادل، **الفضاء الالكتروني والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية: تحديات جديدة في عالم متغير**، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر، 2017.

102- عليوي موح عراك، **تسلط نظام الحكم وتعثر النسق الاجتماعي في بناء المجتمع**، د ن، العراق، د س ن.

103- عطية إدريس، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2018.

104- عماد سباعي مهيرة ، **القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي: الأزمات..المعالجة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

105- عبد الكريم أحمد محمد، **بوكو حرام من الجماعة إلى الولاية: أزمة التطرف والفساد في إفريقيا**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

106- عطوان عبد الباري، **ما بعد بن لادن: القاعدة، الجيل الثاني**، دار الساقي، ط1، بيروت، 2017.

107- عطوان عبد الباري، **القاعدة التنظيم السري**، دار الساقي، بيروت، 2017.

108- فكري مروة، **مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث – دار الكتاب المصري اللبناني،القاهرة، بيروت، 2020.

109- فاضل عليباري محمد، كريدية سعيد إبراهيم، **المسلمون في غرب إفريقيا: تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.

110- صادق إسماعيل محمد، **أمن الخليج العربي....الواقع وآفاق المستقبل**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014.

111- قبلان مروان، **سياسة قطر الخارجية: الإستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2021.

112- روطان فريدة، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019.

113- رياض محمد، **كوثر عبد الرسول، إفريقيا: دراسة لمقومات القارة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015.

114- رحموني عبد الرحيم، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2019.

115- روكز يوسف، **إفريقيا السوداء: سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1986.

116- ترامبط إيمان، **تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو وليبيا**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2017.

117- خولي معمر فيصل، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

118-خير حمود علي، **مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2018.

119- غيدنز أنطوني، صاتن فيليب، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2018.

ب- المجلات والدوريات

01- أبو هاني علي، "تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، **مراجعة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 06، العدد 01، مارس 2012.

02- أبو رحمة أماني، "ما بعد النسوية...النساء ضد النسوية، ما الذي تغير؟"، **مجلة تطوير**، المجلد 10، العدد 01، 2023.

03- أحمد طه سعيد علي، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين – صاد)"، **مجلة آفاق إفريقية**، المجلد 13، العدد 44، 2016.

04- آيت عيسى رابح، "ضوابط الدفاع الشرعي في ميثاق الأمم المتحدة وواقع الممارسة الدولية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 06، 2017.

05-ايدابير أحمد، "مالي، التعدد الاثني والتحدي الأمني: دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 09، العدد 02، 2017.

06- البزوني عادل حمزة، "التدخل في العلاقات الدولية رؤية قانونية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 01، العدد 20، 2014.

07- الجوزي عز الدين، "مجلس الأمن الدولي ومسألة حماية حقوق الإنسان: تصور عالمي جديد لمفهوم السلم والأمن الدوليين"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، المجلد 11، العدد 02، 2020.

08-الجاسور أثير ناظم، "السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، **قضايا سياسية**، المجلد 18، العدد 53، سبتمبر 2018.

09- النويني الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 422، نيسان أبريل، 2014.

10- المقداد محمد أحمد، "واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق- دراسة حالة)"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 32، العدد 2، 2005.

11- أولاد ضياف حسان، "إدارة الأمم المتحدة للازمات الدولية: مابين مسألة عدم التدخل وإشكالية التدخل الإنساني"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جويلية 2021.

12- المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد 02، 2014.

13- المولى مها أحمد إبراهيم، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية: دراسة حالة الحرب على الإرهاب"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 60، 2020.

14- العتيبي عبد الله بن جبر، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 108، شتاء 2010.

15- الطائي طارق محمد ذنون، **المقاربات الأمنية في النظرية النسوية** "الإستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن أنموذجا"، **مجلة دراسات إقليمية**، المجلد 13، العدد 44، 2020.

16- المصري خالد موسى، "النظرية النسوية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 31، العدد 02، 2015.

17- التومي زينب، "مراكز الحضارة في السودان الغربي"، **مجلة آفاق فكرية**، المجلد 06 العدد 01، جوان 2020.

18- الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، المجلد 11، العدد 21، جوان 2014.

19- بيدكان نور الدين، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي"، **مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 22، 2018.

20- بن صغير عبد المؤمن، "التدخل الإنساني وإشكالية المساس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على ضوء قواعد القانون الدولي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

21- بركة محمد، "اختصاصات مجلس الأمن لحل النزاعات الدولية حلا سلميا"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد 08، العدد 01، ماي 2022.

22- بن جميل عزيزة، "تدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني"، **التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، العدد 38، جوان 2014.

23- بن قيطة مراد، بويدة فاطمة الزهراء، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **دفاتر المتوسط**، المجلد 03، العدد 05، 2016.

24- بن جميل عزيزة، "السابقة الأولى لتدخل مجلس الأمن في حالات انتهاك حقوق الأقليات – الأقلية الكردية شمال العراق-"، **مجلة دفاتر المتوسط**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

25- بشكيط خالد، "التهديدات اللاتماثلية وتأثيرها في منطقة الساحل والغرب الإفريقي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، جوان 2018.

26- بوتدارة سالم، "الحواضر العلمية ودورها في الحفاظ على المرجعية الدينية بمنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

27- بوغراف حنان، "قراءة سوسيو تحليلية لأهم الجرائم ذات العلاقة بظاهرة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات"، **مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.

28- بومدين عربي، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 151، صيف 2015.

29-بشراوي مصطفى، "التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 13، ديسمبر 2019.

30- بلوافي محمد، صديقي أحمد، "المنظمات الإقليمية في إفريقيا"، **مجلة الحقيقة**، العدد 36، 2016.

31- بناني حورية، بن بوزيان محمد، "التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بين المقومات والمعوقات"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 08، العدد 01، 2022.

32- بن خليف عبد الوهاب، "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا: القرن الإفريقي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 03، العدد 06، جوان 2016.

33- بومليك نوال، "أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 10، العدد 01، 2023.

34- بخوش مصطفى، "منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 64، 2013.

35- بن قيطة مراد، "فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية"، **دفاتر المتوسط**، المجلد 03، العدد 01، 2016.

36- بلماحي محمد، "الإستراتيجية الأمنية التركية في منطقة الساحل الإفريقي: حماية للمصالح الاقتصادية أم تحدي للنفوذ التقليدي الفرنسي؟"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 07، العدد 02، 2023.

37- برزيق بوعلام، "التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2018.

38-بتقة إبراهيم، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 03، العدد 05، 2016.

39- برباش رتيبة، "مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 09، ديسمبر 2017.

40- باي سمير، رزيق محمد، "مقاربة إدارة النزاعات الاثنية في الساحل كآلية لتحقيق الأمن والتنمية: دراسة حالة نزاع الطوارق"، **مجلة آفاق للعلوم**، المجلد 08، العدد 01، 2023.

41- بويبية نبيل، "حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام"، المجلة **الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2021.

42- بلحناش رياض، بوقاعدة توفيق، "دور الجزائر في تسوية نزاعات الجوار الإقليمي بين الإدراك والأداء- دراسة حالة النزاع في مالي-" **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 07، العدد 01، أفريل 2023.

43- بوعشيبة عائشة، بن عيسى صفاء، دحماني نبيل، "انعكاس التدخل الأجنبي في مالي على الأمن المستدام في المنطقة المغاربية"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.

44- بوضياف محمد ، "استراتيجية الحرب المحدودة، عملية "سيرفال" نموذجا"، **مجلة المعيار**، العدد 18، جوان 2017.

45- بن عودة محمد الأمين، بن شهرة محمد، "التدخل الفرنسي بمالي وتأثيره على الرؤية الأمنية الجزائرية للحدود الجنوبية"، **مجلة مرافئ للدراسات السياسية والقانونية**، المجلد 01، العدد 02، 2022.

46- بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 48، العدد 47، 2015.

47- بوبصلة أمينة، "دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تحقيق التنمية، الأمن والاستقرار في إفريقيا"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 01، 2022.

48- بوحادة سارة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد 02، العدد 05، 2017.

49- بوسماحة عبد الحق، عياد محمد سمير، "انعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية"، **الحوار المتوسطي**، المجلد 12، العدد 01، 2021.

50- بن الشهب عبد الرؤوف، كيبش عبد الكريم، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الجامعي**، العدد 14، 2018.

51- بارش أحلام، رقولي كريم، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، **مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية**، المجلد 04، العدد03، 2021.

52- بوسعدية رؤوف، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 03، العدد 02، 2016.

53- بن عمر عادل، "دور الدبلوماسية الجزائري في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسة**، العدد 11، 2019.

54- بوستي توفيق، "الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، 2021.

55- جاسم خيري عبد الرزاق، "الحركة الأزوادية في مالي وتكوين الدولة"، **دراسات دولية**، العدد 57، 2014.

56- جبارة زهير، بن عمر عادل، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.

57- جبابلية عبد الحفيظ، "الاتحاد الإفريقي والمسائل الأمنية: الفرص والقيود"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 05، العدد 01، 2016.

58- دريسي حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2021.

59- هادي طلال هادي، **"مدى مشروعية التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في إطار مبدأ عدم جواز تدخل الأمم المتحدة في صميم السلطان الداخلي للدول"**، **مجلة العلوم القانونية**، العدد 01، 2020.

60- ويكن فازية، التدخل الخارجي وتحديات استقرار الدولة في إفريقيا –منطقة الساحل نموذجا- **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 01، العدد 03، 2020.

61- زقاغ عادل، منصوري سفيان، "**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية**"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 08، العدد 23، مارس 2016.

62-زقاغ عادل، منصوري سفيان، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 04، العدد 07، 2014.

63- حمدوش رياض، "تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان-دراسة في تحول المفاهيم-"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 14، المجلد أ، جوان 2014.

64- حوتية محمد، "حواضر نهر النيجر تمبكتو- جيني –قاو"، **مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018.

65- حنّان يعقوب، بقشيش علي، "متطلبات الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 06، العد 01، 2022.

66- حسن لمى مطير ، "النظرية النسوية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دهوك**، المجلد 26، العدد 01، مارس 2023.

67-حموم فريدة، "الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 13، العدد 18، 2022.

68- طبال محمد، "النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الاثنية والحكومة المركزية إلى الانفلات الأمني"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، 2022.

69- طيبي محمد بلهاشمي الأمين، صافو محمد، "أزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر"، المركز العربي الديمقراطي- **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، 2019.

70- يخلف عبد السلام، "منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13 العدد 03، 2021.

71- كانتي مادي إبراهيم، "الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012"، **دورية آفاق إفريقية**، العدد 36، فيفري 2014.

72- كمرشو الهاشمي، علواش فريد، "حدود الدفاع الشرعي في ظل ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2020.

73- لبال نصر الدين، "المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، 2017.

74- لدغش رحيمة، "مبدأ عدم التدخل في ظل التحولات الدولية الراهنة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 10، جوان 2018.

75- مزيان راضية، "التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي التقليدي والقانون الدولي المعاصر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017.

76- منصر جمال، "مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة"، **مجلة المفكر**، العدد 06، مارس 2018.

77- مبخوتة أحمد، "تطور سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2021.

78- مرزوقي عبد الحليم، ريحاني أمينة، "الدفاع الشرعي ضد فعل العدوان في إطار القانون الدولي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022.

79- منير عبد الرحمان، "مبدأ سيادة الدول في ظل مفهوم مبدأ التدخل الإنساني"، **مجلة صوت القانون**، المجلد 05، العدد 02، أكتوبر 2018.

80- مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات اللاتماثلية في منطقة السحل والصحراء"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 12، العدد 01، 2020.

81- مجدان محمد، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، الانعكاسات"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، المجلد 12، العدد 23، جوان 2016.

82- موالدي سليم، حميدوش امحمد، دراجي كريمو، "محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 03، أكتوبر 2017.

83- مريمش وداد، كشوط عبد الرفيق، "النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 02، 2022.

84- مشرط يحي، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار المتوسطي**، المجلد 09، العدد 02، 2018.

85- مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، المجلد 09، العدد 02، 2017.

86-مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، "أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية والانفصال"، **مجلة آفاق للعلوم**، العدد 10، 2018.

87- مدوني علي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 08، العدد03، 2020.

88- مشري حنان، ويكن فازية، "جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 01، 2022.

89-مرحوم عبد الرحيم، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة الحقوق والحريات**، المجلد 05، العدد 02، 2017.

90- مجاهدي إبراهيم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية، (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)"، **مجلةصوت القانون**، العدد 08، 2017.

91- مرغيت مسعودة، "علاقة الجندر بالحركة النسوية"، **مجلة رفوف**، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2023.

92- مجموعة باحثين، "قضايا شرق أوسطية: دراسات علمية محكمة"، عمان، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، جانفي 1999.

93- نايت قاسي لياس، "المحددات المؤثرة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في غرب إفريقيا خلال نهاية القرن الـ19"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020.

94- ناصر عامر، "رهان الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الإفريقي والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد 01، 2021.

95- ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، جوان 2017.

96- جويدة سعودي، "الإرهاب عبر الحدود وتداعياته على أمن المنطقة المغاربية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.

97- سلام سميرة، "مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 04، العدد 01 ، 2017.

98- سيدهم ليلي، "دراسة في إشكالية بناء الدولة وانتشار النزاعات المسلحة في دول الساحل"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 09، العدد 11، ديسمبر 2018.

99- عديلة محمد الطاهر، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015.

100- عديلة محمد الطاهر، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، **مجلة الفكر**، المجلد 11، العدد 01، 2016.

101- علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 11، العدد 02، 2014.

102- علاق جميلة، "الساحل الإفريقي: دراسة جيواستراتجية"، **مجلة شؤون الأوسط**، المجلد 27، العدد 155، 2017.

103- عمراني كربوسة، "الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية"، **مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)**، المجلد 9 العدد 34، أفريل 2009.

104- عمروش عبد الوهاب، "نشأة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلاقاته المركبة بشبكات الجريمة المنظمة 2007-2011"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد 02، 2021.

105- عبد الصبور عادل، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، **آفاق افريقية**، المجلد 11، العدد 37، 2013.

106- عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 08، العدد 25.

107- فريح زينب، فرحاتي عمر، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد03، 2018.

108- فرج محمود أنور محمد، جليل عمر علي، "النظرية البنائية وتفسيرها للتفاعلات والقضايا في الشرق الأوسط"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 19، 16 ماي 2020.

109- فلكاوي نجوى، شبلي هجيرة، "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي: الجزائر أنموذجا"، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021.

110- فرقاني فتيحة، "تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية"، **رؤية تركية**، السنة 04، العدد 04، شتاء 2015.

111- فرحات علاء الدين، "المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي"، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المجلد 02، العدد 05، مارس 2019.

112- فكيري شهرزاد، "التعدد الاثني وتأثيره على الأمن المجتمعي: دراسة في إمكانية بناء دولة الطوارق في إفريقيا وتأثيره على أمن الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 02، أفريل 2023.

113- فرقاني فتيحة، "تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا، دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية"، **مجلة رؤية تركية**، شتاء 2015.

114- صديقي أحمد، بلوافي محمد، مسعود بكادي، "واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا"، **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 10، العدد 03، 2017.

115- صحراوي سمية، "دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08، العدد 02، 2021.

116- صفو نرجس، "مقاربة تحليلية لمبدأ عدم التدخل في الاختصاص الداخلي للدولة في منهاج عمل مجلس الأمن الدولي"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد 24، 2019.

117-صندل مصطفى، "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بين النصوص والمتغيرات الدولية"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2017.

118-صيفي مشاور، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، **الحوار الفكري**، المجلد 11، العدد 12، 2016.

119- صخري نجية، بن زحاف فيصل، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، المجلد 09، العدد 01، 2021.

120- قشي عشور، "التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 45-46، 2015.

121- قسايسية إلياس، "أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، **المعيار**، المجلد 06، العدد 02، 2015.

122- رباحي أمينة، "قدسية سيادة الدولة القومية بين التفكيك والاندماج"، **مجلة التراث**، المجلد 07، العدد 25، مارس 2017.

123- راضي سمير جسام، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد 22، العدد 45، ديسمبر 2012.

124- رمضاني مفتاح، لشهب أحمد، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد 02، 2021.

125- رقولي كريم، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 01، العدد 01، 2018.

126- شوادرة رضا، "الهجرة الغير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، المجلد 02، العدد 06، مارس 2020.

127- شليغم عبير، "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد 04، العدد 04، شتاء 2015.

128- شمامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، العدد 02، 2014.

129- شراقي عباس محمد، "630 مليون هكتار في إفريقيا 25 % من أراضي العالم تنتج 10 % فقط من الغذاء"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 171، 01 مارس 2022.

130- تسعديت مسيح الدين، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 01، الرقم 01، 2014.

131- خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، "دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح في شمال مالي"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 07، العدد 02، 2021.

132- خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 03، العدد 02، 2018.

133- خليفي عبد القادر، "مجتمع طوارق الجزائر: الخصوصيات الأنثروبولوجية والسوسيوثقافية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 13، 2017.

134- ظريف شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 13، جوان 2016.

135- غربي عبد الوهاب، شكاكطة عبد الكريم، "تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي"، **حوليات جامعة الجزائر** 1، المجلد 35، العدد 03، 2021.

136- غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 06، العدد 11، جوان 2014.

جـ الرسائل والأطروحات:

01- النقراط عبد النبي أحمد عبد الله، "الأمم المتحدة والأمن الجماعي في ظل النظام الدولي الجديد"، **رسالة ماجستير**، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2004-2005.

02- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011.

03- بن يحي عتيقة، "إشكالية مبدأ التدخل الإنساني وتطور الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن الدولي منذ 1990: السودان- فلسطين نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.

04- همام خالد عطا حسن، "تدخل مجلس الأمن الدولي في قضايا حقوق الإنسان طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة"، **رسالة ماجستير**،كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أيار مايو 2016.

05- زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 .

06- منصر جمال، "التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة- "**أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

07- موسى سليمان موسى، "التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان"،**رسالة ماجستير**، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

08- كسفي علي، "التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016 دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017.

09- عماوي شداد إسماعيل، "نطاق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في القانون الدولي العام"، **رسالة ماجستير**، جامعة جرش، 2016.

د- التقارير والمنشورات:

01- يوسف مروة، "قضايا ونظرات: تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري"، **تقرير ربع سنوي**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد 01، مارس 2016.

02-يوسف مروة، "عرض كتاب جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي ونيجيريا"، **فصلية قضايا ونظرات**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، تقرير ربع سنوي، العدد 01، مارس 2016.

03-"إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2030)"،**مفوضية الاتحاد الإفريقي**، إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، ط1، مايو 2018.

04-"أزمة مالي والتدخل الخارجي"، **سلسلة: تقدير موقف**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2013.

05- زكاوي نبيل، "مآلات النفوذ الفرنسي في إفريقيا"، **ورقة تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2022.

06- سيدي اعمر بن شيخنا، "المفوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 29 ديسمبر 2014.

07- بهلول نسيم، "برخان والإستراتيجية العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل: بين الخيبة العملياتية والمراجعات السياسية"، **ورقات تحليلية: مركز الجزيرة للدراسات**، فيفري 2021.

هـ- مواقع الانترنيت

01- العلوي الحسين الشيخ، "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، **مركز دراسات الجزيرة**، 31 أوت 2015، **على الموقع**: .http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 23:00.

02- سيد اعمر شيخنا، تحولات الطاقة..ومستقبل إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، 13 جويلية 2016، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 13:05.

03- محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، سلسلة تقارير الجزيرة، على الموقع: http//aljazeera.net/amp بتاريخ: 2005/03/11، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/27 على الساعة: 18:00.

04- الساحل الإفريقي... مرآة تعكس تنوع القارة السمراء، على الموقع: http//amp/s/www.aljazeera.net بتاريخ: 2022/07/24 على الساعة: 11:47.

05- إفريقيا –تقرير التقييم الرابع،...التأثيرات وسرعة التأثر، على الموقع: archive.ipcc.ch/publication تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 16:23.

06- آيات إدريس، "المعادن الإفريقية في التنافس الدولي..الرهانات والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أكتوبر2021، على الموقع: http//studies.aljazeera.net تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 18:57.

07- بوحنية قوي، "البيئة في إفريقيا: تهديدات جديدة ومسارات حرجة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، 27 ماي 2016، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 19:40.

08- سيدي أحمد ولد أحمد السالم، "الطوارق أو الرجال الزرق"، **سلسلة تقارير الجزيرة**، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aldjazzera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/01، على الساعة: 15:20.

09-"تزايد معدلات الاتجار بالأطفال في مالي بسبب النزاع وانتشار فيروس كورونا"، **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، تم النشر بتاريخ: 2020/12/01، على الموقع الرسمي للمفوضية: http//unhcr.org/ar/5fc682384، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة: 14:00.

10- خولي معمر، في ضوء ما يجري في سورية: موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني، 2012/03/16 على الموقع: https//m.ahewar.org/s.asp ?ai يوم: 2021/08/19 على الساعة 15:30 .

11- بالة عمار، المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن: من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة، على الموقع: http//elsiyasa-online.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 16:50.

12- النظرية البنائية في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية، على الموقع:

http//political-encyclopedia.org، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 17:42.

13- النظرية النسوية في العلاقات الدولية، على الموقع: http//elsiyasa-online.com، بتاريخ: 13 ديسمبر 2014، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/04، على الساعة: 10:56.

14- النظرية النسوية في العلاقات الدولية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، على الموقع: http//politics-dz.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/04، على الساعة: 09:20.

15- البنائية في العلاقات الدولية، على الموقع: http//ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/03، على الساعة: 18:35.

16- الساحل (إفريقيا)، على الموقع: .http//ar.m.wikipedia.org، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/29، على الساعة: 18:15.

17- مدينة كانو، من مراكز الحضارة الإسلامية في إفريقيا، على الموقع: http//shiafrica.com/archive/2039 تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 10:25.

18- سعد الدين أسماء، ما هي دول الساحل الإفريقي، على الموقع: http//almrsal.com/post/330585 تم التصفح بتاريخ: 2022/07/30، على الساعة 17:02.

19-صباح بالة، الساحل الإفريقي، الموسوعة السياسية، على الموقع:

http//political-encyclopedia.org تم التصفح بتاريخ: 2022/07/24 على الساعة: 17:26.

20- نادي تامر، "ماهية النظام السياسي وخصائصه – نظرية السلطة"، على الموقع: http//arabprf.com/ ?p=298&amp تم التصفح بتاريخ: 2022/07/25، على الساعة: 14:38.

21- كريبسو ديالو، "دراسة حول الأنظمة السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار"، على الموقع: hammesh.blogspot.com تم التصفح بتاريخ: 2022/07/25، على الساعة: 19:49.

22-الإرهاب الإفريقي: ماذا يجري في منطقة الساحل والصحراء؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع: //futureuae.com/ar-AEhttpبتاريخ: 05 سبتمبر 2014، تم التصفح: بتاريخ: 2022/07/28، على الساعة 18:00.

23- 5 تنظيمات إرهابية ..خارطة الدم في الساحل الإفريقي، على الموقع: http//google.com/amp/s تم التصفح بتاريخ: 2022/07/28 على الساعة: 18:30.

24- أنواع الهجرة، على الموقع: http//sotor.com بتاريخ: 18 ديسمبر 2019، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/27 على الساعة 13:51.

25- مالي..جنة ثروات إفريقيا وسط جحيم الإرهاب، على الموقع:

http//al-ain.com/amp/article/mali، تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 20:05.

26- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، على الموقع:http//artsandculturt.google.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 19:05.

27- تقييم الاتحاد الإفريقي في ضوء التحديات المختلفة، على الموقع: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 10:03.

28- إفريقيا بصدد إيجاد حلول افريقية لمشاكلها الصحية، على الموقع: http//swissinfo.ch/ara، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 20:20.

29- دايش جاسم محمد، "مفهوم الاثنية...تأملات وتصورات"، على الموقع: http//m.ahewar.org/s.asp ?aid، 2021/11/09، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 16:50.

30- مهدي محمد عاشور، "التكتلات الاقتصادية في إفريقيا"، **الموسوعة السياسية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2020/09/113، على الموقع: http//politics-dz.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 20:30.

31-"أنشطة فرنسا في منطقة الساحل"، على الموقع: http//ly.ambafrance.org، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/03، على الساعة: 13:30.

32- الرشيدي حسن، "إستراتيجية نشر القواعد العسكرية"، **مجلة البيان الالكترونية**، 2020/07/28، على الموقع: http//albayan.co.uk/Article2.aspx، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/25، على الساعة: 19:30.

33- توفيق راوية، "السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية"، 2021/12/01، على الموقع:/http//adhwaa.net ، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/22، على الساعة: 16:44.

34-الأكشر إسراء محمد فوزي فهمي، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 16 جويلية 2016، على الموقع: http//democraticac.de/ /?p=34092، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 12:05.

35-"الوكالة الفرنسية للتنمية..ذراع باريس الاقتصادية"، 2016/02/23، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aldjazera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 12:15.

36- التزاني السيد خالد، "الانتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا: الدوافع والرهانات"، على الموقع: http//caus.org.lb/، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/25، على الساعة: 19:50.

37-أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aldjazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02 على الساعة: 10:50.

38- أسباب الصراع وتطوره، على الموقع: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الساعة: 14:15.

39-"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aldjazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/05/02، على الساعة: 17:30.

40- غورميزانو دافيد، "برخان" و"تاكوبا" و"سابر"...أبرز العمليات العسكرية الفرنسية والأوربية بمنطقة الساحل، نشرت في 2022/02/16، على الموقع: http//google.com/amp/s/amp.fr، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/02، على الساعة 19:15.

41- عبد الرزاق هبة خالد جمال، "العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ عام 2012 "مالي نموذجا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 26 أفريل 2023، على الموقع: http//democraticac.de/ /?p=89461، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/01، على الساعة 20:00.

42- "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، على الموقع: http//studies.aljazeera.net/ar/arti، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/04، على الساعة: 17:50.

43- عماري وفاء، "رحيل فرنسا من مالي خيبة أمل وفشل سياسي"، على الموقع: http//google.com/amp/s، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة: 21:20.

44- أونووها فريدوم، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، على الموقع: http//studies.aldjazeera.net/ar/rep، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/05، على الساعة: 17:50.

45- "الأزمة في منطقة الساحل: الأسباب، والنتائج، والطريق إلى الأمام"، تم النشر في 02 جوان 2022، على الموقع: http//mecouncil.org/publication، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/06، على الساعة 13:10.

46- "الحرب في مالي"، على الموقع: http//moqatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/07، على الساعة: 10:19.

47- "لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي"، على الموقع: http//amp.france24.com/ar/2012، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/07، على الساعة: 17:25.

48-"موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية من الحرب في مالي"، على الموقع: http//moqatel.com/openshare/Behoth/Siaseia2، تم التصفح بتاريخ: 2023/07/01، على الساعة: 18:55.

49-"دعم غربي وبان يرحب بتدخل فرنسا بمالي"، على الموقع: http//aldjazeera.net/amp/news، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 18:00.

50-"دعم بريطاني مغربي للحملة الفرنسية بمالي"، على الموقع: http//aldjazeera.net/amp/news، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 17:45.

51-"قرار مجلس الأمن الدولي والتدخل العسكري الفرنسي"، على الموقع: http//mokatel.com/openshare، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/09، على الساعة: 19:05.

52- معروف محمود، "أزمة مالي.. بوابة المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي؟"، 12 فيفري 2013، على الموقع: http//www.swissinfo.ch/ar/، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/19، على الساعة: 20:40.

53- حج محمد مروان محمد ، المرعشي فيصل براء متين، "نظرية السياسة الخارجية"،**الموسوعة السياسية**، 25-03-2018، على الموقع: //http:political-encyclopedia.org/dictionary، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 17:44.

54- عبد الرازق هبة خالد جمال، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011"، 3 ماي 2023، على الموقع: http//democraticac.de/ ?p=89553، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/13، على الساعة: 17:30.

55- حجال صادق، الغنجة هشام، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية : بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"، 26 ماي 2017، على الموقع: https //democraticac.de/ ?p=46763، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 20:35.

56- صخري محمد، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية"، 08-06-2019، على الموقع: http//www.politics-dz.com/ar/، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/14، على الساعة: 18:30.

57- خوسيه لويس مانيسا، "المخدرات كمصدر لتمويل الإرهاب بالساحل الإفريقي"، **جريدة العين الإخبارية**، 2021/06/17، على الموقع: http//al-ain.com/amp/article. تم التصفح بتاريخ: 2022/07/29، على الساعة: 13:48.

58- العيناني مراد، "إفريقيا من منظور القوى الكبرى....ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 125، 20 نوفمبر 2017، على الموقع: http//araa.sa/index.php ?option تم التصفح بتاريخ: 2022/07/31، على الساعة: 19:05.

59- حيدر غازي، "التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية"، **المركز الديمقراطي العربي**، بتاريخ: 13 سبتمبر 2016، على الموقع: http//democraticac.de/ ?=37149 تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 10:22.

60- سيد اعمر شيخنا، "تحولات الطاقة..ومستقبل إفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 13 جويلية 2016، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة 10:53.

61- من مكافحة الإرهاب إلى الثروات...لماذا الاهتمام بدول الساحل، على الموقع: http//skeynewsarabia.com/amp، بتاريخ: 21 أكتوبر 2021، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 10:00.

62- الحسين، الشيخ العلوي، "سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 6 جوان 2022، على الموقع: http//studies.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01 تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 11:47.

63- تعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي، على الموقع: http//google.com/amp/s/www.aljazeera.net، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/01، على الساعة: 17:16.

64- جارش عادل، العيفاوي جمال، النزاع الإثني في ظل وجود الأزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"، المركز الديمقراطي العربي، 07 جوان 2014، على الموقع: http//democraticac.de/ ?p=2346، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 18:30.

65- تأثير التعدد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا – دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية-، **مجلة رؤية تركية**، السنة 04، العدد 04، 01 ديسمبر 2015، على الموقع: http//rouyaturkiyyah.com، تم التصفح بتاريخ: 2022/08/02، على الساعة: 13:55.

66- عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **أضواء للبحوث والدراسات**، 09 أوت 2023، على الموقع: http//adhwaa.net، تم التصفح بتاريخ: 2023/09/12، على الساعة: 16:00.

67- ليلى ثابتي، في 10 سنوات ..7 عمليات عسكرية فرنسية في إفريقيا، على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/514248، تم التصفح بتاريخ: 2023/09/12، على الساعة: 22:00.

و- المواثيق والقوانين

1- المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

2/ باللغة الأجنبية

Books:

01- Alton Frye, **Humanitarian Intervention: Crafting A Workable Doctrine**, Council On Foreign Relations Books, New York, 2000.

02- Anne Orford, Reading, **Humanitarian Intervention: Human Rights And The Use Of Force In International Law**, First Published, Cambridge University Press, United Kingdom, 2003.

03- John Igue, "Sunbilt Schumacher,Towards A Better Regional Approach To Development in West Africa", **Conclusion Of The Special Event Of The Sahel And West Africa Club**, May, 2002,Oecd Publishing, Acra (Ghana), 2004.

04- Isabel Mayer, **ECOWAS: The Protocol Relating to the Mechanism For Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace-Keeping and Security, Grin Verlag**, Germany, 2009.

05- Ruth Arber, **Race, Ethnicity and Education in Globalised Times, Springer Science and Business Media**, Australia, 2008.
06-Benedikt Erforth, **Contemporary French Security Policy In Africa On Ideas And Wars**, German Development Institute, Germany, 2020.
07-Riccardo Alcaro And Nicoletta Pirozzi, **Transatlantic Security From The Sahel to the Horn of African, Edizioni Nuova Cultura**, Roma, 2014.
08-Christopher S. Chivvis, **The French War On Al Q'aida In Africa, Cambridge University Press**, New York, 2016.
09-Dona J, Stewart, **What Is Next For Mali? The Roots Of Conflict And Challenges To Stability**, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, 2013.

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة رقم 01 تبين فضاء الساحل الإفريقي	82
02	خريطة رقم 02 تبين مناخ القارة الإفريقية	84
03	خريطة رقم 03 تبين تضاريس الساحل الإفريقي	86
04	خريطة رقم 04 توضح الغطاء النباتي في منطقة الساحل الإفريقي	87
05	خريطة رقم 05 تبين موقع قارة إفريقيا بين قارات العالم	90
06	بيان توضيحي لثروات إفريقيا	136
07	خريطة رقم 06 توضح العمليات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في غضون عشرة (10) سنوات.	171

فهرس الجداول

فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول رقم 01 يوضح اللغات السائدة في منطقة الساحل الإفريقي	84
02	جدول رقم 02 يوضح مناطق التماس المباشر والغير مباشر للساحل الإفريقي	90
03	جدول رقم 03 يبين الاحتياطات النفطية الإفريقية المؤكدة	133
04	جدول رقم 04 يوضح حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA)	140

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتـــــويات

العنـــــــــــــاوين	الصفحـــــة
البسملة	أ
شكر وتقدير	ب
الإهداء	ج
مقـــــدمة	02
الفصل الأول: طبيعة التدخل الدولي	13
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي	13
المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي وأهم تقسيماته	13
الفرع الأول: مفهوم التدخل الدولي	13
الفرع الثاني: تقسيمات وأشكال التدخل الدولي.	19
المطلب الثاني: أساليب التدخل الدولي وأهم أهدافه.	22
الفرع الأول: أساليب التدخل.	22
الفرع الثاني: أهداف التدخل.	26
المطلب الثالث: مجلس الأمن والتدخل الدولي.	32

الفرع الأول: لمحة عن نشأة مجلس الأمن الدولي.	32
الفرع الثاني: مهام مجلس الأمن الدولي.	32
الفرع الثالث: حالات التدخل حسب مجلس الأمن الدولي.	35
الفرع الرابع: تغيير نظرة مجلس الأمن للتدخل الدولي.	35
الفرع الخامس: الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي.	37
المبحث الثاني: مبدأ عدم التدخل.	38
المطلب الأول: مبدأ عدم التدخل وأهم أهدافه.	38
الفرع الأول: نشأة وتطور مبدأ عدم التدخل.	39
الفرع الثاني: تعريف مبدأ عدم التدخل وسنده القانوني.	40
الفرع الثالث: تراجع مبدأ عدم التدخل في ظل تطورات المجتمع الدولي.	41
المطلب الثاني: عدم التدخل الدولي ومفهوم السيادة.	42
الفرع الأول: نشأة فكرة السيادة.	43
الفرع الثاني: مفهوم السيادة.	43
الفرع الثالث: أنواع السيادة.	44
الفرع الرابع: خصائص السيادة.	45

الفرع الخامس: نقد نظرية السيادة.	46
المطلب الثالث: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل الدولي.	48
الفرع الأول: التدخل بناء على وجود معاهدة.	48
الفرع الثاني: التدخل بناء على دعوة.	49
الفرع الثالث: التدخل في حالة الثورة أو الحرب الأهلية.	50
الفرع الرابع: التدخل ضد التدخل.	51
الفرع الخامس: التدخل دفاعا عن الذات.	51
الفرع السادس: التدخل الإنساني.	52
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتدخل الدولي.	57
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتدخل الدولي.	57
الفرع الأول: تفسير ظاهرة التدخل الدولي في النظرية الواقعية.	57
الفرع الثاني: تفسير ظاهرة التدخل الدولي في النظرية الليبرالية.	60
الفرع الثالث: تفسير ظاهرة التدخل في النظرية الماركسية.	61
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للتدخل الدولي.	63
الفرع الأول: تفسير التدخل الدولي في النظرية البنائية.	63
الفرع الثاني: التدخل الدولي حسب النظرية النسوية.	68

الفصل الثاني: دوافع التدخل الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي - دولة مالي نموذجا-	75
المبحث الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.	75
المطلب الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي.	75
الفرع الأول: تعريف الساحل الإفريقي.	76
الفرع الثاني: أهم حضارات الساحل الإفريقي.	77
الفرع الثالث: اللغات السائدة في الساحل الإفريقي.	77
الفرع الرابع: الديانات السائدة في الساحل الإفريقي.	78
المطلب الثاني: المعطيات الطبيعية لمنطقة الساحل الإفريقي.	81
الفرع الأول: الموقع الجغرافي والطبيعي للمنطقة.	81
الفرع الثاني: المناخ في الساحل الإفريقي.	82
الفرع الثالث: تضاريس الساحل الإفريقي.	85
الفرع الرابع: الغطاء النباتي.	86
الفرع الخامس: التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي.	88
المطلب الثالث: المكانة الجيو سياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.	89
المبحث الثاني: الإرث التاريخي للتواجد الفرنسي في مالي.	92

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في مالي.	92
الفرع الأول: الاستعمار الفرنسي لمنطقة مالي.	93
الفرع الثاني: حركات التحرر.	94
الفرع الثالث: استقلال مالي.	95
المطلب الثاني: آليات التغلغل الفرنسي في مالي بعد الاستقلال.	96
الفرع الأول: اتفاقيات الدفاع المشترك.	96
الفرع الثاني: الإبقاء على وحدات عسكرية فرنسية إلى اليوم	97
الفرع الثالث: التدخل الأجنبي.	98
الفرع الرابع: الأداة الثقافية والحضارية.	98
المطلب الثالث: مظاهر الاهتمام الدولي بمالي.	101
الفرع الأول: مظاهر الاهتمام الفرنسي بمالي.	101
الفرع الثاني: مظاهر الاهتمام الأمريكي بمنطقة مالي.	103
الفرع الثالث: مظاهر الاهتمام الصيني بمنطقة مالي.	106
الفرع الرابع: مظاهر الاهتمام التركي بمنطقة مالي.	106
المبحث الثالث: التهديدات السياسية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.	107

المطلب الأول: إشكالية الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي.	107
الفرع الأول: مفهوم النظام السياسي.	107
الفرع الثاني: خصائص النظام السياسي.	108
الفرع الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الساحل الإفريقي.	109
المطلب الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.	113
الفرع الأول: الظاهرة الإرهابية.	113
الفرع الثاني: الجريمة المنظمة.	117
المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية في الساحل الإفريقي.	123
الفرع الأول: مفهوم الهجرة الغير شرعية.	123
الفرع الثاني: أسباب تزايد الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي.	127
الفرع الثالث: الجهود الدولية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.	128
المبحث الرابع: الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الساحل الإفريقي.	129
المطلب الأول: ثروات دول الساحل الإفريقي.	130
الفرع الأول: الثروة الزراعية والحيوانية.	130
الفرع الثاني: الثروات الطبيعية والمعادن.	131
الفرع الثالث: المواد الطاقوية.	133

المطلب الثاني: التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية في الساحل الإفريقي.	137
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.	137
الفرع الثاني: أهم التكتلات الإفريقية.	138
الفرع الثالث: معوقات التكامل الإفريقية.	141
المطلب الثالث: المشاكل الإثنية والآفات الصحية.	143
الفرع الأول: الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي.	143
الفرع الثاني: المشاكل الصحية والبيئية.	147
الفصل الثالث: التدخل الفرنسي في مالي في الفترة من 2013م إلى غاية 2017م	151
المبحث الأول: طبيعة الأزمة المالية.	151
المطلب الأول: جذور الأزمة في مالي.	151
الفرع الأول: الأصول التاريخية للطوارق.	152
الفرع الثاني: توزيع الطوارق.	153
الفرع الثالث: مكونات مجتمع الطوارق.	153
الفرع الرابع: بداية تمرد الطوارق.	154
المطلب الثاني: تطور الأزمة المالية.	156

الفرع الأول: حركات تمرد الطوارق.	157
الفرع الثاني: عوامل ودوافع تمرد الطوارق.	158
الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في الصراع في مالي.	159
الفرع الرابع: المسار التفاوضي لمحاولة حل الأزمة.	161
المطلب الثالث: تصعيد الأزمة بعد حرب ليبيا وسقوط نظام القذافي.	162
المبحث الثاني: العمليات العسكرية الفرنسية في مالي.	166
المطلب الأول: أسباب التدخل الفرنسي في مالي.	167
الفرع الأول: الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي.	167
الفرع الثاني: الأسباب الخفية (الحقيقية) للتدخل الفرنسي في مالي.	168
المطلب الثاني: حيثيات التدخل الفرنسي في مالي.	172
الفرع الأول: وقائع التدخل الفرنسي.	173
الفرع الثاني: تورط فرنسا في أزمة مالي.	176
المطلب الثالث: تداعيات العملية العسكرية الفرنسية على مالي.	177
الفرع الأول: التداعيات السياسية والأمنية والإنسانية.	178
الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية.	180

المبحث الثالث: ردود الأفعال الدولية والإقليمية على التدخل الفرنسي في مالي.	182
المطلب الأول: ردود الأفعال الدولية.	182
الفرع الأول: الموقف الأمريكي.	183
الفرع الثاني: الموقف الأوروبي.	184
الفرع الثالث: موقف منظمة الأمم المتحدة.	185
الفرع الرابع: الموقف الروسي.	185
الفرع الخامس: موقف الصين.	185
المطلب الثاني: ردود الأفعال الإفريقية على التدخل الفرنسي في مالي.	186
الفرع الأول: موقف منظمة الاتحاد الإفريقي.	186
الفرع الثاني: موقف منظمة الإكواس "ECWAS ".	187
الفرع الثالث: موقف موريتانيا .	188
الفرع الرابع: موقف النيجر.	188
الفرع الخامس: موقف بوركينافاسو.	189
المطلب الثالث: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من التدخل الفرنسي في مالي.	189
الفرع الأول: التعريف بالسياسة الخارجية.	189

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	191
الفرع الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي.	192
الفرع الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه التدخل العسكري الفرنسي في مالي.	193
خاتمة	198
قائمة المصادر والمراجع	207
فهرس الأشكال	237
فهرس الجداول	239
فهرس المحتويات	241
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة التدخل الدولي في الساحل الإفريقي والتدخل الفرنسي في مالي، حيث جاء مفهوم التدخل الدولي كنتيجة من نتائج التطورات التي طرأت على الساحة الدولية، وأوضحت الدراسة الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في وضع ضوابط لهذا التدخل.

خلصت الدراسة إلى أن مفهوم التدخل الدولي من المفاهيم التي يصعب إيجاد تعريف محدد له، والذي شغل فكر المنظرين والمفكرين لما له من أهمية بالغة في تحديد مستقبل السيادة، كما تم التوصل إلى أن الدول الكبرى تستخدم هذا المصطلح كذريعة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة وليس من أجل حفظ الأمن، مما يستدعي ضرورة وضع تعريف دقيق للمفهوم ووضع ضوابط له من أجل عدم إساءة استخدامه بانتهاك سيادة الدول.

توصلت الدراسة إلى أن لمنطقة الساحل الإفريقي أهمية جيو إستراتيجية بالغة سواء من خلال موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم وقربها من الممرات البحرية الهامة أو من خلال غناها بالثروات الطبيعية والمعادن والمواد الطاقوية، وفي المقابل تعاني المنطقة من مجموعة من التهديدات الأمنية وخصوصا انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الصراعات الإثنية والعرقية، بالإضافة إلى هشاشة الأنظمة وضعف مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى متغير الإرث التاريخي المرتبط بالماضي الاستعماري للمنطقة التي ترى أحقيتها في فرض نفوذها وهيمنتها على مستعمراتها السابقة لاستغلال الثروات ومحاربة أي تهديد يهدد تواجدها وتحقيق مصالحها، وكلها متغيرات تفسيرية لظاهرة التدخل الدولي في المنطقة الإفريقية.

كما استعرضت الدراسة أهم ردود الأفعال على الأزمة في مالي وعلى التدخل الفرنسي في مالي والتي جاءت في أغلبها مؤيدة للنظرة الفرنسية في التدخل.

كما أوصت الدراسة بضرورة تخلص دول منطقة الساحل الإفريقي من تبعيتها لفرنسا ولكل القوى الكبرى الهادفة إلى تحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة، وذلك باتحادها ومحاولة إيجاد الحلول لمشاكلها الأمنية والسياسية دون إشراك الدول الكبرى في ذلك، ورفض الانقلابات وعدم الاعتراف بها من طرف هذه الدول، وتشجيع الديمقراطية، بالإضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بين دول المنطقة وتفعيل التكتلات الاقتصادية وجعلها ذات أهمية في النهوض بالاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة في مالي، إقليم أزواد، الطوارق، العملية العسكرية الفرنسية، التنافس الدولي.

ملخص الدراسة

Abstract:

This study dealt with the international intervention in the Africa Sahel and the French intervention in Mali, where the concept of international intervention came as a result of the results of the developments that occurred in the international arena, the study clarified the role played by the Security Council in setting controls for this interference.

The study concluded that the concept of international intervention is one of the concepts for which it is difficult to find a specific definition, which preoccupied thinkers and theorists because of its great importance in the determining the future of sovereignty, its was also concluded that the major powers use this term as a pretext in order to achieve their own interests and not in order to maintain security, this calls for the necessity of developing a precise definition of the concept and setting controls for it in order not to misuse it by violating the sovereignty of states.

The study concluded that the African Sahel region is of great geostrategic importance, whether through its geographical location that mediates the world's continents and its proximity to important sea lanes, or through its richness in natural resources, minerals and energy materials, on the other hand, the region suffers from a range of security threats, especially the spread of terrorism and organized crime, and the spread of ethnic and ethnic conflicts, in addition to the fragility of integration and the weakness of state institutions, in addition to the variable historical legacy related to the colonial past of the region which sees its right to impose its influence and hegemony over its former colonies in order to exploit the wealth and fight any threat to its existence and the achievement of its interest, all of which are explanatory variables for the phenomenon of international intervention in the African region.

The study also reviewed the most important reactions to the crisis in Mali and to the French intervention in Mali, which were mostly in favor of the French view of the intervention.

The study also recommended the need for the counties of the African Sahel region to get rid of the their dependence on France and all the major powers aimed at the achieving their interests at the expense of the countries of the region, by uniting and trying to find solutions to its security and political problems without the involvement of the major powers in that, rejecting coups and not recognizing them by these countries and encouraging democracy, in addition to encouraging trade exchange between the countries of the region and activating economic blocs and making them important in the advancement of the economy.

Keywords :The crisis in Mali, Azawad province, Tureg, French military operation, International rivalry.

Résumé:

Cette étude traitait de l'intervention internationale sur les cotes africaines et de l'intervention française au mali, ou la notion d'intervention international est née à la suite des évolutions survenues sur la scène international, l'étude a expliqué le rôle joué par le conseil de sécurité dans la mise en place de contrôles pour cette intervention.

ملخص الدراسة

L'étude conclut que le concept d'intervention international est l'un des concepts pour lesquels il est difficile de trouver une définition précise et qui a occupé l'esprit des penseurs et des théoriciens en raison de sa grande importance dans la détermination de l'avenir de la souveraineté, il a également été constaté que les grands pays utilisent ce terme comme excuse pour réaliser leurs propres intérêts et non pour maintenir la sécurité, ce qui nécessite de définir précisément le concept et de le contrôler afin de ne pas en faire un usage abusif en violer la souveraineté des états.

L'étude conclut que la région africaine du sahel revêt une grande importance géostratégique, que ce soit par sa situation géographique au milieu des continents du monde et sa proximité avec d'importantes voies maritimes, ou par sa richesse en ressources naturelles, minérales et énergétiques, d'autre part la région souffre d'un certain nombre de menaces sécuritaires, notamment la propagation du terrorisme, du crime organisé et de la propagation des terrorisme, du crime organisé et de la propagation des conflits ethniques et raciaux, outre la fragilité des systèmes et la faiblesse des institutions, Outre la variable de l'héritage historique lié au passé colonial de la région, qui se voit en droit d'imposer son influence et sa domination sur ses anciennes colonies afin d'en exploiter les richesses et de combattre toute menace à sa présence et de réaliser ses intérêts, autant de variables explicatives du phénomène d'internationale dans la région africaine.

L'étude a également passé en revue les réactions les plus importantes à la crise au mali et à l'intervention française au mali, dont la plupart soutenaient la vision française de l'intervention.

L'étude recommande également la nécessité pour les pays de la région africaine du sahel de se débarrasser de leur dépendance à l'égard de la France et de toute la grande puissance qui visent à réaliser leurs intérêts aux dépens des pays de la région, en les unissant et en essayant de trouver solutions à leurs problèmes sécuritaires et politiques sans impliquer les grandes puissances, en rejetant les coups d'état et en ne les reconnaissant pas par ces pays, et en encourageant la démocratie, en plus d 'encourager les échanges commerciaux entre les pays de la région et d'activer les blocs économiques et de les faire important pour faire progresser l'économie.

Les mots clés: la crise au mali, province de l'azawad, touareg, opération militaire française, compétition internationale.